المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية

تخصص: شؤون اقتصادية ودولية

إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الشراكة الأورو جزائرية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالب: **إشراف الاستاذة:**

لونيسي حسين **بوضياف عبير**

لجنة المناقشة:

ا.د.سويسي عبد الوهاب..... رئيسا

د.فوضيلي عبد الحليم ..... ممتحننا

د. بوضياف عبير ..... مشرفا

العام الدراسي: 2014/2013

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا و لا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا و لا تحملنا ما لا طاقة لنا به و أعف عنا و اغفر لنا و ارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ﴾

صدق الله العظيم.

سورة البقرة : الآية286

الشكر والعرفان

لا يسعني إلا أن نشكر الله عز وجل جلاله أولا على توفيقه لي.

وأشكر الذين كانوا وراء هذا العمل وساهموا كل من موقعه في تقديم ما يستطيع من عون، وأخص بالذكر الأستاذة" بوضياف عبير " على ما قدمته من ملاحظات و تشجيعات وحث على الاستمرار ، فكانت توجيهاتها وإرشاداتها ذات منفعة وفائدة لي في تحديد ماهية موضوع الدراسة وفي تدوين المعلومات القيمة الواردة فيه.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتي

كما أشكر والداي الكريمين اللذان وقفا معي وشجعاني ، وكان دعاؤهما لي مصباحا أنار لي دروب الحياة

وأشكر كذلك عمال مكتبة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

لإثراء الموضوع.

وأخيرا أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من مد لي العون من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا البحث وتقديمه في أحسن صورة له.

حسين

الإهداء

حمدا كثيرا وشكرا جزيلا لخالقي ومولاي، باسط اليدين بالنعم مالك الملك ذي الجلال والإكرام الذي أمدني بالصبر والعزيمة لإتمام هذا العمل، يا منبع التوفيق و ميسر الأعمال، الذي أنار لي الدرب وسخر لي الأسباب ما يكفي لقطف ثمرة الجهد والاجتهاد، هذا العمل الذي أهديه:

إلى الذي صدق فيهما قول العزيز والدي الكريمين

﴿ واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا ﴾.

إلى من يذكرهم القلب قبل أن يكتب القلم وينطلق اللسان إخوتي

وإلي جدتي ، وخالي وعمتي وأعمامي

ولا أنسى اصدقائي الاعزاء و زملائي في الدفعة الرابعة

حسين

المحتويات

الصفحة

الإهداء و التشكر

الفهرس العام .....(I – II)

فهرس الجداول III

فهرس الاشكال IV

فهرس الرموز و الاختصارات..... V

فهرس الملاحق.....VI

مقدمة.....(ا – ح)

الفصل الاول ماهية وواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....(1-32)

مقدمة الفصل 1

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2

المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة..... 2

المطلب الثاني : خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....9

المطلب الثالث : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....10

المبحث الثاني : دور PME في التنمية القتصادية.....15

المطلب الأول : دورPME في خلق فرص التوظيف وخدمة المشروعات الكبيرة.....15

المطلب الثاني : دور PME في المساهمة في القيمة المضافة والناتج الخام.....17

المطلب الثالث : دورPME في التجارة الخارجية.....20

المبحث الثالث : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسط.ة 24

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن تطور م ص م.....24

المطلب الثاني : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسط.ة.....25

المطلب الثالث : تموقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....29

خلاصة الفصل 32

الفصل الثاني : مسار وانعكاسات الشراكة الاوروجزائرية علىPME.....33-63

مقدمة الفصل.....33

المبحث الاول: ماهية الشراكة.....34

المطلب الاول : مفهوم الشراكة الاجنبية ومميزاتها.....34

المطلب الثاني : دوافع و اهداف الشراكة.....38

المطلب الثالث : اشكال الشراكة.....40

المبحث الثاني : واقع اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية.....44
المطلب الاول : الظروف الخارجية و الداخلية التي جاء فيها الاتفاق.....44
المطلب الثاني : مسار اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية.....46
المطلب الثالث : مضمون اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية وشروط نجاحها.....49
المبحث الثالث :انعكاسات الشراكة الاوجزائرية علىPME.....57
المطلب الاول : الاثار الايجابية والسلبية للشراكة علىPME.....57
المطلب الثاني : دور اتفاق الشراكة في التخفيف من تحديات التي تواجها PME.....59
المطلب الثالث : تقييم الشراكة الاوروجزائرية.....62
خلاصة الفصل : 64
الفصل الثالث : اعادة تاهيلPME في ظل الشراكة الاوروجزائرية.....64-93
مقدمة الفصل.....65
المبحث الاول : ماهية اعادة التاهيل.....66
المطلب الاول: مفهوم اعادة التاهيل 66
المطلب الثاني : اهداف اعادة التاهيل.....66
المطلب الثالث : دوافع اعادة التاهيل 68
المبحث الثاني : ادوات، اجراءات ومتطلبات اعادة التاهيل.....72
المطلب الاول : استرتجية و ادوات اعادة التاهيل.....72
المطلب الثاني : اجراءات اعادة التاهيل.....75
المطلب الثالث : متطلبات اعادة التاهيل.....78
المبحث الثالث : برامج اعادة تاهيل PME 79
المطلب الاول : البرنامج الوطني لتاهيل المؤسسات الصناعية.....79
المطلب الثاني : برنامج ميدا ED/PME 85
المطلب الثالث : البرنامج الوطني لتاهيل.PME.....91
المطلب الثالث : برنامج PME2.....94
خلاصة الفصل 96
خاتمة عامة.....97
قائمة الراجع.....101

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان	4
2-1	معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية	5
3-1	معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فرنسا	5
4-1	معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدان جنوب شرق آسيا	6
5-1	معايير PME حسب البنك الأوربي للإستثمار	6
6-1	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري	8
7-1	تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات	16
8-1	تطور القيمة المضافة (2008-2010	17
9-1	تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني	19
10-1	تطور الميزان التجاري السداسي الاول (2012-2013)	20
11-1	تطور الواردات حسب مجموعة المنتوجات السداسي الاول(2012-2013)	21
12-1	اهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات السداسي الاول 2012-2013	22
13-1	التعداد العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	25
14-1	حركية متعلقة بتعداد م ص م الخاصة	25
15-1	تطور تعداد م ص م الخاصة السداسي الاول (2012-2013)	26
16-1	تطور تعداد م ص م الخاصة السداسي الاول (2012-2013)	27
17-1	تطور م ص م حسب قطاع النشاط	27
18-1	ترتيب الولايات 12 حسب تعداد م ص م الخاصة	28
2-1	التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية في اطار الشراكة الاوروجزائرية	51

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	التعداد العام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	25
2-1	توزيع م ص م حسب الجهات الجغرافية	29
1-2	علاقة الشراكة	35
2-2	التمييز بين علاقة الاحتواء و الاندماج	35
1-3	مراحل و ضع استراجية اعادة التاهيل	73
2-3	الاهداف الرئيسية لبرنامج التاهيل	79
3-3	مسار برنامج التاهيل	81
4-3	درجة تقدم 668 م ص م في مراحل برنامج ميدا	86
5-3	توزيع 405 م ص م حسب قطاع النشاط	87
6-3	توزيع م ص م حسب نوع النشاط	87
7-3	توزيع م ص م حسب المناطق الجهوية	88

قائمة الرموز والمختصرات

PME	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ED /PME	برنامج اورو –تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
PIB	الناتج الداخلي الخام
ONUDI	منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية
CNCI	الهيئة الوطنية للتنافسية الصناعية
CNAS	صندوق الضمان الاجتماعي
FGAR	صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	الملفات المعالجة PMEحسب الجهة منذ 2004 إلى نهاية جوان 2013
02	قائمة PME التي لها علاقة مع برنامج ED/PME في الجنوب

الملخص :

في ضوء ما تشهده الساحة الاقتصادية العالمية من تغيرات على اكثر من صعيد, احتلت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا رياديا في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية , و ازدادت كثير من الدول اهتمامها بها , حيث عملت على توفير ظروف نجاحها و عملها و جعلها من الاولويات ضمن برامجها التنموية.

والجزائر كغيرها من هذه الدول اولت اهتماما واضحا بها ، وتجلى ذلك من خلال برامج تبنتها ، وهذا للوصول بمؤسساتها إلى العالمية في منتجاتها واستهداف زبائنها ، ولتتمكن من ذلك قامت بعقد اتفاق شراكة مع الاتحاد الاوربي الذي يمثل تحديا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا من اجل الاستفادة من خبراتها و تكنولوجياتها والمساهمة في تأهيل مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة لتكون قادرة على المنافسة العالمية، التي اصبحت ضرورة حتمية من اجل مواكبة التطورات الحالية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برامج التاهيل،اتفاقية الشراكة الاورو–جزائرية.

Résume :

A la lumière des changements économiques actuels dans la sein mondiale sur tous les niveau, les petites et moyens entreprises ont pris un rôle primordiales dans le processus de développement économique et social, dans la mesure ou beaucoup de paye ,dont l'Algérie ont données une grand importance pour les PME a traves des programmes de soutien dans un objectif mondiale surtout dans le cadre d'échange de produits et clientes.

Pour arriver a l'objet défini l'Algérie a prise en charge a travers l'accord de partenariat singe avec l'union européen qui considéré un défi pour les PME et cela par l'octroi de l'expérience et de la technologie ,et participe la mise a niveau des entreprises locale pour être plus compétentes et capable de mener une concurrence mondiale qui est devenu un critère obligatoire pour l'accompagnement de l'évolution actuel.

Mots clé : petites et moyennes entreprises, programme de mise a niveau , l'accord de partenariat euro-algerienne

Abstract :

In light of current economic changes in the world within all levels , small and medium enterprises have taken a crucial role in the process of economic and social development, to the extent that a lot of pay , including Algeria have a data great importance for a traves SME support programs in a global objective primarily through exchange of products and clients.

To arrive at the object defined Algeria has supported through the partnership agreement monkey with the European Union which considered a challenge for SMEs and that by granting the experience and technology , and involved the upgrading of local firms to be more competent and able to lead a global competition that has become a mandatory requirement for the support of the current evolution.

Key words: small and medium enterprises , upgraded, , Euro- Algerian agreement of partnership.

اولا : تمهيد

شهد العالم في السنوات الاخيرة تحولات اقتصادية جديدة، مما ادى الى تسارع الاحداث و تزايد التكتلات الاقتصادية , واصبح العالم يعايش التطور والتوسع مما ادى الى بروز أهمية و دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية للدول ،وقد أدركت الكثير من الدول النامية هذه الحقيقة ،غير أن التحولات الاقتصادية الجارية في العالم جعلت هذا النوع من المؤسسات على المحك في مواجهة المنافسة الشديدة من قبل مؤسسات الدول المتطورة ، خاصة أن معظم الدول النامية قيد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والكثير منها أمضى أو في طريق إمضاء اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، كما أن ذلك يفرض تحديات ضخمة على هذا النوع من المؤسسات وبالتالي على اقتصاديات هذه الدول ، مما يدفع بالسلطات إلى اتخاذ جملة من التدابير الجادة للدفع في اتجاه تشجيع إنشاء هذا النوع من المؤسسات من جهة ، والعمل المستمر للتأهيل الموجود منها بتوفير كل ما من شأنه أن يديمها ويوسع قاعدة تواجدها من جهة أخرى.

إن الجزائر من بين الدول النامية التي قامت بإصلاحات منذ الثمانينيات والتي أدت بها إلى التغير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق ، و دخول الى الاقتصاد الحر في بداية التسعينات، حيث عرفت صعوبات مختلفة تمثلت في حجم المديونية و تراجع اسعار البترول.

ان إعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في النمو الاقتصادي ، مكنها من اعداد برامج تنموية ساهمت في بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة لرفة للنمو ووعاء لتقليص البطالة،

الاندماج الاقتصادي الاقليمي الذي تطرحه اتفاقية الشراكة بين ظفي البحر المتوسط فرصة لاعداد بيئة لمناخ الاعمال و الاستفادة من اقتصاديات الحجم و التنافسية ، إذ ان الإمضاء على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في افريل 2002 و سريان مفعولها ، ودخولها حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 م يعد منعطفا حاسما امام الاقتصاد الجزائري نتيجة ما سيترتب عنه من اثار وانعكاسات اقتصادية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، سواء ما يتعلق بالأثار الإيجابية من خلال الحصول على التكنولوجيا و الدع المالي والاستفادة من الخبرات والمعارف التطبيقية , كما ان هذه الشراكة لا تخلو من الاثار السلبية على مؤسساتنا , مما يفرض علينا تأهيلها و تحضيرها لمواجهة المنافسة وحيازة مواقع في الأسواق العالمية .

برامج الدعم التي تطرحها الشراكة الاوروجزائرية تسمح ببروز العديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وان التطلع الى افاق مستقبلية من خلال هذا الاتفاق يتطلب وضع مخطط طموحا وفعالا لاعادة تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , وضرورة تبني برامج التاهيل ,حتى تستطيع المؤسسات الجزائرية اكتساب قدرة تنافسية تمكنها من الصمود امام الشراكة الاوروجزائرية و تقوي وجودها على مستوى الاسواق الخارجية.

ثانيا : مبررات اختيار الموضوع

تكمن مبررات اختيارنا لهدا الموضوع بالنظر إلى أهميته الكبيرة والتي هي كالتالي:

1 مبررات موضوعية:

- النجاح الذي حققه نموذج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية اقتصادية العديد من الدول المتقدمة والنامية, جعلنا نهتم بهذا النوع من المؤسسات ونحاول ابراز اهميته بالنسبة للاقتصاد الجزائري؛
- التسابق الشديد للدول من أجل تأهيل مؤسساتها وجعلها قادرة على اختراق الأسواق العالمية سواء من حيث الجودة أو الأسعار وهذا من خلال اتخاذ عدة برامج؛
- التعرف على المزايا التي قد يستفيد منها الاقتصاد الجزائري من خلال اتفاقيات الشراكة الاوروجزابرية وذلك باحتكاك المؤسسات الجزائرية مع نظيرتها الأوربية ذات الكفاءة و الخبرة.

2 مبررات ذاتية :

- صلة الموضوع بالتخصص؛
- رغبتي في تقديم أراء اقتصادية تساعد على فهم عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي , وتوقيع الجزائر اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي؛

ثالثا: اهمية الموضوع

دراسة هدا الموضوع و المتمثل في إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأورو جزائرية

- يستمد هذا البحث أهميته من المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي عامة والجزائري خاصة؛
- اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها اداة محركة للاقتصاد اي بلد و النهوض به ليصل الى تحقيق تنمية اقتصادية و هذا ما تسعى اليه الجزائر؛
- تبني الدولة الجزائرية لبرامج التأهيل لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛
- أهمية الشراكة الاورو جزائرية في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- إبراز التحولات الجذرية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري خصوصا مع توقيعه لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي.

رابعا: اهداف البحث

يهدف الموضوع إلى إعادة النظر في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك في ظل اتفاقيات الشراكة الاوروجزائرية , و هذا من اجل جعلها قادرة على المنافسة على المستوى المحلي و الدولي من خلال احتكاكها بشركات أجنبية تمتلك الخبرة و الكفاءة , و يمكن ان نستخلص هذه الأهداف على شكل نقاط منها:

- التعرف على الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية ؛
- معرفة واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؛
- التعرف على مدى استفادة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية من خلال اتفاقية الشراكة ؛
- كشف اهم العقبات و المشاكل التي تعاني منها مؤسساتنا و السلبيات التي تعود منها من خلال الشراكة ؛
- التعريف بالتأهيل و البرامج المتبعة لتنفيذ و تحقيق هذه العملية؛
- التعرف على نتائج برامج التأهيل ؛
- خلق الرغبة للطلبة الجامعيين و دعمهم بأفكار للعمل في هذا الموضوع الحساس .

خامسا : اشكالية البحث

في هذا الصدد وبعد الإطلاع على إطار البحث، وأهمية القيام به والوقوف على الأهداف المنتظر الوصول إليها، إلى جانب المبررات التي كانت دافعا وراء الغوص في هذا البحث، نصل إلى إبراز معالم إشكالية بحثنا، التي نحاول تناولها وفق سياق وصفي تحليلي من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: الى أي مدى تساهم الشراكة الاوروجزئرية في اعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟ .

لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية وبغية الوصول إلى فهم عملية تاهيل المؤسسات الصغيرة في ظل الشراكة الاورو جزائرية ، يمكن طرح مجموعة من الاسئلة وهي كالاتي:

- ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ما هي خصائصها؟
- ماهي مختلف العراقيل و المشاكل التي تقف امام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟
- فيما يتمثل الدور الذي تلعبه الموسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية؟
- ماهو واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟
- فيما تتمثل ايجابيات و سلبيات الشراكة الاوروجزائرية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟
- ماذا نقصد بعملية التاهيل و فيما تتمثل برامج تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

سادسا : فرضيات البحث

للاجابة على الاشكالية الرئيسية و الاشكاليات الفرعية سنقوم بصياغة بعض الفرضيات كاجابة اولية وسيتم التاكد من صحتها او من عدمها من خلال البحث و الفرضيات وهي كالتالي:

- واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يبين ان الجزائر تمتلك عددا معتبرا من المؤسسات , الا انه مازال هشا يعاني من عدة مشاكل و معوقات ؛
- انضمام الجزائر الى الشراكة مع الاتحاد الاوربي يسمح لها بالتمتع بعدة مزايا وهذا لا ينفي الآثار السلبية التي قد تقع عليها؛
- إعادة التأهيل عملية حتمية لمواكبة التطورات الحالية ؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لم يتم اكتمال تأهيلها بعد للدخول إلى المنافسة الدولية، وهذا من خلال واقع مساهمة هذه المؤسسات في السوق الجزائرية.

سابعا: الدراسات السابقة

من خلال ما اطلعنا عليه في هذا المجال يمكن اعتبار الدراستين التاليتين كدراسات مسبقة

للموضوع:

1 – سلمى صالحي، تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدرتها التنافسية "دراسة حالة مؤسسة كومينوكس ", مذكرة ماجيستر في علوم التسيير غير منشورة المدرسة الوطنية العليا للتجارة الجزائر2006 ,تناولت فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني ومعوقات تنميتها, بالاضافة الى قدرتها على المنافسة, ثم تعرضت بالتفصيل الى البرنامج الوطني لتاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع الاشارة الى التعاون الدولي في هذا المجال, و اخيرا قامت بدراسة تشخيصية لحالة مؤسسة خضعت للتاهيل ضمن اطار البرنامج الوطني.

2– غدير أحمد سليمة، تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر" دراسة تقييمية لبرامج ميدا "مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص :اقتصاد وتسيير المؤسسات ص و م، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ورقلة2007 عالجت الإشكالية التالية :ما مدى مساهمة هذا البرنامج في الرفع من تنافسية المؤسسات ص و م الجزائرية؟ وكانت أهم نتائج الدراسة كالتالي:

كانت المشاكل التي يعاني منها قطاع المؤسسات ص و م وكذا الانفتاح الاقتصادي الجديد الذي تعرفه الجزائر إثر الشراكة الأورو جزائرية، والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة الدافع وراء تبنيها لبرامج التأهيل، ساعية من وراء هذا إلى تطوير المؤسسات ص و م والرفع من تنافسيتها، ولا يتم هذا إلا بتوفير جميع متطلبات التأهيل أهمها :في مجال التسيير الاستراتيجي، والإنتاج، والنوعية، والتجديد التكنولوجي وغيرها، بالإضافة إلى تأهيل المحيط الذي تنشط فيه هذه المؤسسات.

ثامنا: الاطار المنهجي

محاولة للاجابة على التساءلات و بغية اختبار صحة الفرضيات التي صغناها, فاننا سنعتمد في دراستنا على المزج بين النهج الوصفي و المنهج التحليلي،حيث ان المنهج الوصفي يصف لنا اجزاء الدراسة من خلال جمع معلومات دقيقية لتسهيل عملية الوصف واعطاء صورة واضحة وسهلة للفهم, اما

التحليلي فهو يثري البحث اكثر ويزيد من تبسيط و تحليل الدراسة من خلال الجداول و الاشكال, و الوصول الى نتائج دقيقة.

تاسعا : صعوبات البحث

- قلة البيانات و المعلومات المتعلقة بالموضوع و ما توفر منها يحتوي على صعوبة؛
- عدم كفاية المراجع باللغة الوطنية و قلة الكتب في موضوع البحث؛
- تشعب مواضيع التأهيل .

عاشرا : تقسيم البحث

لدراسة هذا الموضوع , تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول و المتمثلة فيما يلي:

الفصل الأول تحت عنوان واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, و فيه ثلاثة مباحث ، تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، لنعرج في المبحث الثاني إلى دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية ، أما في البحث الثالث وضحنا فيه واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

أما الفصل الثاني تحت عنوان مسار الشراكة الاوروجزائرية و انعكاساتها على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ، تطرقنا في المبحث الأول الى ماهية الشراكة ,المبحث الثاني واقع اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية ، في المبحث الثالث الانعكاسات.

أما الفصل الثالث يتمثل في اعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الشراكة الاوروجزائرية , في المبحث الاول ماهية اعادة التأهيل و في المبحث الثاني تطرقنا متطلبات و اجراءات اعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و في المبحث الثالث و الأخير تم فيه التطرق الى برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تمهيد :

رغم التحولات الاقتصادية التي مر بها العالم , استطاعت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ان تبرهن على فعاليتها الاقتصادية في ترقية النشاط الاقتصادي , ما ادى بالدول الى زيادة الاهتمام بها , ومن الواضح ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقوم بدور فعال في التطور و النمو الاقتصادي و الاجتماعي من خلال توسيع الانتاج الصناعي و تنويعه و تحقيق الاهداف الانمائية الاساسية , و خلق مناصب شغل, و المساهمة الفعالة في تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية .

ولإعطاء مفهوم لهذه الفئة من المؤسسات وإبراز خصائصها الجوهرية ومدى مساهمتها في الاقتصاديات الوطنية والدولية، والأهمية وهذا النوع من المؤسسات من جهة ومعوقات إنشائها من جهة أخرى تحتم على الدولة أن تولى هذا القطاع أهمية بالغة، وذلك بتوفير محيط استثماري يتلاءم وخصائص هذا النوع من المؤسسات وكذا توفير الإمكانيات للنهوض بهذا القطاع وإبراز العراقيل والمشاكل التي تواجهه وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الاول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثاني : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الاول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

المطلب الاول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليس بالأمر السهل نظرا لجدية مفهومه حداثة موضوعه ، فتحديد نوع المؤسسة و تعريف واضح لها يلزم وضع معايير لذلك ، حيث يمكن تقسيمها إلىمعايير كمية و أخرى نوعية, و لكن بالرغم من وجود تلك المعايير إلا أن الغموض يبقى سائدا ، فمن الممكن أن تكون مؤسسة كبيرة في بلد ما و صغيرة أو متوسطة في بلد آخر ، و ذلك راجع إلى عدة عوامل منها سياسية و إقتصادية و غيرها من العوامل ، و لهذا يظهر الإختلاف في التعريف بين البلدان

الفرع الاول: معايير تحديد التعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى أساس يرضي ويتفق عليه الجميع يعتبر من الصعب ، ولكن لا يعني هذا أن نبقى مكتوفي الأيدي ونحكم بعدم وجود تعريف دقيق ، لأنه ليس من المنطقي دراسة موضوع من غير معرفة ماهيته ومعالمه ، ولذلك تم الإعتماد على جملة من المعايير يمكن الإستناد عليها في محاولة تحديد مفهوم هذه المؤسسات ، ويمكن تصنيفها إلى صنفين هما:المعايير الكمية و النوعية .[1]

المعايير الكمية : هي من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كالجزائر مثلا , وهي تخص مجموعة من المؤشرات التقنية الإقتصادية ومجموعة أخرى من المؤشرات النقدية:[2]

المجموعة الأولى: و تضم مؤشرات تقنية و اقتصادية حيث نجد ضمنها ما يلي: عدد العمال "يشير إلى عدد المستخدمين في المؤسسة" ،التركيب العضوي لرأس المال، حجم الإنتاج و المبيعات في المؤسسة.

المجموعة الثانية: تتضمن المؤشرات النقدية التالية: رأس المال المستثمر،رقم الأعمال,قيمة الاستثمارات، ويعتبر حجم العمالة وحجم راس المال من أكثر المؤشرات المستخدمة لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك لسهولة الحصول على معلومات خاصة بها و كذا لأنهما مشتركان لكل دول العالم رغم التفاوت الاقتصادي بينهما.

[1] صفوت عبد السلام عوض الله ، **إقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية** ، دار النهضة العربية ، مصر 1983م ص 12 .

[2] رابح خوني،رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** ،الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008 ، ص19

حجم العمالة: يعتبر من المعايير الأكثر استخداما لتميز حجم المشروع و هذا نظرا لسهولة قياس الحجم بواسطته، إلا أن هناك من يرى وجوب توخي الحذر عند استعماله، وهذا راجع الى ظاهرة عدم التصريح بعدد العمال وكذلك اشتغال أفراد العائلة الواحدة في المؤسسات العائلية مع كوم عمال في مؤسسات أخرى، وعلى الرغم من كل الانتقادات التي وجهت لمعيار العمالة إلا أنه من أكثر المعايير استخداما.[1]

رأس المال: يستند هذا المعيار إلى رأس المال رقم الأعمال حجم المبيعات أي كل ما هو نقدي في المؤسسة غير إن الاعتماد على المعيار المالي وحده في تحديد ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعترضه عنصر الاختلاف في الحصيلة المالية بسبب اختلاف المبيعات النقدية من عام الأخر باتجاه الزيادة أو النقصان مثلا التضخم.[2]

المعايير النوعية: إن استعمال المعايير الكمية لوحدها لا يكفي لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصورة دقيقة، لذا نحتاج إلى مجموعة من المعايير غير كمية و التي تستعمل لتكميل المعايير الكمية التي نجد من ضمنها:[3]

1-**معيار الملكية** : يعتبر هذا المعيار من المعايير النوعية الهامة ، حيث تجد أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال معظمها فردية أو عائلية ، يلعب مالك هذه المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب إتخاذ القرار الوحيد.

2-معيار المسؤولية : حيث نجدأن صاحب المؤسسة بإعتباره مالكا لها يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم بإتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخل المؤسسة وتحديد نموذج التمويل والتسويق ...الخ، وبالتالي فإن المسؤولية القانونية والإدارية تقع على عاتقه وحده.

---

[1] قاسم محمد عبده، **محاولة تقييم تنافسية المؤسسات ص و م في ظل الانفتاح الاقتصادي في الجزائ**ر –دراسة حالة مؤسسات إنتاج مواد البناء والآجر لولاية ورقلة –مذكرة ماستر في علوم التسيير) غير منشورة(، تخصص :تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،ورقلة، 2011 ، ص5

[2] محسن عواطف، **إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات ص و م في الجزائر**، دراسة ميدانية للمؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بورقلة، .مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية) غير منشورة(، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،ورقلة، 2008 ، ص 12

[3] نبيل جواد ،**إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، دار مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،لبنان الطبعة الأولى 2007ص30

3-معيار حصة المؤسسة من السوق : بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها فهو يعتبر بهذا مؤشرا لتحديد حجم هذه المؤسسة بالإعتماد على وزنها وأهميتها, الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة و حظوظها وافرة كلما أعتبرت هذه المؤسسة كبيرة أما تلك التي تستحوذ على جزء يسير منه و تنشط في مناطق ومجالات محدودة فتعتبر صغيرة أو متوسطة, لكن هذا المؤشر له حالات عدة ، فقد يكون في حالة منافسة تامة أي وجود عدد كبير من المنتجين كل منهم ينتج جزء ضئيل من حجم الإنتاج الإجمالي المعروض في السوق أو حالة الإحتكار التام حيث يوجد منتج واحد ، أو حالة المنافسة الإحتكارية المتمثلة في وجود عدد كبير من المنتجين ينتج جزء بسيط من مجموع الإنتاج و أخيرا إحتكار القلة أي عدد قليل من المنتجين يسيطرون على السوق.

الفرع الثاني: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

نعطي فيما يلي بعض التعاريف الدولية عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

1-**تعريف اليابان:** إعتمد في تعريفه على القانون الأساسي لعام 1963م حيث إستخدم اليد العاملة وكذا رأس المال كمعيارين ويكون عدد العمال من 4 إلى 299 عامل و الرأسمال المستثمر لا يزيد عن100 مليون ين.[1] والجدول التالي يبين التقسيم حسب القطاعات :

الجدول رقم (1-1) : معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
•المؤسسات المنجمية والتحويلية و النقل	أقل من 100مليون ين .	300عامل على الأكثر .
• مؤسسات التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين	100عامل على الأكثر
• مؤسسات التجارة بالتجزئة و الخدمات	اقل من 10 مليون ين	50عامل على الاكثر

المصدر : Minister de la PME PMI , rapport sur L' état du secteur PME PMI, juin 2000 p6

[1] أحمد الصديق جبريل، دور **بنك فيصل الاسلامي السوداني في تمويل المؤسسات الصغيرة،تجربة تمويل قطاع الصناعات الصغيرة والمهنيين والأسر المنتجة** الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،الشلف، يومي 17 و 18 أفريل. 2006 ،ص 497

2-**الولايات المتحدة الأمريكية** : اعتمدت في تعريفها PME على القانون الصادر سنة 1953م ، و تعرف على انها تلك المؤسسات التي يمكن إمتلاكها و إدراكها بصورة مستقلة، و ليست لها السيطرة التامة في مجال العمل الذي تنشط في نطاقه و المعايير المأخوذة هي حجم المبيعات و حجم العمالة .1

الجدول رقم (1-2) :معايير تعريف PME في الولايات المتحدة الأمريكية

القطاع	حجم المبيعات/عدد العمال
•المؤسسات الخدماتية و التجارة بالتجزئة	من 1 إلى 5 ملايين دولار .
•المؤسسات الصناعية	250من عامل على الأكثر
•المؤسسات التجارية بالجملة	من 5 إلى 15 مليون دولار

المصدر : الجدول من معطيات ONSالسلسلة الإحصائية رقم55

3-**فرنسا:**[2] : يمكن تعريفها على أنها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز رأس مالها 5 مليون فرنك فرنسي، وعدد العمال لا يفوق 500 عامل بالنسبة للمؤسسات الصناعية، واقل من 200 عامل بالنسبة للمؤسسات الخدماتية,المعايير المعتمدة في فرنسا هي رأس المال وعدد العمال ويكون التقسيم حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (1-3) : معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا

القطاع	عدد العمال/رأس المال
• كل القطاعات	5مليون فرنك فرنسي
• المؤسسات الصناعية	500عامل على الأكثر
• المؤسسات الخدمية	200عامل على الأكثر

المصدر : معطيات ONSالسلسلة الإحصائية رقم 55

4- بلدان جنوب شرق أسيا [3]: المعايير المتخذة هي معيار كمي (حجم العمالة)،كما يوضحها الجدول التالي :

[1] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005 ، ص41

[2] Perspective de l'OCDE , Edition 2000, page 1

[3] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية 2001 ص98

الجدول رقم (1-4) :معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدان جنوب شرق أسيا:

القطاع	عدد العمال
• مؤسسات عائلية و حرفية .	• من 1 إلى 10 عمال .
• مؤسسات صغيرة .	• من 11إلى 49 عامل .
• مؤسسات متوسطة .	• من 50إلى 99 عامل.
• مؤسسات كبيرة .	• أكثر من 100 عامل .

المصدر : معطيات ONS السلسلة الإحصائية رقم 55

كما إعتمدت هذه البلدان على معيار نوعي متمثل في الملكية، حيث أن في المؤسسات الحرفية المالك هو المنتج مباشرة و المستخدمين أغلبهم من أفراد العائلة , م ص و م PME تعتمد على تقسيم العمل و المالك مهتم بالإدارة أكثر ويكون هذا المعيار أكثر وضوحا في المؤسسات الكبيرة .

5-البنك الأوربي للاستثمار : إعتمدت في تعريفه على ثلاثة معايير هي حجم العمالة و رأس المال وكذا حجم الإستثمارات الثابتة .

الجدول رقم (1-5) : معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب البنك الأوربي للإستثمار

المؤسسة	عدد العمال	المساهمة في رأس المال	حجم الإستثمارات الثابتة
صغيرة و متوسطة	أقل من500 عامل	أقل من 30٪أعوان خارج المؤسسة	أقل من 79 مليون أورو
مؤسسة كبيرة	أكثر من 500 عامل	أكثر من 30٪ من الخارج .	أكثرمن 79 مليون أورو

المصدر : La petites Industries Modern et Le Developments T1 , p23

6-تونس: حيث تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأحد المسارين التاليين[1]

1-عدد المستخدمين أقل من 50 شخص؛

2-مبلغ استثمار أقل من 01 مليون دينار تونسي،وعليه فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس تمثل أكثر من % 95 من

العدد الإجمالي للمؤسسات وتساهم ب % 88 من مناصب الشغل الجديدة

[1] علي سام ارمبص، مدى تنافسية المؤسسات ص وم في الدول العربية، الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات .الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،الشلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006، ص100 .

7- **تعريف الجزائر:** [1]حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01-18 في 27 رمضان عام 1422ه الموافق ل 12 ديسمبر سنة 2001 م .تم تعريفها حسب المادة 4 ص 7 كما يلي : تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات ,تشغل من 1 إلى250 شخص ,لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار او لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية (500) مليون دينار ، تستوفي معايير الإستقلالية .

يقصد في مفهوم هذا القانون بالمصطلحات الآتية:

1- **الأشخاص المستخدمون:** عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوي بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي، فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي، السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل.

2- **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال** أو مجموع الحصيلة، هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثنتي عشر شهرا.

3- المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة من مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التعريف السابق يعتبر تعريفا عاما بالنسبة للمؤسسات المصغرة، الصغيرة، والمتوسطة، لذلك قام المشرع الجزائري بإصدار مواد قانونية أخرى تعمل على توضيح هذه الحدود كمايلي :

* **المؤسسة المصغرة (المادة 7):** تعرف بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال اقل من عشرين مليون دينار ، أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

* **المؤسسة الصغيرة (المادة 6):** تعرف بأنها مؤسسة تشغل مابين 10 إلى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية100 مليون دينار

* **المؤسسة المتوسطة(المادة 5):** تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250شخصا ويكون رقم أعمالها مابين 200 مليون و2 مليار دينار جزائري : أو يكون مجموع حصيلتها السنوية بين 100 و خمسمائة مليون دينار, ويمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجدول التالي:

[1] القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ديسمبر 2001, المادة 4 , ص 7و8

الجدول رقم (1- 6): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوي
مؤسسات مصغرة	1-9	أقل من 20مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسات صغيرة	10-49	اقل من 200مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسات متوسطة	50-250	من 200مليون دج إلى 2 مليار دج	من100 إلى 500مليون دج

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، سنة 2001، ص. ص 8-9 .

نلاحظ من خلال التعاريف السابقة أن لكل دولة تعريف خاص بها ،الا انه نلاحظ وجود تشابه في الحد الأقصى لعدد عمال المؤسسات اليابانية و الأمريكية ، باعتبار أن هاتين الدولتين تنتميان إلى الدول جد المتطورة, في المقابل نجد أن عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدول جنوب شرق آسيا و الهند لا يتعدى 100 عامل في المؤسسة الواحدة، كذلك نجد عدد عمال المؤسسة المتوسطة الجزائرية لا يتعدى 250 عامل ، نفس الشيء بالنسبة لفرنسا ، كل هذا كان نتيجة ظروف اقتصادية ، اجتماعية وسكانية ألزمت هذه الدول على وضع تعاريف تتلاءم معها.

الفرع الثالث: أسباب اختلاف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك عدة عوامل كانت السبب وراء إختلاف وصعوبة التعريف من بلد إلى أخر حيث يمكن تقسيم هذه العوامل إلى :[1]

1- ***العوامل الإقتصادية :*** وتتمثل في التطور اللامتكافىء لقوى الإنتاج في مختلف الدول, او اختلاف درجة النمو الاقتصادي بين الدول المتطورة و الدول النامية ، فالمؤسسة التي تعتبر كبيرة في الجزائر قد تكون صغيرة في اليابان, و كذلك يمكن ملاحظة أن المؤسسات التجارية تستخدم إستثمارات قليلة وعدد عمال قليل بالمقارنة مع مؤسسة صناعية ، وهذا ما يظهر صعوبة في المقارنة كون القطاعات غير متجانسة، حيث إختيار عدد العمال في قطاع الصناعة لا ينطبق على قطاع الزراعة.

[1] – مؤسسة إبن خلدون للدراسات و البحوث ، دراسات إقتصادية ، مركز البحوث و الدراسات الإنسانية ، العدد 02 ، دار الخلدونية للنشر 142، الجزائر 2000م ص 185 .

2- **العوامل التقنية :** وتتمثل في مستوى الإندماج للمؤسسات بذاتها وحيثما تكون المؤسسة في بلد ما أكثر إندماجا، فإن مجموع إنتاج هذه الوحدات في مؤسسة واحدة يجعل منها كبيرة، وإذا ما كانت هذه الوحدات متجزئة فإن كل واحدة تشكل مؤسسة صغيرة أو متوسطة بحد ذاتها .

3- **العوامل السياسية :** تتمثل في مدى الإهتمام للسلطات بهذا القطاع ويظهر ذلك خاصة عندما تريد الدولة توجيهه ومساعدته وترقيته ، وبالتالي تعيين الحدود التي على أساسها نميز بين الصناعات الصغيرة و المتوسطة و غيرها من الصناعات و هذه الحدود تتغيرمن بلد إلى آخر .[1]

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مميزاتها

تحمل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الخصائص ما يؤهلها لأن تلعب دورا هاما في عملية التنمية ، وتتمثل هذه الخصائص في:

أولا: التمويل و الاستثمار: نظرا لطبيعة الملكية في هذه المؤسسات فإن عملية التمويل تقع على عاتق المالك / المسير، خاصة وأن هذه المؤسسات تتميز بإنخفاض حجم الاستثمارات اللازمة لإقامتها، فيعتمد على التمويل الذاتي أو القروض لدى الأصدقاء وأفراد العائلة وإن كانت تجد صعوبات في الحصول على التمويلات المطلوبة من البنوك لتوسيع نشاطها وهذا لسببين هما:

- عدم قدرة أصحاب المشاريع أو المؤسسات الصغيرة على تقديم ملفات بنكية تخضع للشروط المطلوبة وذلك لجهل بالإدارة والتقنية البنكية.
- عدم توفر الضمانات البنكية المطلوبة للحصول على قرض.

ثانيا: الإدارة والتسيير:يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالبساطة فهو أقل تعقيدا من المؤسسات الكبيرة، مما يساعدها على اتخاذ القرار بسهولة وبسرعة، خاصة في ظل الاقتصاد وميزته التنافسية الشديدة، فهي لا تقاس بالحجم بل بالسرعة في اتخاذ القرارات وتحمل النتائج ورد الفعل السريع على التغيرات والمستجدات الحادثة بالإضافة إلى استقرار اليد العاملة بها جراء تمركز القرار في يد مالك المسير وبالتالي معالجة المشاكل التي يمكن أن تطرح في حينها، وكل هذا يعزز من استمرارية هذا النوع من المؤسسات أما من ناحية التسيير فغالبا ما يكون مالك هذا النوع من المؤسسات مسيرا لها فيكون مرتبط أو مندمجة أكثر بنشاط عمله ويدرجه أعلى من بعض مسيري المؤسسات الكبيرة،كما يعطي مسيروا

[1] - مؤسسة إبن خلدون للدراسات و البحوث ، مرجع سابق ،ص 185 .

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية كبيرة العلاقات مع الزبائن فيعملون دائما على إصغاء لحاجاتهم متطلباتهم والعمل على تحقيقها مما يسمح لهم باكتساب حصص سوقية واستغلال الفرص المتاحة وبهذا يكون لديهم ارتباط مباشرة بالمستهلك[1].

ثالثا–التخطيط: نقصد به غياب نظرة إستراتيجية، ومستقبلية على المدى، المتوسط والبعيد للمؤسسة وذلك ناتج عن ضعف المعرفة الإدارية والتكوين فنجد أن تخطيط على مستوى الأيام وبعض الأسابيع .

رابعا–مميزات أخرى:

- تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة موردا هاما بالنسبة للمؤسسات الكبرى بالإضافة أنها تنشط بكفاءة في المجالات التي يستخف بها عند المؤسسات الكبرى؛
- تنويع الإنتاج وتوزيعه على مختلف الفروع الاقتصادية وتقديم تشكيلة إنتاج متنوعة من السلع والخدمات لتلبيات حاجيات السكان؛
- تتميز بمرونة أكثر لمتطلبات السوق مقارنة بالمؤسسات الكبرى باعتبارها أكثر استعدادا لتكيف مع التغيرات السريعة لاذواق المستهلكين؛
- انخفاض حجم الإنتاج الأمر الذي يقلل من تكاليف وأعباء التخزين والحفاظ بالإنتاج لمدة طويلة، غير أن هذا قد يخلق مشكلة وهي عدم الاستفادة من وفورات الإنتاج بأحجام كبيرة؛
- سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومات داخل هذا النوع من المؤسسات مكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛
- تعتبر وسيلة من وسائل خلق العمالة باعتبارها تعتمد عل كثافة العماله في الإنتاج أكثر ما تعتمد عل الكثافة الرأسمالية، فهي تتميز بروح المبادرة والابتكار حيث بإمكانها إنشاء العديد من الوحدات الصناعية التي تقوم بإنتاج تشكيلات متميزه.[2]

1 قويقع نادية، انشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الدول النامية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير ، 2001، ص 17.

2 غدير أحمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، 2007 مرجع سبق ذكره، ص 10.

المطلب الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى عدة اشكال و هي:

الفرع الاول: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الشكل القانوني:

ان التصنيف القانوني للمؤسسات هو الهوية الرسمية التي تمنحها الدولة عند تكوينها , و التي تحدد حقوق و واجبات تلك الموسسة و تنظم العلاقات مع كافة الاطراف التي تتعامل معها و بالتالي تجكم سير نشاطها, و هي بدورها تصنف الى مؤسسات فردية و شركات.

1 – المؤسسات الفردية:

وهي أبسط وأقدم أنواع المؤسسات حيث تعود الملكية لشخص وحيد هو المالك والمدير والمستثمر والمستفيد في أن واحد ، وبما أن له صفة التاجر وجب عليه مجموعة من الالتزامات أهمها التقييد في السجل التجاري، والالتزام بالأصول الثابتة، ومسك الدفاتر التجارية، وكل هذا من أجل تسوية وضعيته القانونية من خلال دفع الضرائب والرسوم وكذا الاستفادة من الامتيازات والحقوق .[1]

2 – **الشركات**[2] :

تعرف الشركة بأنها عبارة عن المؤسسة التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل منهم بتقديم حصةٍ من مال أو عمل؛ لاقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من أرباحٍ أو خسارة وتنقسم الشركات بشكل عام إلى قسمين رئيسين هما :شركات الأشخاص، وشركات الأموال.

2-2 شركات الاشخاص:[3] وهي عبارة عن ارتباط بين شخصين أو أكثر على أن لا يتجاوز عدد الشركاء في هذا النوع عن عشرين شخصا لتعاطي أي عمل بالاشتراك، وذلك بقصد اقتسام ما ينشأ عنه من ربحٍ أو خسارة, و نجد فيها :

ا- **شركة التضامن** [4] يتكون هذا النوع من المؤسسات الصغيرة عندما يتفق شريكان أو أكثر على تكوين مؤسسة صغيرة تمارس أنشطة معينة بغرض تحقيق أهداف محدودة ويكون الشركاء فيها مسؤولين

[1] عبد الغفور عبد السلام و آخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، ط 2001 ، 1، ص24

[2] عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2003 ، 3، ص27

[3] عبد الغفور عبد السلام و آخرونمرجع سابق ص24

[4] سمير علام، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 2001 ، 1,ص 100

شخصية وبالتضامن وبالتكافل عن جميع التزاما في الأموال الخاصة علما أن عنوانها يتألف من أسماء جميع الشركاء اُلمكونين لها، أو من لقب أو كنية كل منهم، أومن اسم واحدٍ أو أكثر.

ب- شركة التوصية البسيطة: [1] وهذا النوع من المؤسسات يتكون بنفس الطريقة السابقة، حيث يشترط اتفاق شريكين على الأقل لتكوين المؤسسة، ويحدد عقد المشاركة بنسبة مساهمة كل شريك في رأس المال وحقوق كل شريك في الإدارة، وتتميز هذه المؤسسات بوجود نوعين من الشركاء :شريك متضامن لا يختلف عن الشريك المتضامن في شركة ، وشريك موصي، مسؤوليته محدودة وغير تضامنية ولا يشارك في إدارة المشروع.

ج- شركة التوصية بالاسهم:[2] رغم أن هذه الشركات تعد من شركات الأموال، إلا أنها تعد تطويرًا لشركة التوصية البسيطة، من حيث أنها تضم فئتين من الشركاء :متضامنين، وشركاء موصين، غير أن الشركاء الموصين يمتلكون أسهما بقيمة مساهماتهم في رأسمال الشركة ويحق لهم التصرف بها بالبيع أو التنازل دون الرجوع إلى الشركاء المتضامنين لأخذ موافقتهم.

2-**2 شركات الاموال:**[3] وهي الشكل الأكثر تطورًا بين الشركات ذات الملكية الخاصة، وفيها يتم تلافي عيوب المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص؛ لأنها لا تقوم على تجميع رؤوس أموال ضخمة من عدد كبير من الأشخاص وتوظيف الخبرات اللازمة دون تدخل وهيمنة شخصية من قبل المساهمين وأهمها:

ا- شركات المساهمة:[4] هي أكبر شركات الأموال، ويقسم رأسمالها إلى أجزاءٍ متساوية في القيمة والحقوق والواجبات، وتسمى أسهما، وتطرح في السوق للبيع، تسمى الاكتتاب العام .وهي عادًة الأسهم العادية، وقد تصدِر أسهما ممتازة، لها الأولوية في الأرباح وتسديد القيمة على الأسهم الغير العادية.

ب-شركة ذات مسؤولية محددة: وهي نوع من شركات الأموال وتطويرا لشركة الأشخاص، وتتميز بأن عدد المساهمين لا يزيد عن 50 مساهم، ويكون رأس المال موزع على حصص بين الشركاء محصورة بينهم وبحيث لا يمكن انتقال هذه الحصص إلى غير الشركاء إلا بشروط محددة كما لا يسمح بزيادة

---

[1] سمير علام، مرجع سابق، ص102

[2] عبد السلام وآخرون، مرجع سابق، ص29

[3] كاسر ناصر المنصور وشوقي ناجي جواد، إدارة المشروعات الصغيرة من الألف إلى الياء، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، .(عمان، 2000 ، ص32)

[4] كاسر ناصر المنصور وشوقي ناجي جواد، إدارة المشروعات الصغيرة من الألف إلى الياء، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ، ص32

رأسمالها،أوطرح أسهمٍ للاكتتاب العام، أو بيع سندات الدخول، أو أعمال البنوك والتأمين، أو الادخار، أو الاستثمار أموال لحساب الغير.

ج-شركة المحاصة: تعتمد في إنشائها على اتفاقٍ كتابي أو شفوي بين اثنين أو أكثر من الشركاء، للقيام بنشاط اقتصادي، خلال فترةٍ زمنية محدودة؛ لتحقيق ربحٍ معين، يتم تقاسمه فيما بين الشركاء حسب اتفاقهم، ومع نهاية النشاط الاقتصادي الذي أقيمت لأجله تنتهي شركة المحاصة.

الفرع الثاني تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب توجهها : [1] و تصنف الى:

1-المؤسسات العائلية:

تتميز هذه المؤسسات ببساطة إمكانياتها، حيث عادة ما يكون مقر عملها المنزل وتستخدم يد عاملة عائلية و تنتج منتوجات تقليدية بوسائل بسيطة و بكميات قليلة و محدود, و هي تعتبر مؤسسات مصغرة و تعتمد على العمل اليدوي و تمويتها يكون محدود.

2-المؤسسات الحرفية:

يشبه هذا النوع من المؤسسات النوع الأول في كونها تستخدم اليد العاملة العائلية خاصة في التسيير، بالإضافة إلى حجم الإنتاج الموجه للسوق حيث تقوم بإنتاج منتجات أو قطع تقليدية، وما يميزها عن الصناعات المنزلية هو كون مكان إقامتها عبارة عن ورشة مستقلة عن المنزل و تشغل عمال أجراء خارج عن التركيبة العائلية .

الفرع الثالث تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس العمل:نجد

1-المؤسسات الغير المصنعة: [2]

تجمع هذه المؤسسات بين النظام الإنتاجي العائلي والنظام الحرفي وتتميز ببساطة تنظيم العمل والعمليات الإنتاجية واستخدام أساليب وتجهيزات تقليدية في العمل والتسيير والتسويق حيث يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، ومع ذلك يبقى يحتفظ بأهميته في الاقتصاد أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو بإشراك عدد من المساعدين يبقى دائما نشاطا يدويا يضع بموجبه سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن

[1] عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها :دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، .(كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004 ، ص 32

[2] عادل أحمد حشيش، أصول الاقتصاد السياسي :مدخل تحليلي مقارن لدراسة مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت،1992 ص128

2-المؤسسات المصنعة:

يجمع هذا الصنف المؤسسات المصنعة كلا من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة، وهو يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعة بتقسيم العمل، وتعقيد العمليات الإنتاجية، واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير، وأيضًا من حيث طبيعة السلع المُنتجة واتساع أسوقها.

الفرع الرابع: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات: [1]

1- مؤسسات انتاج السلع الاستهلاكية :

نجد أن هذه المؤسسات تعمل في نشاط السلع الاستهلاكية المتمثلة في المُنتجات الغذائية، تحويل المنتجات الفلاحية منتجات الجلود والأحذية والنسيج، الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته ويعود التركيز على مثل هذه المُنتجات أساسًا نظرًا لكونها تتلاءم وخصائص هذه المؤسسات بحيث أن:

-لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها

- صناعة السلع الغذائية تعتمد أساسا على مواد أولية متفرقة المصادر

-تصنيع الجلود وصناعة الأحذية تقوم به مؤسسات تستعمل تقنيات إنتاج بسيطة ويد عاملة كثيفة

-صناعة الورق وبعض المنتجات الكيماوية باعتبار شدة اعتمادها على القرب من السوق

2- مؤسسات انتاج السلع الوسيطية:

ونجد أن هذه المؤسسات ترتكز أعمالها في مجالات الصناعات الوسيطية والتحويلية المتمثلة في تحويل المعادن، المؤسسات الميكانيكية والكهربائية، الصناعة الكيمياوية والبلاستيك، صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتطورة ويعود التركيز على مثل هذه المؤسسات باعتبار شدة الطلب المحلي على منتجاتها، خاصة فيما يتعلق بمواد البناء.

3-مؤسسات انتاج سلع التجهيز:

إن أهم ما تتميز به صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة، احتياجها إلى الآلات والتجهيزات التي تتمتع بتكنولوجيا عالية للإنتاج وكثافة رأس مال كبير، الأمر الذي لا ينطبق وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا نرى مجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيقا بحيث يشمل بعض

[1] عثمان لخلف مرجع سابق ص 33

الفروع البسيطة فقط، كإنتاج وتركيب بعض المعدات البسيطة ويكون ذلك خاصة في البلدان المصنعة, أما في الدول النامية فإن نشاط هذه المؤسسات قد لا يتعدى مجال الصيانة والإصلاح.

الفرع الخامس : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة الملكية:

1-مؤسسات عامة:

يقصد بالمؤسسة العامة ذلك النوع من المؤسسات التي تملكها وتديرها سلطة عامة (مركزية أو محلية), سواء انفردت بذلك أو مشاركة فيه غيرها, فالمؤسسات العامة تهدف في المحل الأول إلى تحقيق المصلحة العامة و لا تهدف أساسا إلى تحقيق الربح. [1]

2-مؤسسات خاصة:

يقصد بالمؤسسة الخاصة تلك المؤسسة التي تقوم في المقام على فكرة الملكية الخاصة و يمكن أن تكون شركات مساهمة، شركات ذات مسؤولية محدودة، أو شركات تضامن، كما يمكن أن تأخذ شكل مشاريع استثمارية فردية أو عائلية, وتهدف أساسا إلى تحقيق النفع الخاص الذي يتمثل في تحقيق الربح, وهذا النوع هو الاكثر انتشارا في العالم. [2]

3- المؤسسات التعاونية:

يمكن أن تكون مؤسساتٍ إنتاجية، أو مؤسسات استهلاكية، أو مؤسسات للإسكان، أو حتى لتنظيم استخدام جهود العمال المنضمين إليها والدفاع عن مصالحهم وهي تهدف إلى تأمين احتياجات الأعضاء من سلع وخدمات ضرورية بأقل تكلفة، وتتميز عن المؤسسات الخاصة والعامة بعدد من الخصائص التي تعقد لها ذاتية متميزة تتفق وطبيعة التعاون كأسلوب من أساليب الإدارة الاقتصادية لموارد المجتمع. [3]

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص133

2 عادل احمد حشيش ،مرجع سابق ، ص 126

[3] عادل احمد حشيش ،مرجع سابق ، ص 126

المبحث الثاني : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية

المطلب الاول : دور PME في خلق فرص التوظيف و خدمة المشروعات الكبيرة :

الفرع الاول: خلق فرص التوظيف:

رغم الإمكانيات المتواضعة التي يتوفر عليها هذا القطاع و كذلك صغر حجمه إلا أنه يعتبر من أهم القطاعات مساهمة في إستحداث مناصب شغل جديدة ، فمثلا مناصب الشغل المستحدثة في أوربا توظف حوالي 70مليون شخص و هي تختلف باختلاف البلدان و القطاعات الاقتصادية، فنجدها مرتفعة في البرتغال و إسبانيا و منخفضة في السويد و إيرلندا بينما الولايات المتحدة الأمريكية توظف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر من ½نصف إجمالي القوة العاملة، و بالرغم من صغر حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكذا الإمكانيات المتواضعة مقارنة بالمؤسسات الكبرى إلا أنها تساهم بنسبة كبيرة في إمتصاص البطالة .

اما فيما يخص الجزائر لقد أدى تطور تعداد المؤسسات ص و م خلال السداسي الأول من سنة 2013 على خلق مناصب شغل جديدة بمعدل معتبر، وخصوصا أن اهداف إنشاء مثل هذا النوع من المؤسسات تخفيض نسب البطالة والذي يعتبر أحد انشغالات الحكومة حاليا، والجدول الموالي يوضح تطور مناصب الشغل المصرحا حسب الفئات لسنة2013.

الجدول رقم (1-7) تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات

طبيعة PME	السداسي الأول 2012		السداسي الأول 2013		التطور (%)
	العدد	النسبة المئوية (%)	العدد	النسبة المئوية (%)	
مؤسسات صغيرة و متوسطة خاصة					
الأجراء	1 041 221	58,61	1 121 976	58,57	7,76
أرباب المؤسسات	686 825	38,66	747 387	39,02	8,82
المجموع الجزئي	1 728 046	97,27	1869 363	97,59	8,18
م ص م عمومية	48 415	2,73	46 132	2,41	4,72-
المجموع	1 776 461	%100	1 915 495	%100	7,83

المصدر وزارة التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار, نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العدد 23 ص14

التعليق :

من خلال الجدول نلاحظ تطور لمناصب الشغل في السداسي الاول 2013 قدر ب141317 منصب، وبمعدل قدره 8.18 **%** مقارنة مع السداسي الاول من 2012 في القطاع الخاص, اما في القطاع العام فانخفض بمعدل قدره −4.72 **%** .اما فيما يخص التطور الاجمالي قدر ب 139034 منصب بمعدل 7.83 %.

الفرع الثاني : خدمة المشروعات الكبيرة و تنميتها :

من المؤكد أن تواجد المؤسسات (ص و م) الكبيرة معا و تكاملهما يعتبر ظاهرة صحية و من المقومات السياسية للهيكل الصناعي و قد حققت الكثير من البلدان المتقدمة صناعيا مكاسب صناعية لإتباعهما هذا النمط من العلاقات بين منشآتها الصناعية، فمثلا تسهم المؤسسات (ص و م) اليابانية في توفير 72% من احتياجات و مستلزمات الصناعات المعدنية و 76 % من احتياجات و مستلزمات الصناعات الهندسية و 79 %من احتياجات و مستلزمات صناعة الأجهزة الكهربائية و الإلكترونية ،وبالنسبة للجزائر مع اتساع القاعدة الصناعية و انتشار العديد من المركبات الصناعية بين مختلف المناطق أصبح من الضروري إقامة صناعات أخرى تعمل على تكثيف النسيج الصناعي و الرفع من التكامل الصناعي. [1]

وفي هذا الميدان كان ممكنا للصناعات الصغيرة و المتوسطة أن تتدخل في الفروع الميكانيكية و الكهربائية فتساهم بمنتجاتها في تلبية حاجيات المؤسسات الكبيرة من المنتجات النصف مصنعة والمنتجات الوسيطة خاصة في مجال قطع الغيار كما يمكن أن تتدخل بإنتاجها كطرف في الصناعة العامة بتقديم أجزاء المنتجات والمكونات.

فالشركات الكبرى تسعى في اغلب الأحيان الحصول على نوع من المرونة والليونة الضرورية إلى عقد شراكة مع المؤسسات الصغيرة للحصول على بعض الخدمات أو بعض الأجزاء من الموارد الضرورية والتي كانت تنتج داخليا , وبالتالي فان هذا النمط من الشراكة يفسر خلق ما لا يقل على ربع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميدان الصناعة التحويلية .

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 136

المطلب الثاني : المساهمة في القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام

الفرع الاول :المساهمة في القيمة المضافة:

إن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور في خلق و تحقيق القيمة المضافة من أجل ضمان ديمومة وظائفها فهي لا تكفي فقط بإقامة علاقة مع الهيئات التي تقتني منها الخدمات بل كذلك شبكة مبادلات مع هيئات والجدول اللاحق يلخص تطور القيمة المضافة خلال السنوات (2008 , 2009 , 2010)

الجدول رقم (1-8) تطور القيمة المضافة 2008-2010

القيمة بمليار دينار جزائري

الطابع القانوني	2008		2009		2010	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزراعة						
خاص	708,17	99,50	924,99	99,85	1012,11	99,70
عام	3,58	0,50	1,38	0,15	3,08	0,30
المجموع	711,75	100	926,37	100	1015,19	100
البناء و الأشغال العمومية						
خاص	754,02	86,67	871,08	87,10	1058,16	98,73
عام	115,97	13,33	128,97	12,90	13,59	1,27
المجموع	869,99	100	1000,05	100	1071,75	100
النقل و المواصلات						
خاص	700,33	81,10	744,42	81,41	806,01	81,58
عام	163,24	18,90	169,95	18,59	182,02	18,42
المجموع	863.57	100	914,36	100	988,03	100
خدمات المؤسسات						
خاص	62,23	74,05	77,66	78,78	96,86	79,15

عام	21,81	25,95	20,92	21,22	25,51	20,85
المجموع	84,04	100	98,58	100	122,37	100
الصناعة الغذائية						
خاص	139,92	85,23	161,55	86,14	169,95	86,03
عام	24,24	14,77	26,00	13,86	27,58	1,96
المجموع	164,16	100	187,55	100	197,53	100
التجارة و التوزيع						
خاص	935,83	93,28	1077,75	93,58	1204,02	94,10
عام	67,37	6,72	73,88	6,42	75,45	5,90
المجموع	1003,2	100	1151,62	100	1279,47	100

Source : Bulletin d'information statistique de la PME, Mars 2012, N° 20, P : 54

التعليق:

لقد ساهم قطاع المؤسسات ص و م في الرفع من القيمة المضافة في مختلف الأنشطة وعلى مر السنوات الأخيرة(2008, 2009 , 2010) بحيث نلاحظ في قطاع الزراعة ساهم القطاع الخاص بنسبة99.7 % في حين القطاع العام ساهم بنسبة ضئيلة تقدر ب 0.30 %,وكذلك هو الحال لقطاع البناءوالأشغال العمومية عرف هو الاخر تطورا في القطاع الخاص خلال السنوات (2008 , 2009 , 2010) حيث ساهم بنسبة 98.73 % و القطاع العام 1.27%. اما فيما يخص قطاع النقل و المواصلات و قطاع خدمات المؤسسات عرف فيه القطاع العام ارتفاع وصل الى 18.73 % و 20.85 % على التوالي فيما بلغت نسبة القطاع الخاص الى 81.59 % و 79.15 % .

و يمكن استخلاص النتائج والملاحظات التالية:

- مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في تطور مستمر من سنة إلى أخرى ومن قطاع لآخر ؛
- مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة في تراجع مستمر من سنة إلى أخرى ومن قطاع لآخر؛
- أكبر قطاع يجلب الاستثمارات الخاصة هو قطاع التجارة، بينما أكثرها استثمار من طرف القطاع العام هو قطاع البناء والأشغال العمومية؛

- أضعف مساهمة في القيمة المضافة التي حققها القطاع الخاص تفوق بكثير أكبر مساهمة في القيمة المضافة المحققة من طرف القطاع العام؛

الفرع الثاني :الناتج الداخلي الخامPIB :

يشمل على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة سواء باستخدام عناصر الإنتاج التي تعود ملكيتها للمواطنين أو الأجانب.[1]

والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم(1-9) تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني, القيمة : مليون دينار جزائري

الطابع القانوني	2008		2009		2010	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
نسبة القطاع العام	760،92	17،55	816،80	16،41	827،53	15،02
نسبة القطاع الخاص	3574،07	82،45	4162،02	83،59	4681،68	84،98
المجموع	**4334،99**	**100**	**4978،82**	**100**	**21،5509**	**100**

Sources : Bulletin d'information statistique de la PME, Mars 2012,N°20, P54

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بلغ 3574,07 اي بنسبة 82,45% لسنة2008، ثم تزايد في 2009 وبقي كذلك في سنة 2010 ،حتى وصل 4681,68 مليون دينار جزائري و هو ما يعادل84.98 %، وقابله انخفاض مستمر في نسبة مساهمة القطاع العام حتى وصل الى 827.53 مليون دج بنسبة تقدر ب 15.02 % ، وهذا راجع الى استراتجية الدولة في خوصصة القطاع العام نظرا لما تساهمه في النمو الاقتصادي .

[1] يوسف قريشي، سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. مرجع سابق، ص 22

المطلب الثالث: دور PME في التجارة الخارجية :

سجلت التجارة الخارجية الجزائرية خلال السداسي الأول لسنة 2013 :

- قيمة الواردات : 28,35 مليار دولار أمريكي ، أي بزيادة تقدر بـ 17,99% مقارنة بنتائج السداسي الأول لسنة 2012 .
- قيمة الصادرات : 35,91 مليار دولار أمريكي ، أي بإنخفاض يقدر بـ 5,42 % مقارنة بنتائج السداسي الأول لسنة 2012.

يترجم هذا فائضا في الميزان التجاري ، الذي يقدر بـ 7,56 مليار دولار أمريكي خلال السداسي الأول لسنة 2013 مقابل 13,94 مليار دولار أمريكي لنفس الفترة من سنة 2012.

الجدول رقم (1-10):يبين تطور الميزان التجاري الجزائري (السداسي الاول لعامي2012 و2013)

القيمة بمليون دولار أمريكي

	السداسي الأول 2012	السداسي الأول 2013 *	معدل التطور (%)
الاستيراد	24 027	28 350	17,99
التصدير	37 966	35 907	-5,42
الميزان التجاري	13 939	7 557	

المصدر: وزارة التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار, نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة معطيات السداسي الاول 2013 العدد 23 , ص 53

الفرع الاول :الواردات:

ارتفعت قيمة الوردات الجزائرية بـ 28,35 مليار دولار أمريكي خلال السداسي الأول لسنة 2013 أي بزيادة قدرها 17,99 % مقارنة بنفس الفترة لسنة 2012 .

الجدول رقم (1-11) 1 تطور الواردات حسب مجموعة المنتوجات السداسي الأول لعامي 2012و 2013

القيمة بالميون دولار امريكي

مجموعة المنتوجات	السداسي الاول 2012		السداسي الاول *2013*		معدل التطور *(%)*
	القيمة	(%)	القيمة	(%)	
السلع الغذائية	4 392	18,28	5 049	17,81	14,96
السلع الخاصة بالإنتاجية	7 808	32,50	9 447	33,32	20,99
سلع التجهيزات	7 076	29,45	8 389	29,59	18,56
سلع الاستهلاك غير الغذائية	4 751	19,77	5 465	19,28	15,03
المجموع	24 027	100	28 350	100	17,99

المصدر : وزارة التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار, نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة معطيات السداسي الاول 2013 العدد 23 , ص52

التعليق:

فمن خلال الجدول التالي، تمثل مجموعة بالسلع الخاصة بالإنتاجية أكثر من 33 % من مجموع الوردات حيث انتقلت من 7,81 إلى 9,45 مليار دولار أمريكي خلال الفترات المعنية ، أي بزيادة بأكثر من 20 %. كما مست الزيادات كل من السلع الغذائية بـ 15 % ، سلع التجهيزات بـ 18,56 % و سلع الاستهلاك غير الغذائية 15,03 %.

الفرع الثاني :مساهمةPME في الصادرات:

خلال السداسي الأول لسنة 2013 ، بلغت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات 1.4 مليار دولار ، أي بنسبة 3,91 % من القيمة الإجمالية للصادرات.

تعتبر دول الاتحاد الأوربي من أهم زبائن الجزائر بنسبة 67,33 % من الصادرات خلال السداسي الأول لسنة 2013 حيث ارتفعت صادرات الجزائر لهذه الدول إلى قيمة 3,49 مليار دولار أمريكي ، ما يقارب 17 %. و تعتبر إسبانيا أهم زبون بنسبة 15,02 % من الصادرات للخارج ، متبوعة بكل من إيطاليا بنسبة 14,30 % و بريطانيا بنسبة 12,56 %.

تأتي دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ما عدا الإتحاد الأوربي) في المرتبة الثانية بنسبة 19,58 % من الصادرات، حيث انخفضت قيمة الصادرات لهذه الدول من 11 إلى 7

مليار دولار أمريكي أي إنخفاض بنسبة 38,6 % . و لقد تحققت أهم المبادلات التجارية الجزائرية مع هذه الدول مع الولايات المتحدة الأمريكية متبوعة بتركيا بالمعدلات التالية على الترتيب 7,24 % و 5,19 % من الصادرات لهذه الدول.

الجدول رقم (1-12) أهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات (السداسي الأول لعامي 2012- 2013) القيمة بمليون دولار أمريكي

تعيين المنتوج	السداسي الأول 2012		السداسي الأول 2013	
	القيمة	النسبة المئوية (%)	القيمة	النسبة المئوية (%)
الزيوت و المواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت	370,24	43,87	721,55	51,43
النشادر المنزوعة الماء	175,76	20,82	223,43	15,93
سكر الشمندر	41,55	4,92	174,48	12,44
فوسفات الكالسيوم	71,07	8,42	55,11	3,93
الهيدروجين و الغازات النادرة	11,08	1,31	27,45	1,96
الكحول غير الحلقية	12,02	1,42	25,95	1,85
الخضر الطازجة أو المجمدة	6,16	0,73	18,43	1,31
التمور	15,33	1,82	17,48	1,25
المياه (بما فيها المياه المعدنية)	13,80	1,64	17,33	1,24
الأسمدة المعدنية	5,37	0,64	13,59	0,97
المجموع الجزئي	722,28	85,59	1 294,80	92,29
المجموع	844	%100	1403	%100

وزارة التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار, نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة معطيات السداسي الاول 2013 العدد 23 , ص53

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ :بالنسبة للزيوت و المواد الاخرى الناتجة عن تقطير الزفت: عرفت ارتفاعا من 370.24 مليار دولار امريكي الى 721.55 مليون دولار امريكي بنسبة 51.43 %.

اما النشادر المنزوعة ماء عرفت هي الاخرى ارتفاعا ملحوظا من 175.66 مليون دولار الى 223.43 مليون دولار وكذلك سكر الشمندر والهيدروجين و الكحول الغير الحلقية والمياه و التمور و الاسمدة المعدنية عرفت هي الاخرى ارتفاعا ملحوظا مقارنة منها بسنة 2012.

اما فيما يخص فوسفات الكالسيوم عرف انخفاضا طفيفا من 71.07 مليون دولار الى 55.11 م دولار.

و على العموم ارتكزت صادرات الجزائر على الزيوت و المواد الاخرى الناتجة عن تقطير الزفت و النشادر المنزوعة ماء , الشمندر السكري بنسب عالية على التوالي(51.43 %, 15.93%, 12.44%), و بنسب قليلة فيما يخص كل من الهيدروجين, المياه, التمور , الخضر الطازجة و الاسمدة المعدنية.

المبحث الثالث : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الاول : لمحة تاريخية عن تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

يمكن تقسيم تطور المؤسسات الضغيرة و المتوسطة الى ثلاثة مراحل اساسية و هي:

الفرع الاول: المرحلة الأولى (1963 – 1982):

بقي قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهمشا تماما خلال هذه الفترة، تشكل في معظمه من المؤسسات التي سلمت إلى لجان التسيير الذاتي بعد رحيل مالكيها الأجانب، و قد أدمجت منذ سنة 1967 ضمن أملاك المؤسسات الوطنية، في عام 1963 صدر أول قانون خاص بالاستثمار لإضفاء الاستقرار على البيئة العامة بعد الاستقلال لكن لم يكن له أثر كبير على تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث تعبئة رأس المال الوطني الأجنبي، رغم ما منح من مزايا و ضمانات هامة،ثم اتخذ خيار واضح لتدعيم اقتصاد موجه ذو طابع عمومي ليتبع بقانون الاستثمارات الجديدة سنة 1966 الذي كان يصبو لتحديد الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادية و قد تضمن هذا القانون احتكار الدولة للقطاعات الحيوية للاقتصاد و إلزام اعتماد المشاريع الخاصة من طرف لجنة وطنية للاستثمارات على أساس معايير انتقائية، متضمنا لتدابير هامة لجلب المستثمرين الذين طلبوا الاعتماد إلا أن الشروط القاسية و المعقدة أدت إلى فقدان مصداقية اللجنة و توقفها عن النشاط سنة 1991، و لم تكن هناك أي سياسة واضحة إزاء القطاع الخاص طيلة هذه الفترة لنبذ الملكية الخاصة المستغلة، الأمر

الذي جعل هذا القطاع يركز على الاستثمار في قطاعات التجارة و الخدمات و بعض الصناعات البسيطة.[1]

الفرع الثاني: المرحلة الثانية (1982 – 1988)

خلال هذه الفترة برزت إرادة تسعى إلى تأطير و توجيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق الأهداف المسطرة في المخطط و تجسد ذلك عبر إصدار إطار تشريعي و تنظيمي يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص (القانون مؤرخ في 1982/08/21) و تضمن إجراءات تستفيد منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل خاص، بالإضافة إلى إنشاء ديوان لتوجيه و متابعة و تنسيق الاستثمارات الخاصة سنة 1983 وضع تحت وصاية وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية يهدف إلى توجيه الاستثمار الوطني الخاص نحو نشاطات و مناطق كفيلة بتلبية حجات التنمية و ضمان التكامل مع القطاع العمومي من جهة و مسار التخطيط من جهة أخرى، فحظي بذلك القطاع الخاص لأول مرة بدور يؤديه تجسيد أهداف التنمية حيث انصب استثماره أساسا في فروع لنشاط التقليدية التي تعوض واردات سلع الاستهلاك النهائية بالإضافة إلى تحويل المعادن و الصناعات الميكانيكية و الكهربائية.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة (ما بعد 1988)

أمام تفاقم الأزمة البترولية قررت الجزائر الانتقال نحو اقتصاد السوق لذا تم وضع إطار تشريعي جديد و شرع في إصلاحات هيكلية و قد كان لقانون النقد و القرض سنة 1990 الأثر البالغ في تكريس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي و إلغاء الاحتكار و تحرير التجارة الخارجية أمام القطاعين العام و الخاص على حد السواء ليتبع بقانون الاستثمار الصادر في أكتوبر سنة 1993 إلا أن تطبيق نصوصه اصطدمت بجمود المحيط العام الذي يفترض أنه في خدمة الاستثمار، إذ أن التباطؤ البيروقراطي والمشاكل المرتبطة بسير العقار الصناعي أد إلى عدم فعالية الجهاز الجديد، الأمر الذي استدعى تصحيحات جديدة جسدت في القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2001 والدخول في الشراكة مع الاتحاد الاوروبي سنة 2002 مما يعد منعرجا هاما لتطور هذا القطاع في الجزائر[2].

---

1 مشروع تقرير: من أجل سياسة لتطور المؤسسات الصغرى و المتوسطة في الجزائر، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الدورة العامة العشرون، جوان 2002، ص8

[2] مشروع تقرير: من أجل سياسة لتطور المؤسسات الصغرى و المتوسطة في الجزائر مرجع سابق ص15

المطلب الثاني : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

الفرع الاول :التعداد العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

عند نهاية السداسي الأول لسنة 2013، بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 747 934 مؤسسة، منها حوالي 60 % أشخاص معنوية، و باقي المؤسسات أشخاص طبيعية بـ 18,27% أو نشاطات حرفية بنسبة 22,57% . كما بلغ عدد المؤسسات العمومية الإقتصادية 547 مؤسسة, و الاشكال التالية توضح ذلك.

جدول رقم (1-13): يبين التعداد العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

طبيعة PME	عدد المؤسسات	النسبة (%)
1.المؤسسات الخاصة		
أشخاص معنوية	441 964	59,09
أشخاص طبيعية	136 622	18,27
النشاطات الحرفية	168 801	22,57
المجموع الجزئي1	747 387	99,93
2.المؤسسات العمومية		
أشخاص معنوية	547	0,07
المجموع	747934	100

المصدر : وزارة التنمية و ترقية الاستثمار, نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة معطيات السداسي الاول 2013 العدد 23 ,ص10

الشكل(1-1) يبين التعداد العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

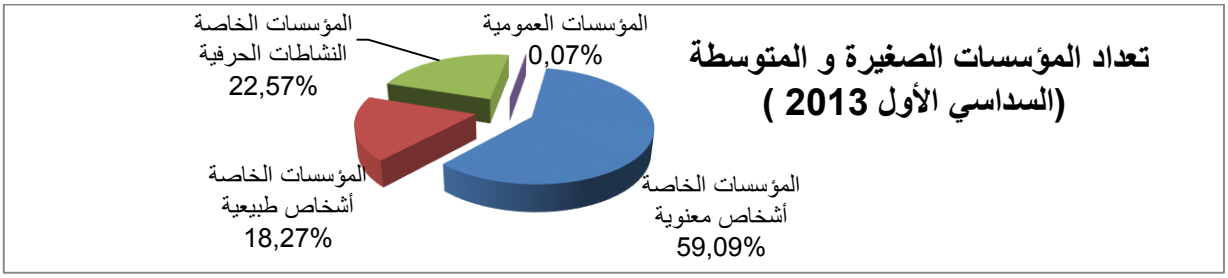

المصدر: وزارة التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار, نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة معطيات السداسي الاول 2013 العدد 23 ,ص10.

1- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة :** الجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (1-14): حركية متعلقة بتعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة

طبيعة PME	2012	حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة السداسي الأول 2013			السداسي الأول 2013
		إنشاء	إعادة إنشاء	شطب	الزيادة	
أشخاص معنوية	420 117	20 308	3 962	2 423	21 847	441 964
أشخاص طبيعية	130 394	6 411	-	183	6 228	136 622
نشاطات حرفية	160764	8 092	-	55	8037	168 801
المجموع	711 275	34 811	3 962	2 661	36 112	747 387

المصدر: نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة معطيات السداسي الاول 2013 العدد 23 وزارة التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار ص 11.

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ انه بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحديثة النشأة خلال السداسي الأول لعام 2013حوالي 34 811 مؤسسة صغيرة و متوسطة. كما تم شطب خلال نفس الفترة 2 661 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة ، و إعادة تنشيط 3962 مؤسسة, كما قدرت نسبة التطور ما بين السداسيين (السداسي الأول 2012/السداسي الأول 2013) بـ 8,81 % أي بمجموع 60 548 مؤسسة صغيرة و متوسطة.

حيث انه تم انشاء 20308 مؤسسة ذات اشحاص معنوية و تم اعادة انشاء 3962 و شطب 2423 خلال السداسي الاول من 2013 و كانت الزيادة 21847 مؤسسة,حيث انتقلت من 420117 سنة 2012 الى 441964 خلال السداسي الاول 2013.

اما المؤسسات ذات اشخاص طبيعية فانتقلت من 130394 مؤسسة سنة 2012 الى 136622 مؤسسة خلال السداسي الاول 2013 بزيادة قدرت 6228 مؤسسة , فيما يخص النشاطات الحرفية فمن 160764 مؤسسة الى 168801 مؤسسة بزيادة قدرت 8037 مؤسسة خاصة .

جدول رقم (1-15): يبين تطور تعداد م ص م الخاصة (السداسي الأول لعامي 2012 –2013)

طبيعة PME	عددPME السداسي1 2012	عددPME السداسي 1 2013	التطور	
			العدد	النسبة المئوية (%)
أشخاص معنوية	407 779	441 964	34 185	8,38
أشخاص طبيعية	124 923	136 622	11 699	9,36
النشاطات الحرفية	154 123	168 801	14 678	9,52
المجموع م ص م الخاصة	686 825	747 387	60 562	8,82

المصدر: نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة معطيات السداسي الاول 2013 العدد 23 وزارة التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار ص 11

الجدول التالي يبين تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة خلال الفترة (السداسي الاول 2012 و السداسي الاول 2013)، حيث نلاحظ انها تطورت بنسبة معتبرة بلغة 8.82% من مجموع المؤسسات الخاصة، وهذا نظرا لما تكتسيه م ص و م من اهمية بالغة والدور البارز الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية، مما جعل الدولة تقوم بتسهيل الاجراءات من اجل انشاء م ص و م.

2-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية نسبة ضئيلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة,حيث انتقل عددها من 561 خلال السداسي الأول 2012 إلى 547 مؤسسة خلال السداسي الأول 2013 (بنسبة - 2,50 %). هذا التناقص راجع أساسا إلى إعادة هيكلة المحافظ المالية , و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (1-16): يبين تطور عدد م ص م العمومية خلال السداسي الاول (2012 و 2013).

طبيعة PME	عدد المؤسسات السداسي الأول 2012	عدد المؤسسات السداسي الأول 2013	التطور	
			العدد	النسبة (%)
أشخاص معنوية	561	547	-14	-2,50
المجموع	561	547	-14	-2,50

المصدر وزارة التنمية و ترقية الاستثمار, نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة معطيات السداسي الاول 2013 العدد 23 , ص 17

الفرع الثاني : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:

تظهر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) بكثرة في قطاع الخدمات الذي يقارب النصف، يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية ثم قطاع الصناعات التحويلية,و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (1-17) : يبين تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	السداسي الأول 2012	%	السداسي الأول 2013	%	نسبة التطور (%)
I الفلاحة و الصيد البحري	4 142	1,02	4 458	1,01	7,63
II المحروقات ، الطاقة ، المناجم و الخدمات المتصلة	2 014	0,49	2 217	0,50	10,08
III البناء و الأشغال العمومية	139 875	34,30	147 005	33,26	5,10
IV الصناعة التحويلية	65 859	16,15	70 840	16,03	7,56
V الخدمات	195 889	48,04	217 444	49,20	11,00
المجموع	407 779	100	441 964	100	8,38

المصدر: وزارة التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار , نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة معطيات السداسي الاول 2013 العدد 23 , ص 17

التعليق :نلاحظ من خلال الجدول، أن نسبة إنشاء المؤسسات تبقى مرتفعة في قطاع الخدمات (11% بين السداسيين)، يليه قطاع المحروقات ، الطاقة ، المناجم و الخدمات المتصلة (10,08 %) .

و لقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية 840 70 مؤسسة خلال السداسي الأول لسنة 2013 مقارنة بـ 859 65 مؤسسة خلال السداسي الأول 2012، أي بتطور يقدر بـ 7,56 %، بينما التطور الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بلغ 8,38 %.

تتوزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لقطاع الصناعة خصوصا حسب الفروع كما يلي :

- الصناعة الغذائية :022 21 مؤسسة صغيرة و متوسطة (29,68 % من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية)؛
- صناعة الخشب و الورق : 157 15 مؤسسة صغيرة و متوسطة (21,40 % من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية)؛
- لحديد و الصلب :875 10 مؤسسة صغيرة و متوسطة (15,35 % من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية)؛

- البناء :337 9 مؤسسة صغيرة و متوسطة (13,18 % من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية).

المطلب الثالث : تموقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

الفرع الاول : نظرة عامة عن تموقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تتوزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل غير متساوي بسبب الطابع الجغرافي للبلاد، فهي تتميز بتمركز أغلبيتها في 12 ولاية بنسبة أكثر من 53 % من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. أربع ولايات وهي: الجزائر (11,51 % من المجموع) ، تيزي وزو ، وهران و بجاية يمثلون حوالي 27 % من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للبلاد. تسجل كل من تيبازة (+10,76%)، البليدة (+10,50%) ، سطيف (+10,06%)، بومرداس(+9,87%)، بجاية (+9,60%) و تيزي وزو (+9,14%) أعلى معدل للتطور، حيث تتعدى بذلك معدل التطور على المستوى الوطني, و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (1-18): يبين ترتيب الولايات 12 حسب تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة

الترتيب	الولايات	السداسي الأول 2012	السداسي الأول 2013	النسبة (%)	**التطور (%)**
1	الجزائر	47 253	50 887	11,51	7,69
2	تيزي وزو	24 068	26 267	5,94	9,14
3	وهران	19 200	20 759	4,70	8,12
4	بجاية	18 872	20 684	4,68	9,60
5	سطيف	18 044	19 859	4,49	10,06
6	تيبازة	16 350	18 109	4,10	10,76
7	بومرداس	14 463	15 891	3,60	9,87
8	البليدة	13 620	15 050	3,41	10,50
9	قسنطينة	13 010	14 002	3,17	7,62
10	باتنة	10 314	11 194	2,53	8,53
11	عنابة	10 357	11 066	2,50	6,85
12	الشلف	10 040	10 676	2,42	6,33
المجموع الجزئي		215 591	234 444	53,05	8,74
المجموع		407 779	441 964	100	8,38

المصدر : وزارة التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة معطيات السداسي الاول 2013 العدد 23 , ص23

الفرع الثاني : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الجهات الجغرافية :

يتموقع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الشمال ، و بنسبة أقل في الهضاب العليا .

الشكل رقم (1-2): يبين توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الجهات الجغرافية

الرسم 01: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب الجهات (السداسي الأول 2013)

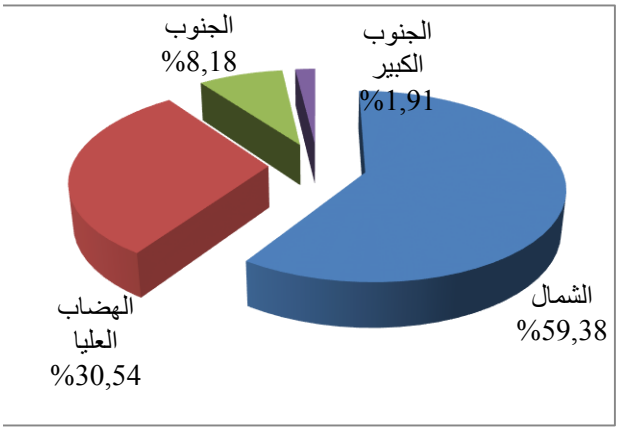

الرسم 02: إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب الجهات (السداسي الأول 2013

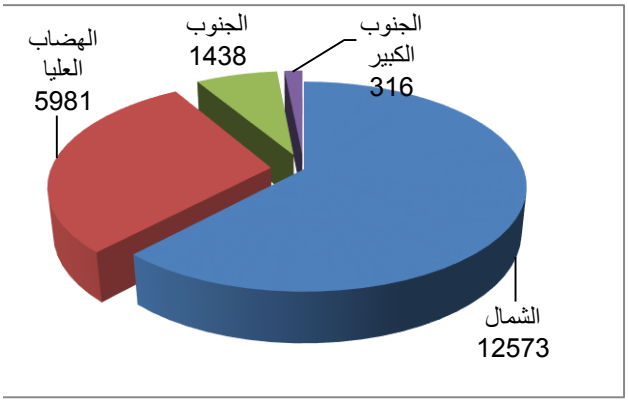

المصدر: وزارة التنمية الصناعية والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة معطيات السداسي الاول 2013 العدد 23 , ص 24

التعليق:

من خلال الرسمين نلاحظ تموقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدرجة كبيرة في الشمال بنسبة 59.38% و هذا نظرا لكثافة السكان في الشمال و طبيعة المناخ السائد و تقدر عدد المؤسسات المنشئة ب 12573 مؤسسة , و تليه في الدرجة الثانية منطقة الهضاب العليا بنسبة تقدر 30.54 %و قدرت عدد المؤسسات المنشئة ب 5981 مؤسسة ,اما فيما يخص الجنوب تقدر النسبة ب 8.18 % و عدد المؤسسات المنشئة 1438 مؤسسة , و في الاخير الجنوب الكبير بنسبة ضعيفة تقدر ب 1.91 % و 316 مؤسسة منشئة, و هذا راجع الى انخفاض الكثافة السكانية في الجنوب و صعوبة ظروف المعيشة مما ادى بالسكن الى النزوح نحو الشمال للاستيطان و انشاء مؤسساتهم الخاصة .

لقد أوضحنا خلال هذا الفصل الصعوبات التي تحول دون وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا أهم المعايير المتبعة في تصنيفها، والمميزات البالغة التي تكتسيها بحيث أنه لا يختلف اثنان في الدور الكبير الذي تلعبه في التنمية القتصادية و الاجتماعية نظرا لخصائصها كسهولة التأسيس والمرونة التي تتمتعها، وسهولة تكيفها مع متغيرات محيطها الخارجي.

لكن رغم الأرقام والإحصائيات التي تبين مكانة مثل هذا النوع من المؤسسات في الاقتصاد الوطني،من خلال دراسة تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , إلا أنها مازالت تعاني من عدة معوقات تعيق تقدمها مثلها مثل بقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بقية الدول النامية، فهي مازالت بحاجة لبرامج تنمية و تأهيل للرفع من كفاءتها وقدرتها التنافسية، خصوصا في ظل اتفاقية الشراكة الذي عرفته البلاد في 2002 وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي

تمهيد

شهدت السنوات الاخيرة تغيرات عالمية سريعة و متلاحقة و عميقة في اثارها و توجهاتها , مما ادى الى بروز دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التحديات التي تفرضها في ظل الانفتاح الاقتصادي و عدم قدرة هذه الاخيرة على مواجهة التحديات بمفردها , مما ادى بها باللجوء الى الشراكة .

تعتبر الشراكة الاجنبية فرصة هامة تفتح الطريق على مصادر جديدة فتكتسب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخبرة و التكنولوجيا, فهي بذلك تمثل ممرا ضروريا للمحافظة على بقاءها في السوق و مواجهة المنافسة , و هذا ما ادى بالجزائر الى عقد اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي في افريل 2002 , تسعى من وراء هذا الاتفاق الى تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الاستفادة من المزايا التي يمتلكها الاتحاد الاوربي, الا ان لهذه الشراكة اثار و انعكاسات ايجابية و سلبية على مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة.

و لهذا تطرقنا الى تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث :

المبحث الاول : ماهية الشراكة

المبحث الثاني: واقع اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية

المبحث الثالث : انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الاول : ماهية الشراكة :

تعتبر الشراكة الأجنبية وسيلة من وسائل التقارب بين المؤسسات خاصة في ظل التغيرات الإقتصادية التي حولت العالم إلى سوق واحد ، ومن أجل تحقيق أهداف و مصالح مشتركة كمواجهة المنافسة ، السيطرة على السوق و غير ذلك من الإستراتيجيات المنتهجة من طرف المؤسسات ، هذا الاختلاف في الأسباب و الأهداف أدى إلى وجود أشكال مختلفة من الشراكات .

المطلب الاول : مفهوم الشراكة و مميزاتها:

الفرع الاول: مفهوم الشراكة الأجنبية :

يختلف مفهوم الشراكة بإختلاف القطاعات و بإختلاف الأهداف التي تسعى إليها الشراكة ، لذلك سنعطي بعض التعاريف لنفرق خاصة بين التعاون ، التحالف و الشراكة ، وكذلك نوضح الفرق بين بعض العلاقات وهي الشراكة ، الإحتواء و الإندماج ، كما نميز كذلك بين الشراكة و الإستثمار الأجنبي المباشر.

1. **تعريف الشراكة الأجنبية :**

- حسب " B.DUBOIS–P.KOTLER " : " الشراكة هي الإستراتيجية الأكثر إنتشارا أو إستعمالا من طرف المستثمرين الأجانب أين يشتركون مع شركاء محليين من أجل إنجاز مشروع ما في أحسن الظروف ".[1]

-حسب " BANAMER BEROUAYAL " : " الشراكة هي علاقة عمل بين شركتين على الأقل ، تنشأ على مبدأ الثقة و تقاسم المخاطر حتى يتم التعاون معا على تطوير نشاطات محددة لتحقيق غاية مزدوجة بمساهمة تكنولوجيا تسييرية لضمان إستقرار المؤسسة " .[2]

- تعرفها " زينب عوض الله " : " هي عقد أو إتفاق بين مشروعين أو أكثر ، قائم على التعاون فيما بين الشركاء و يتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية و صناعية) أو خدمي أو تجاري ، وعلى أساس ثابت و دائم و ملكية مشتركة ، وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منها في رأسمال الملكية ، وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج ، وإستخدام براءات الإختراع و العلاقات التجارية و المعرفة التكنولوجية ، والمساهمة كذلك في كافة عمليات و مراحل الإنتاج و التسويق ، و بالتأكيد سوف يتقاسم الطرفين المنافع و الأرباح التي سوف تحقق من هذا التعاون طبقا لمساهمة كل منهما ".[3]

---

[1] B.DUBOIS-P.KOTLER ," marketing , management" , 1995, p : 415

[2] - BANAMER BEROUAYAL , le partenariat , une expérience et des perspectives édition ,1998, p : 03

[3] زينب عوض الله : الإقتصاد الدولي ، بيروت ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، 1998 ، ص : 426.

من خلال التعاريف التي ذكرناها يمكن إستخلاص أن الشراكة بصفة عامة نوع من أنواع التعاون أو التحالف الإستراتيجي ترتكز على تحمل الأرباح و الخسائر لكلا الطرفين و القائمة على تحقيق أهداف محددة لفترات زمنية معينة متوسطة و طويلة الأجل ، ومن هذا المنطلق يمكن إعطاء مفهوم التعاون و التحالف لتوضيح أكثر لهذه المفاهيم :

أ. مفهوم التحالف :

هو إتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير معينة لحماية أعضائه من قوة أخرى تبدو مهددة لأمن الحلف " ، ويعرف الحلف كذلك أنه : " إتحاد بين دولتين أو أكثر يهدف إلى متابعة العمل و على تحقيق هدف سياسي مشترك و كذلك إدماج قوة دولتين أو أكثر للتوحيد بين سياساتهما الخارجية بهدف بلوغ غايات محددة ". [1]

ب. مفهوم التعاون :

التعاون هو عبارة عن نشاط يتم جماعيا غالبا ما يكون نشاط تنموي يوجه لبلد ما أو مؤسسة دون مقابل من جهة ، ومن جهة أخرى هو نشاط إقتصادي ينشأ من خلال أشخاص ذوي مصالح مشتركة بحيث يكون لكل واحد منهم حق التسيير و يكون تقسيم الأرباح بين المشتركين حسب نسبة نشاطهم " .[2]

ج. المقارنة بين علاقة الشراكة و علاقتي الإندماج و الإحتواء :

إن علاقة الشراكة تتم بين المؤسسات المتشاركة من أجل تحقيق أهداف مشتركة ، ولكنها تحافظ على إستقلاليتها الإستراتيجية ، و الشكل الآتي يوضح لنا هذه الوضعية:

[1] فريد النجار : التحالفات الإستراتيجية ، جامعة بنها القاهرة ، 1999 ، ص : 14 .
[2] ممدوح مصطفى : " سياسات التحالف الدولي " ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 1997 ، ص : 185 .

الشكل رقم :(2-1) عنوان الشكل : علاقة الشراكة

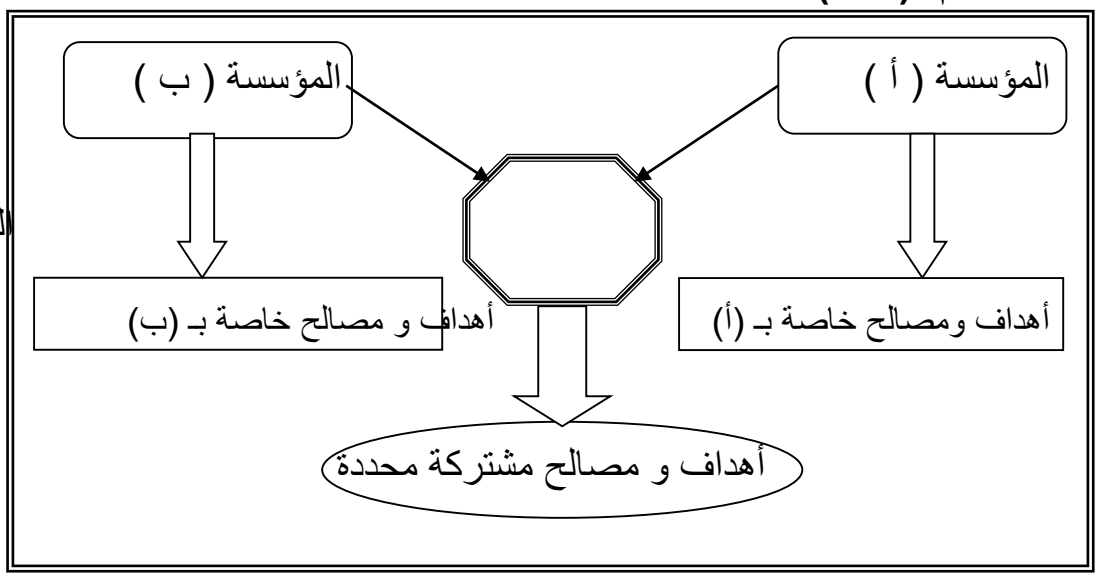

المصدر : B.GARRETTE & P.DUSSAUG , 1995 , op-cit , p : 25

و من الأمثلة المعروفة عن علاقات الشراكة بين المؤسسات الإقتصادية نذكر ما يلي:

" E.N.A.D – HENKEL"،فاقتحام HENKEL للسوق الجزائرية جاء إثر إبرامها لعقد شراكة مع المؤسسات العمومية للمنظفات ENAD وهذا لإستغلال معامل المنظفات بعين تموشنت و شلغوم العيد بنسبة 60% من الحصص للمجموعة الألمانية HENKEL و 4% لـ ENAD .

على خلاف عملية الشراكة نجد عمليات الاندماج و الاحتواء، حيث تختفي كل المؤسسات أو بعضها لتظهر مكانها وحدة جديدة ، لديها مجموعة متناسقة و موحدة الأهداف ، أو تظهر في مكانها المؤسسة المحتوية أو المهيمنة ، و الشكل الآتي يوضح لنا ذلك :

الشكل رقم : (2-2)عنوان الشكل : التمييز بين علاقة الإحتواء و الإندما

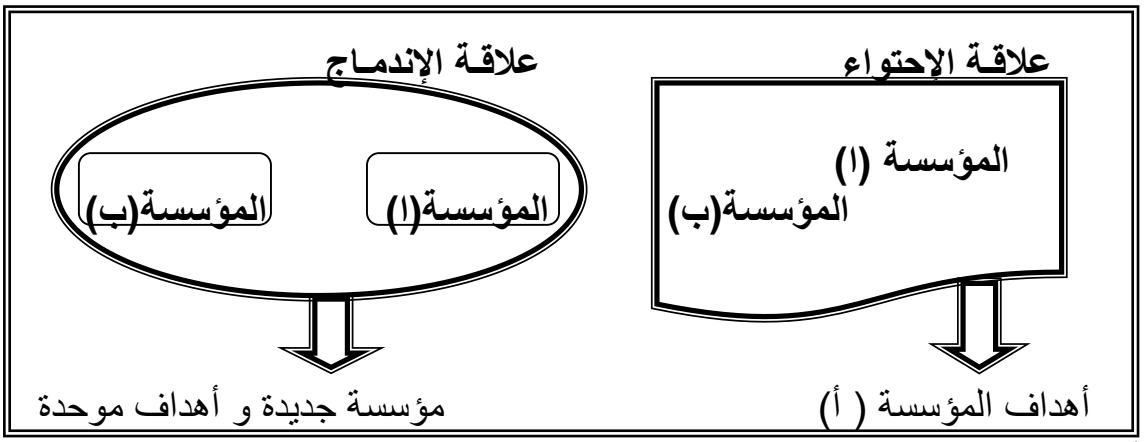

المصدر : B.GARRETTE & P.DUSSAUG , 1995 , op-cit , p : 25

من خلال الشكل في علاقة الاحتواء المؤسسة (ب) تاخذ اهداف المؤسسة (ا)

اما في الاندماج فتخلق مؤسسة جديدة باهداف جديدة، ومن أمثلة علاقات الإحتواء و الإندماج نجد :

- CITROIN / CIMCA – PEUGEOT .
- SEAT – VOLKSWAGEN

فـ CITROIN و CIMCA هي الآن عبارة عن أسماء علامات تجارية من بين العلامات الأخرى ملك لمؤسسة PEUGEOT .[1]

د. التمييز بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الشراكة الأجنبية :

الإستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن إستثمار قد يكون 100 % أجنبي ، و قد يكون عبارة عن مشروع مشترك بين مؤسسة أجنبية و أخرى محلية ، و الذي يندرج ضمن مفهوم الشراكة الأجنبية .

الفرع الثاني: خصائص و مميزات الشراكة:[2]

ان الشراكة تعد الوسيلة المفضلة في الوقت الراهن بالنظر الى الخصائص و المميزات التي تتمتع بها و التي نذكر منها :

- تسمح الشراكة بدولية النشاطات التي تقوم بها المؤسسات , و تدفع بها الى الدخول في الاقتصاد العالمي؛
- لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في راس المال, بل يمكن ان تتم من خلال تقديم خبرة او نقل تكنولوجيا او معرفة؛
- تسمح الشراكة في الدخول الى اسواق جديدة , و التي يتم من خلالها توسيع النشاط الاقتصادي اطرفي الشراكة؛
- تعتبر الشراكة عامل مهم لتنشيط و دفع الاستثمار الاجنبي؛
- تنسيق القرارات و الممارسات المتعلقة بالنشاط و الوظيفة المعنية بالتعاون؛
- الانتاج بتكاليف منخفضة؛
- تساعد الشراكة على تحفيف العبء في ميزان المدفوعات , حيث سيتم التقليل من التحويلات الراسمالية الى الخارج في شكل ارباح الا بقدر نصيب الشريك الاجنبي؛
- رفع الطاقات التصديرية للبلد و التقليل من الواردات و توفير مناصب الشغل.

[1] Cite internet : www.peugeot .fr

[2] - العالية الشرع , اثر اتفاقية التعاون و الشراكة على التجارة العربية البينية , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر , معهد العلوم التجارية و علوم التسيير بغرداية،2010 -2011 ص 30.

المطلب الثاني: دوافع وأهداف الشراكة:

الفرع الاول: دوافع الشراكة

أضحت الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية ضرورة معاصرة للتغلب على المشكلات ولمواجهة التحديات التكنولوجية والمالية، إضافة لذلك تنحصر الدوافع والأسباب لاختيار هذا البديل الاستراتيجي في العناصر التالية:[1]

- **ظهور وتنامي ظاهرة العولمة:** والتي شملت المجالات المالية والتسويقية والإنتاجية والتكنولوجية، كما شملت أسواق السلع والخدمات والعمالة ، وقد أصبح مسئولو المؤسسات يتعاملون مع عالم تلاشت فيه الحدود الجغرافية والسياسية وسقطت فيه الحواجز التجارية بين أسواقه.
- **تعاظم تكلفة التكنولجيا وتعقدها:** وبالتالي ارتفعت معها تكاليف البحث والتطوير. ولهذا تبحث المؤسسات عن استراتيجية الشراكة في صيغتها الفنية، والتي تتيح لها نقلا أرخصا للتكنولوجيا بدلا من استثمار مبالغ ضخمة في تطوير تكنولوجية معنية، دون ضمان كاف للنجاح؛
- **التغييرات المتواترة للمحيط الدولي على كافة المستويات:** التي تستدعي اهتماما بالغا من المؤسسات الاقتصادية، كما تعتبر حافزا للدخول في مجال الشراكة والتعاون مع المؤسسات الأخرى لتفادي كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على مستقبل المؤسسة؛
- **المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية:** إن نظام السوق يدفع المؤسسات الاقتصادية إلى استخدام كل طاقاتها في مواجهة المنافسة محليا ودوليا. والشراكة باعتبارها وسيلة للتعاون والاتحاد بين المؤسسات بإمكانها مواجهة ظاهرة المنافسة؛
- **الرغبة في النمو:** تعتبر المحرك الرئيسي لقيام الشراكة الاجنبية ، لان نمو المؤسسة يتحقق بطريقة سريعة من خلال عمليات الشراكة مع المؤسسات الاجنبية،حيث تؤدي هذه الشراكة الى ابتكار انماط جديدة عن طريق خلق منتجات جديدة مما يسمح لها بالرفع من قدراتها التنافسية؛
- **لبحث عن تخفيض التكاليف:** ان ارتفاع تكلفة عمليات الانتاج من اهم الدوافع التي تحمل المؤسسة لابرام عقود شراكة مع مؤسسات اجنبية، خاصة في ظل الانفتاح على اسواق جديدة وعولمة النشاطات؛

[1] اوشن ليلى ،الشراكة الاجنبية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجيستر في القانون ، فرع قانون التعاون الدولي ،2011 ، جامعة تيزي وزو، ص 18 و 19 .

بالإضافة إلى ما سبق، هناك دوافع أخرى تؤدي إلى اللجوء إلى الشراكة، أولها مواجهة التحديات والمخاطر والأزمات، وثانيها ضمان توفير الاحتياجات من المهارات والموارد والخبرة اللازمة لاختراق الأسواق الجديدة، وثالثها تحقيق رافعة تمويلية جديدة وبتكلفة محدودة، كما تحقق الشراكة قدرا كبيرا من فرص التحول إلى العالمية بأسلوب متدرج ومخطط.

الفرع الثاني: اهداف الشراكة :

اما فيما يخص الأهداف، فإن التعاون من خلال الشراكة يهدف إلى:[1]

- **تحويل أو اقتناء مهارة محددة:** تنتج المهارة بالاحتكاك بين الأفراد والأساليب والآلات, لذا فلتحويل المهارات من خلال الشراكة ينبغي تحويل المناهج والطرق التقنية المرافقة لتلك المهارات، كما تتطلب هذه العملية تسطير برنامج لتكوين الأفراد وتدريبهم على هذه الطرق؛
- **سهولة الدخول إلى السوق الدولية:** وذلك من خلال اختيار شريك يسهل عملية الدخول إلى السوق الدولية، ويساعد في تقليل تأثير القيود والمحددات التي تعيق تحقيق هذا الهدف، كتكاليف العمليات التشغيلية والإدارية التي يتطلبها الدخول للأسواق الدولية؛
- **المشاركة في المخاطر**: يستخدم أسلوب الشراكة لتقليل المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها المؤسسة، أو على الأقل السيطرة النسبية على الآثار السلبية أو التهديدات المرتبطة بهذه المخاطر؛
- **التقليل من حدة المنافسة:** تسمح اتفاقيات الشراكة بتوسيع انتقال المعارف التكنولوجية والتجارية وغيرها، وبالتالي تضمن نوع من الثقة المتبادلة، مما يرفع من كفاءة وفعالية هذه العلاقة التي تقود الكثير من المؤسسات إلى تحسين وضعيتها التنافسية في السوق؛
- **جلب طاقات وامكانيات جديدة:** يمكن للمؤسسات أن تجلب طاقات وإمكانات جديدة من خلال علاقات الشراكة، لتضيفها إلى نشاطاتها الرئيسية، مما يسمح لها بخلق فرص استثمار إضافية في قطاعات ومجالات مكملة لنشاطها الرئيسي؛
- **اكتساب التكنولوجيا والتحكم فيها:** إن التطور التكنولوجي عامل مهم في تطوير المؤسسة ويلعب دور مهم في التحسين من جودة المنتوج والمدة والزيادة في المردودية وتطوير أساليب الترويج، والتخفيض من التكاليف,لهذا على المؤسسة الدخول في شراكة من أجل الحصول على هذا العامل كاستراتيجية مستقبلية؛

[1] بورغدة حسين ،الشراكة الاوروجزائرية واثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس سطيف، العدد11 لسنة 2011، ص 458

المطلب الثالث أشكال الشراكة:

الفرع الاول: الشراكة الصناعية:

وهي تخص المجال الصناعي، أين تجتمع الأطراف وتتعاقد على إنجاز مهام وأعمال صناعية وذلك بمشاركة التجهيزات والوسائل ومختلف عوامل الإنتاج. وتتضمن الشراكة الصناعية عدة أنواع منها: المقاولة من الباطن، اتفاقيات التخصص والصنع، وعقود الشراء بالمبادلة.[1]

1- **المقاولة من الباطن (Les accord de sous traitance)**

في هذه العملية يمكن لمقاول ما أن يستلم كل أو جزء من عقد أو مشروع ما للتنفيذ ، وهذا تحت مسؤولية المرخص ، أو بتعبير آخر يمكن التحدث عن مقاولة من الباطن إذا تعلق الأمر بمنتوج مطروح في السوق .[2]

2- **إتفاقيات التخصص : (Les accords de spésialisation)**

يفرض هذا النوع من الإتفاق نوعا من التبادل الفعلي للمنتجات ، وهذا دون التدخل في رأس المال كإتفاقيات صنع المركبات أو قطع الغيار ، فمبدأ التخصص يسند لكل مؤسسة منهما في إختصاص معين للمواد المصنعة التي تقوم بإنتاجها.[3]

3- **إتفاقيات BY BACK :**

هو عقد يبرمه الشريك البائع للتجهيزات أو المواد الأولية المستعملة في عملية الإستغلال الصناعي ، حيث يكون الدفع الأخير على شكل منتوجات مصنعة ناتجة عن هذه التجهيزات أو المواد الأولية . [4]

إن الشراكة في الميدان الصناعي تعتبر محورا للتنمية الاقتصادية والسيطرة على الأسواق العالمية وجلب تكنولوجيات عالية.

الفرع الثاني: الشراكة التجارية:

تؤدي الشراكة في الميدان التجاري دورا ديناميكيا في مجال نشاطات بيع وشراء المنتوجات داخل الأسواق المحلية أو الدولية. وتتمثل هذه الصيغة في التعاون المشترك بين مؤسستين أو أكثر تعاني

---

[1] قلش عبد الله ، "أثر الشراكة الأور وجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري"، ***مجلة علوم إنسانية (إلكترونية)***، العدد 29، جويلية 2006، ص 03 (www.ulum.nl)

[2] اوشن ليلى، الشراكة الاجنبية و المؤسسات القتصادية ، مرجع سابق ص 36 .

[3] Cristian Cravanda , " la sous-trétance d'un marché des traivians et services " , édition Economica , 1978 , p 18.

[4] Ibid , p 19

المؤسسة الأصل من ضعف في تسيير نشاطها التجاري، وبالتالي تلجأ للشراكة لترويج جزء من منتجاتها في السوق المحلية أو الخارجية وفتح شبكات جديدة للتوزيع. وهناك أشكال عديدة للشراكة التجارية نذكر منها:[1]

1- إتفاقيات التوزيع : نجد فيها نوعين من الإتفاقيات : [2]

أ. **الوكيل المصدر للبيع أو الشراء :** مهمة هذا الوكيل هي نيابة المستورد أو المصدر في دراسة البيع أو الشراء و نقل السلع بشرط الربح ، و يتقاسم المكاسب المتحصل عليها تبعا لتغير حجم المبيعات المحققة.

ب. المستورد الموزع : يعتبر تاجرا مستقلا إذ يقوم بشراء الملكية و يسير الطلبية بإسمه و يبيع بالسعر الذي يحدده و يناسبه ، وهو وسيط مستقر محليا .

2- عقود مساعدة على الإنطلاق :

يتم هذا النوع من العقود في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إستنادا إلى الشبكة التجارية للمؤسسة الكبيرة و ذلك للقيام بعملية التصدير، حيث أن الأمر يتعلق بإتفاق تضع فيه المؤسسة المساعدة شبكاتها التجارية و هياكلها في خدمة مؤسسات أخرى و كذا صورة علامتها ، وبهذا تتمكن المؤسسة المساعدة من التدخل في كل مراحل و إجراءات التصدير ، ونجد هذا الشكل خاصة بين المؤسسة الأم و فروعها.

3- إتفاقيات التموين :(les accords d'approvitionnement)

هذا النوع من الاتفاقيات نلمسه خاصة على مستوى المؤسسات، وهي عبارة عن مجموعة.مؤسسات متعاونة فيما بينها ، تعمل على تمركز و جمع المنتجات لتوسيع آفاقها التموينية التي تسمح بتحسين قدراتها التفاوضية .[3]

[1] قلش عبد الله ، "أثر الشراكة الأور وجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق ص3

[2] اوشن ليلى ، الشراكة الاجنبية و المؤسسات الاقتصادية ، مرجع سابق ص 32

[3] اوشن ليلى، الشراكة الاجنبية و المؤسسات الاقتصادية ، مرجع سابق ص 33

الفرع الثالث: الشراكة التقنية:[1]

لمواكبة التطور التكنولوجي و التقني تلجأ المؤسسات الإقتصادية إلى الإشتراك و تظافر الجهود في المجال التقني ، و هذا على شكل الإتفاقيات التالية :

1- إتفاقيات البحث و التطوير: (les accord de recherche et devlopement)

يبرم هذا النوع من عقود الشراكة بين المؤسسات التي ترغب في تطوير قدراتها سواء عن طريق إنشاء مخابرمشتركة،أو تبادل المعلومات الفنية ، كما يمكن أن تتم بين المؤسسات و الجامعات ، وهي الآن من أغلب العقود المبرمة في الدول المتقدمة .

2- اتفاقيات التراخيص :(Les accords d'acquisition de licence)

تتميز بطابع ثنائي إذ تمنح المؤسسة الأجنبية رخصة للمؤسسة المحلية للدخول في تقنيات معينة و معارف تكنولوجية و هذا لمدة طويلة و لكنها غير محددة ، ومن بين التقنيات و المعارف نجد : حقوق الملكية ، حقوق العلامة التجارية ، حقوق المنتوج .

وهكذا تستفيد المؤسسة المحلية من التطورات التكنولوجية ، مقابل دفع حقوق الإجازات بقيمة جزافية أو بدفع نسبة متفق عليها من المبيعات أو الحصول على حصة من المنتجات المصنعة محليا .

3 – إتفاقيات نقل المعرفة : (les accord de transfert de connaissance)

إن كيفيات و طرق نقل المعرفة ذات قيمة اقتصادية هامة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية بشكل يؤهلها لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة و المردودية ، ويضمن لها مكانة تنافسية على مستوى المحيط العام في تحويل و تبادل المعارف و الخبرات بين المؤسسات الاقتصادية في إطار استراتيجية التعاون المشترك.

الفرع الرابع: الشراكة المالية: [2]

يظهر هذا الشكل من خلال مساهمة شركة أو مؤسسة ما في رأس مال شركة أخرى أو أكثر. هذه الصيغة تتيح للمؤسسة المساهمة، الحق في توجيه إدارة وسياسات المؤسسة التي تمت المساهمة في رأس مالها، وهذا ما يخدم مصالح المؤسسة المستثمرة في تطوير منتجاتها وتكنولوجياتها وجهودها التسويقية.

[1] الشراكة الاجنبية و المؤسسات الاقتصادية ، مرجع سابق ص 40 و 41

[2] - Anne Deysine Jacques Dubois , " S'internationaliser stratégie et technique " , édition Dalloz , paris , 1995 , p : 110

بعد هذه التقسيمات التي ذكرناها للشراكة، بقي أن نشير إلى أن المؤسسة الواحدة يمكنها أن تضم عدة أشكال للشراكة، مع مؤسسات مختلفة أو مع نفس المؤسسة، وهذا انطلاقا من طبيعة النشاطات التي ترغب في تطويرها, و من بين اشكال هذه الشراكة نجد:

1- المؤسسات المتعاونة :

قامت العديد من المؤسسات في البلدان المتقدمة بتقديم يد المساعدة لمؤسسات البلدان المجاورة لها و إنشاء مشاريع مشتركة معها ،هذا ما أدى إلى زيادة عائد هذه المؤسسات ، وهذا النوع الجديد من التعاون الاستراتيجي نلمسه خاصة في المؤسسات ذات المشاريع مضمونة الربح ، وكذلك في المؤسسات متوسطة الدخل .

2- المؤسسات المختلطة :

نعرف المؤسسة المشتركة أو المختلطة كمنطقة تعمل في إطار اقتصاد السوق ، وهي ناتجة عن اشتراك مؤسستين اقتصاديتين أو أكثر بالتوقيع عن عقد اتفاق فيما بينها ، والذي من خلاله يساهم الشركاء في إدارة هذه المؤسسة ، وفي عملية اتخاذ القرار حسب الاتفاق و حسب نسب مساهمتهم في إنشاء هذه المؤسسة .

المبحث الثاني: واقع اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية:

المطلب الاول: الظروف الخارجية و الداخلية التي جاء فيها الاتفاق:

الفرع الاول:المحيط الخارجي: [1]

شهد المحيط تغيرات عميقة بفعل توجه الكثير من الاقتصاديات نحو الاندماج في العولمة الاقتصادية؛ وهي تحولات زاد تسارعها خاصة في السنوات الاخيرة، اين يجري تكثيف التكتلات الاقتصادية و التعاون المتبادل بين الدول، كما تعمل العديد من الدول على جلب رؤوس الاموال والتوجه لتحرير المبادلات التجارية، ليس فقط من خلال اتفاقيات الشراكة، و انما ايضا من خلال الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، كما جاء الاتفاق متزامنا مع الحدث التاريخي في اوروبا وهو توحيد العملة الاوربية ، ولذلك انعكاسات ايجابية عديدة ليس فقط على الاتحاد الاوربي، وانما على دول جنوب البحر المتوسط ومنها الجزائر باعتبارها جد متفتحة على الاقتصاد الاوربي، من حيث المعاملات، اذ ان عدد الحسابات المالية الكبيرة بالأورو يفوق 5 ملايين، واذا اضفنا ان اكثر من 58% من الواردات الجزائرية

[1] محمد رانول , توجهات الاقتصاد الجزائري نحو العولمة, من برامج التعديل الى الشراكة و التكتل الاقليمي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة شلف ص14 و15

مصدرها اوروبا، فان توحيد العملة الاوروبية له اثر ايجابي مباشر على الاقتصاد الجزائري، تقنيا و اقتصاديا، تقنيا باعتبار التعامل بعملة واحدة يكون اسهل من التعامل بأكثر من عملة، حيث ان سعر الصرف يكون اكثر ثباتا، و يتقلص خطر الصرف، كما يقل التزوير و التلاعبات بالعملة، كما يكون الاثر اقتصاديا باعتبار واردات الجزائر تفوق 58% من التحاد الاوروبي، فان التعامل بعملة واحدة والتي هي الاورو تسهل عمليات الدفع و التسديد و التحويل، ومن جهة اخرى باعتبار ان صادرات الجزائر اكثر من 95% هي محروقات التي تتسم تسويقها عن طريق الدولار الامريكي.

ومن المهم الاشارة الى ان الانتقال من التعامل بالعملات الاوربية المحلية الى العملة الموحدة كان له الاثر الكبير على دعم الادخار بالعمة الصعبة، اذ ان الآجال الضيقة التي حددت لاستبدال العملات الاوروبية المتواجدة خارج الدائرة المصرفية لدى الجمهور الجزائري، جعلت هذا الاخير يتهافت على البنوك لفتح الحسابات بالعملة الصعبة او ايداعها في الحسابات المفتوحة ليتم استبدالها تلقائيا من خلال تلك الحسابات، وهذا ما ادى الى امتصاص جانب ضخم لم تحدد قيمته بعد من الكتلة النقدية بالعملة الصعبة التي كانت خارج النظام البنكي الجزائري و ادخالها كادخار افراد لدعم الاحتياط من العملة الصعبة مما يساعد على استقرار الدينار الجزائري.

الفرع الثاني : المحيط الداخلي: عرف تحولات عميقة على المستوى الامني, السياسي و الاقتصادي:

1- على المستوى الامني:[1]

بدات الجزائر تستعيد امنها الدائم, بعد التدهور الخطير الذي شهدته الاوضاع خاصة خلال منتصف التسعينات ، و هو الوضع الذي عانت منه الجزائر اشد عناء، حيث ساهم بشكل مباشر و خطير في تدهور الاوضاع الاقتصادية بسبب:

- الاعتداءات واتلاف الكثير من المصانع والمنشات الاقتصادية؛
- تشريد الكثير من العمال؛
- توقف الكثير من المؤسسات بسبب الوضاع الامنية؛
- توقف الكثير من المشاريع الريفية وخاصة مشاريع الامداد بالكهرباء و الطرقات والمنشئات الاجتماعية الاخرى؛

محمد رانول ، مرجع سابق ، ص 15

- تخريب الكثير من المنشآت الاجتماعية و التربوية؛
- تيتيم وترميل عشرات الالاف من الاشخاص، و ما انجر عنه من مشاكل اجتماعية ومن تعويضات ضخمة.

و مقابل ذلك فرض شبه حصار على الاقتصاد الجزائري بسبب تدهور الاوضاع الامنية, و لم يؤد ذلك فقط الى عودة المستثمرين الاجانب بل ادى الى هجرة الجزائريين انفسهم الى الخارج.

ومع تحسن الاوضاع الامنية واتيان الديبلوماسية الجزائرية لثمارها ادى الى بداية تغير وجهات النظر الاجانب تجاه الجزائر، ومع الاحداث الامنية التي وقعت في الولايات المتحدة 11 سبتمبر 2001م ادى الى التغير الجذري في المواقف الاجنبية وتبني الاطروحات الجزائرية حول خطر الارهاب و انعكاساته على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية, وهو الوضع الذي ينبغ ان تظل الجزائر تستثمره لجلب الكثير من المكاسب , وهو ما تم فعلا استثماره في اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية.

2- على المستوى السياسي :

ادت الاستحقاقات الانتخابية 1999م الى تغيير الكثير من المفاهيم, والى نوع من الاستقرار النسبي في المؤسسات المركزية, وهو ما سمح بتوحيد التصور ولذلك الاثر الكبير في نضج الافكار وتقوية الطروحات.[1]

3- على المستوى الاقتصادي:

الاستقرار النسبي للوضع الامني و السياسي, ولانتهاء من تطبيق برامج التعديل الهيكلي, أدى الى التحسن الملحوظ في بعض الجوانب الاقتصادية, حيث اصبح معدل النمو موجبا, كما انخفض معدل التضخم الى ادنى مستوياته وحصل شبه استقرار اقتصادي في وجود راحة مالية لم تشهدها البلاد منذ سنوات بعد ارتفاع اسعار البترول وبلوغ عوائد الصادرات اعلى المستويات (21 مليار دولار سنة2000), وانخفاض حجم الديون الخارجية الى حدود 20 مليار دولار ومعدل خدماتها الى اقل من 20%.[2]

[1] محمد رانول، توجهات الاقتصاد الجزائري نحو العولمة، مرجع سابق ص16

[2] نفس المرجع،ص16

المطلب الثاني: مسار اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية:

أدخل الاتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة في تعامله مع الدول المتوسطية بدل مفهوم التعاون الذي كان سائدا في سنوات السبعينات ، هذه الشراكة بلورها مؤتمر برشلونة الذي أنعقد سنة 1995 ، و الذي يهدف إلى إنشاء منطقة تبادل حر ، والعمل على تنمية اقتصاديات الدول المتوسطية .

والجزائر التي تعتبر أحد الدول المتوسطية التي تحتل مركزا خصوصيا إزاء المجموعة الأوروبية قد شاركت في مؤتمر برشلونة كملاحظ وبدخول الألفية الثالثة وقعت على إتفاق الشراكة بالأحرف الأولى بعد أن انضممت إليها كل من تونس و المغرب و العديد من الدول العربية المتوسطية ، وقبل التطرق إلى تقديم الاتفاقية نستعرض لمحة عن علاقة الجزائر بالاتحاد الأوروبي .

الفرع الأول : المرحلة الأولية:1993-1997 :

تميزت هذه المرحلة بموافقة الجزائر يوم 13 نوفمبر 1993 على مبدأ تأسيس منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي للشروع في مناقشات تمهيدية لإبرام اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي،ويأتي هذا الموقف استمرارا لاتفاقيات التعاون الاقتصادي والمالي الموقعة عام 1976 واستجابة للسياسة الأورو متوسطية الجديدة ، وبدأ مسار المفاوضات التمهيدية بأربع جولات تمت بين جوان 1994 وفيفري 1996 عقدت بالجزائر وبروكسل وخلال هذه الفترة جاء إعلان برشلونة المنبثق عن الندوة الوزارية الأولى ليومي 27و 28 نوفمبر 1995 ، والتي جمعت ممثلي 27 دولة متوسطية 15 تمثل دول الاتحاد الأوروبي و 12بلدا متوسطيا.

وبتاريخ 10 جوان 1996 صادق الاتحاد الأوروبي على وثيقة تفاوضية على غرار ما عرض على باقي دول جنوب المتوسط عرضت على الجزائر بصفة رسمية في شهر ديسمبر 1996.[1]

الفرع الثاني : الانطلاقة الرسمية للمفاوضات1997

بدأت المفاوضات الأوربية رسمياً يومي 4 و 5 مارس 1997 ببروكسل بين وفدي خبراء الطرفين وعقدت الجولة الثانية والثالثة يومي 21 و 23 أفريل ، و 27 و 28 ماي 1997 على التوالي، وعدا إنشاء أربع مجموعات عمل (التعاون الاجتماعي والثقافي التعاون الاقتصادي والمالي، الزراعة،

[1] لخضر مداني ، تطور سياسة التعرفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الاقليمية دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الإتحادالأوروبي، رسالة ماجستير علوم اقتصادية فرع تحليل اقتصادي ،غير منشورة ، جامعة الجزائر،2006/2005 ص 203

الخدمات) لم تسفر هذه المفاوضات على نتائج واضح، ثم توقفت المفاوضات لمدة ثلاث سنوات بين الطرفين جراء تردد الطرف الأوروبي بسبب الوضع السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر تلك الفترة.

وبتاريخ 17 أفريل 2000 استأنفت المفاوضات وانعقدت الجولة الرابعة ، وقد وضع المفاوض الجزائري منطلقين أساسيين أولهما ألا تنطلق عملية التفكيك الجمركي إلى بعد 2002 ، ثانيا الأخذ بعين الاعتبار خصوصية القطاع الزراعي.

وبعد الجولة الخامسة في شهر جويلية ،عقدت الجولة السادسة بتاريخ 13 ديسمبر 2000ببروكسل وفيها عرض المفاوض الأوروبي العقبات التي يتضمنها النظام الجمركي الجزائري، ومطالباً في الوقت نفسه بما يلي:

- ضرورة إلغاء نظام القيمة الجمركية الإدارية
- تفكيك القيود الجمركية.

ومن جهته اعتبر المفاوض الجزائري أن هذين الشرطين يشكلان تحديا كبيرا باعتبار الأسباب الآتية:

-إضعاف مستوى حماية الإنتاج الوطني.

-أهمية الخسارة الجبائية الناجمة عن التفكيك الجمركي والتي تصل الى اكثر من 1.7مليار دولار.

وتركزت الجولة السابعة يوم 12 و13 فيفري 2001 حول الجوانب الامنية و القضائية و حرية تنقل الأشخاص ، كما قُدمت تنازلات متبادلة بخصوص تأهيل المؤسسات الجزائرية وتعويض الخسائر الناجمة عن إلغاء القيود والحقوق الجمركية ، حيث عقدت الجولة الثامنة 15و16 مارس 2001 ، وتناولت موضوع حركة، رؤوس ثم الجولة التاسعة في 03 ماي 2001 ودرست ملف الزراعة و الخدمات.

وفي 05 و 06 جوان 2001 عقدت ببروكسل مفاوضات الجولة العاشرة وتناولت قضية التنقل الحر للبضائع العدالة ، الشؤون الداخلية ، تقديم الخدمات والحق في الإقامة،وبهذا وصلت المفاوضات الثنائية مرحلتها الأخيرة ليستمر التفاوض حول المجالات المرتبطة بالجانب المؤسساتي في جولات لاحقة[1].

الفرع الثالث: :المرحلة النهائية لمفاوضات الشراكة الأورو جزائرية

[1] مداني لخضر، نفس المرجع السابق، ص203 و204

بعد اكتمال الجولة الثامنة عشر،أعلن وزير الخارجية الجزائري في 07 ديسمبر 2001 عن قرار توقيع عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و بعد زيارة رئيس الجمهورية لبروكسل تم توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى في يوم 19 ديسمبر 2001 ، وقد تضمن هذا الاتفاق مجموعة من العناصر الأساسية تتمثل في الحوار السياسي والاقتصادي المستمر،إقامة منطقة للتبادل الحر مرحليا حسب أحكام المنظمة العالمية للتجارة ،حرية تنقل رؤوس الأموال والخدمات وتطبيق قواعد المنافسة المطبقة بالاتحاد الأوروبي، تعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية ، تقوية التعاون الاقتصادي، إقامة تعاون ثقافي واجتماعي، التعاون المالي، إقامة مجلس شراكة ولجنة الشراكة تتميز بسلطة القرار[1].

أما في التعاون المالي تم في شهر ديسمبر 2001 وضع برنامج جديد للفترة الممتدة من2002 الى غاية سنة 2004 ، ليسهم في حسن تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وقد تركز هذا البرنامج حول دعم الإصلاحات الاقتصادية وتقوية مؤسسات اقتصاد السوق، تطوير الهياكل القاعدية و تنمية الموارد البشرية. حيث وقعت الجزائر بصفة نهائية على الاتفاقية يوم 22 افريل 2002 بمدينة فالنسيا باسبانيا وبمناسبة الدورة الوزارية الأورو متوسطية الخامسة.

وقد ركزت الجزائر في مجملها على الجانب الاقتصادي باعتبارها بلد مصدر لمنتج واحد والمتمثل في المحروقات ومستورد بصورة كبيرة للمنتجات الغذائية والصناعية بصفة عامة ، وهو ما سمح للجزائر بإدراج امتيازات تعريفية سواء بالنسبة للمنتجات الصناعية أو الزراعية في عقد الشراكة في2001 ومن الأهداف التي يسعى اتفاق 2001 لتحقيقها في النقطة الثانية من المادة الأولى ما يلي[2]:

- تقديم إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين يسمح بتدعيم علاقتهما وتعاونهما في المجالات الهامة.
- تنمية المبادلات لضمان توازن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الطرفين وتحديد شروط
- التحرير المتدرج لمبادلات السلع والخدمات ورؤوس الأموال
- تفضيل تبادل الأفراد ضمن الإجراءات الإدارية
- تشجيع التكامل المغاربي، بتفضيل تبادل التعاون بداخل المجموعة المغاربية وبين هذه الأخيرة والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء.

[1] نفس المرجع، ص204

[2] عبد الرشيد بن ديب ،تنظيم وتطور التجارة الخارجية) حالة الجزائر (، أطروحة دكتوراه علوماقتصادية فرع تسيير،غير منشورة ، فرع التسيير ، جامعة الجزائر، 2002-2003 ، ص 496

- ترقية التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعي والثقافية والمالية.

أما المادة الثانية : تتمثل في احترام مبادئ الديمقراطية والحقوق الأساسية للإنسان كما يتضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المستوحاة منها السياسات الداخلية والدولية لحقوق الإنسان.

المطلب الثالث : مضمون إتفاق الشراكة الأورو جزائرية وشروط نجاحها

الفرع الاول : المحاور الرئيسية لاتفاق الشراكة:

تبلورت اتفاق الشراكة تسعة محاور تمثلت فيما يلي:[1]

- **الحوار السياسي** : الذي يشمل كل المواضيع التي تتعلق بالمصالح المشتركة بين الطرفين فيما يتعلق بالمسائل السياسية و الأمنية؛
- **جدية تنقل السلع** : إذ أن الجهود المشتركة للطرفين ترمي إلى إنشاء و بصفة تدريجية لمنطقة التبادل الحر في ظرف لا يتعدى 12 سنة استنادا إلى الإجراءات التي تضمنتها الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و مختلف الإتفاقيات المتعددة الأطراف التي أسست المنطقة العالمية للتجارة ، والسلع التي تكون محور التعريفة الجمركية تشمل مواد صناعية و فلاحية و منتجات الصيد البحري؛
- **تجارة الخدمات** : اتفاق شراكة ينص على أن أعضاء الإتحاد الأوروبي يؤكدون على إلتزاماتهم في إطار الإتفاق العام حول التجارة و الخدمات (A.G.C.S) بمنح الجزائر معاملة (Traitement) " الدولة الأولى بالرعاية " ، وهذا يخص جميع الخدمات التي يتضمنها الإتفاق بينما الجزائر سوف تمنح بدورها لموردي الخدمات الأوروبيين إمتيازات خاصة إنطلاقا من قائمة الإمتيازات المتفق عليها؛
- **المدفوعات رؤوس الأموال و المنافسة** : التزام الطرفان على أن تتم تغطية العمليات الجارية بالعملة القابلة للتحويل ، بالإضافة إلى وضع إجراءات و قواعد مشتركة لتنظيم حرية إنتقال رؤوس الأموال بين الجزائر و باقي دول الإتحاد الأوروبي ، وكذا القواعد التي تحكم المنافسة؛

[1] إبراهيم بورنان وآخرون ، التعاون المالي والتجاري الأوروبي الجزائري في إطار اتفاق الشراكة ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني : اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات ، جامعة الأغواط ،1 18 و20 أفريل، 2005 ، ص225 .

- **التعاون الإقتصادي** : يشمل جميع القطاعات الإقتصادية الصناعية و الزراعية وكذا مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ويرتكز على عدة مبادئ أهمها تبادل المعلومات و الخبرة و التكوين و المساعدة التقنية و الإدارية و القانونية؛
- **التعاون الإجتماعي و الثقافي** : حيث تم التطرق إلى الإجراءات المتعلقة بالعمال و ضرورة الحوار الإجتماعي و التعاون في هذا المجال ، وفي قطاع الثقافة و التربية وكذا الأمور المتعلقة بمراقبة الهجرة غير الشرعية؛
- **التعاون المالي** : وهذا قصد تبسيط الإصلاحات التي تهدف إلى عصرنة الإقتصاد و إعادة تأهيل الهياكل الإقتصادية ، ترقية الإستثمار الخاص و النشاطات التي من شأنها إنشاء مناصب شغل ، مع الأخذ بعين الإعتبار الإنعكاسات على الإقتصاد الجزائري و أخيرا وضع سياسة إجتماعية مرافقة لامتصاص الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاحات؛
- **التعاون في مجال العدل والشؤون الداخلية وتدعيم الهيئات ودولة القانون** :يتمثل هذا الفصل في المجالات التالية : تنقل الأشخاص ، الوقاية ومراقبة الهجرة غير الشرعية ، التعاون في مجال القانون والقضاء بمختلف فروعه؛[1]
- **الإجراءات المؤسساتية** : و يتضمن إجراءات مؤسساتية إضافية إلى 07 ملاحق و 05 بروتوكولات تبين و توضح إجراءات و قواعد تنفيذ بنود هذه الاتفاقيات؛

الفرع الثاني : بنود اتفاق الشراكة الأورو جزائرية

تتضمن بنود اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية فيما يلي[2] :

1- تطوير المبادلات وضمان انطلاق علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات والخدمات و رؤوس الأموال ، وذلك بالتقليص التدريجي للرسوم الجمركية المطبقة على الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي حسب الرزنامة التالية:

- الرسوم المطبقة على الواردات من المواد الأولية ستلغى نهائيا بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ في 2005-09-01م؛
- الرسوم المطبقة على المواد نصف مصنعة والتجهيزات الصناعية والفلاحية ستبدأ في الانخفاض

[1] إبراهيم بورنان وآخرون ، التعاون المالي والتجاري الأوروبي الجزائري في إطار اتفاق الشراكة،مرجع سابق ، ص 225

[2] علي لزعر، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطي، أبحاث اقتصادية وإدارية - العدد الخامس جوان 2009،جامعة بسكرة، ص 33

لسنتين بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ ، نسبة 20 %ثم 30 %للسنة الموالية ، ثم 40 %، ثم 60 %، ثم 80 %، ثم تلغى نهائيا بعد 07 سنوات؛

- الرسوم المطبقة على المواد الأخرى ستعرف انخفاضا سنويا يقدر ب 10 % خلال 11 سنة قبل إلغائها نهائيا و 12 سنة بعد دخول الاتفاق حيز التنفي؛
- في إطار المعاملة بالمثل ، فإن المنتجات الجزائرية تستفيد من نفس النظام ، هذه الرزنامة يمكن مراجعتها باتفاق مشترك من طرف لجنة الشراكة في حالة عوائق أو صعوبات خطيرة لمنتج معين كما أن الإجراءات الاستثنائية تكون لمدة محدودة تمكن الجزائر من تطبيقها في مجال الصناعة الناشئة أو بعض القطاعات في حالة إعادة الهيكلة؛
- بحلول أول جانفي 2006 على الجزائر إلغاء أقصى حد الحق الإضافي المؤقت المضاف على بعض الواردات الصناعي؛
- في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، فإن الحقوق المطبقة ستصبح مساوية للنسب المدعومة للمنظمة أو لنسب منخفضة مطبقة فعليا خلال الانضمام؛
- المنتجات الفلاحية والمنتجات المحولة ومنتجات الصيد البحري ليست معنية بهذه الرزنامة لأن مبادلاتها تسير وفق اتفاقيات الثنائية ، وبعد 06 سنوات من دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ يتعين على الجزائر والاتحاد الأوروبي تحديد إجراءات تحرير هذه المنتجات ؛

2- ضمان حرية تنقل رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر مع إعادة توظيف هذه الاستثمارات ؛

3- توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الأطراف الموقعة من أجل تعزيز علاقات التعاون في 26أفريل 1976 بالجزائر ؛

4- احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ؛

5- تشجيع الاندماج المغاربي.

الفرع الثالث: التفكيك الجمركي في إطار منطقة التبادل الحر المستهدفة:

تضمن اتفاق الشراكة الأورو جزائرية مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية لحماية بعض القطاعات الحساسة ، كالصناعة والزراعة ، تجارة الخدمات[1].

وفي نهاية سنة 2010 ، طالبت الجزائر الاتحاد الأوروبي تأجيل رزنامة التفكيك التعريفي إلى 2020بدلا من 2017 ، مستندة في ذلك إلى بند في الاتفاق يمنح لها إمكانية تأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر الجزائرية الأوروبية بثلاث سنوات لحماية اقتصادها المتضرر بالتبادلات التجارية غير المتوازنة مع هذا الفضاء التجاري.[2]

أولا : المنتجات الصناعية : تنص المادة 06 من اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على إنشاء منطقة التبادل الحر بشكل تدريجي بين الطرفين خلال 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، فالصادرات الصناعية الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي يتم إعفاؤها من الرسوم التعريفية ومن القيود الأخرى بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ ، ويستثنى من هذه القائمة السلع التي يعتبرها الاتحاد حساسة وتحظى بمعاملة خاصة كالسلع النسيجية والملابس ، في حين تجارة المنتجات الصناعية الوافدة من الاتحاد الأوروبي إلى السوق الجزائرية ، يتم تحريرها من الرسوم الجمركية والقيود الأخرى ذات الأثر المماثل خلال فترة انتقالية وفقا لثلاثة قوائم مبينة في الجدول التالي:[3]

قوائم المنتجات الصناعية : أما فيما يخص القوائم ، فتأتي مفصلة كالتالي[4] :

القائمة الأولى : تتشكل من المواد الأولية الصناعية ، وهي تمثل ما يقارب% 25 من الواردات الجزائرية من الاتحاد) ما يزيد عن 1,15 مليار دولار(، تتمتع بحماية تعريفية تتراوح بين 5% إلى 15% يتم تحريرها من كل الحقوق الجمركية والرسوم الأخرى ذات التأثير المماثل بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

القائمة الثانية : تتشكل من المواد نصف المصنعة ، سلع التجهيز الصناعي والفلاحي ، وهي تمثل 35 %من الواردات الجزائرية أي ما يعادل 1,2 مليار دولار من الاتحاد الأوروبي.

---

[1] علي لزعر ، بوعزيز ناصر ، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية ، مجلة أبحاث اقتصادية ، وإدارية ، العدد 05 ، جوان 2009 ، جامعة بسكرة ، ص34 .

[2] علي لزعر ، بوعزيز ناصر ، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية ، مرجع سابق ص34 .

[3] براق محمد ، الصناعة العمومية الجزائرية وتحديات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية ، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي ،2009 ، المدرسة العليا للتجارة ، العدد06 ، ص34

[4] علي لزعر ، بوعزيز ناصر ، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية، مرجع سابق، ص35

القائمة الثالثة : تتشكل من المنتجات التامة ، المنتجات الصناعية المستوردة تقليديا ، وتتمتع المنتجات الواردة في هذه القائمة بحماية تعريفية مرتفعة ، لأنها تنتج محليا ، كما أنها حساسة ، تمثل 40 % من واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي ، تخضع لتحرير تدريجي من الحقوق الجمركية والرسوم الأخرى ذات التأثير المماثل بعد سنتين من بدء تنفيذ الاتفاقية وبمعدل % 10 على مدار 12 سنة .

الجدول رقم: (2 -3)يبين التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية في إطار الشراكة الأورو جزائرية:

سنوات المرحلة الانتقالية	السنوات	القائمة الاولى	القائمة الثانية	القائمة الثالثة
		عدد بنودها التعريفية: 2076	عدد بنودها التعريفية: 1089	عدد بنودها التعريفية: 1964
		النص المرجعي في الاتفاق:المادة9 الفقرة1	النص المرجعي في الاتفاق:المادة9 الفقرة2	النص المرجعي في الاتفاق:المادة9 الفقرة3
سنة الدخول الاتفاق2005	2005	% 100	–	–
01	2006	% 0	–	–
02	2007	% 0	% 20	% 10
03	2008	% 0	% 10	% 10
04	2009	% 0	% 10	% 10
05	2010	% 0	% 20	% 10
06	2011	% 0	% 20	% 10
07	2012	% 0	% 20	% 10
08	2013	% 0	% 0	% 10
09	2014	% 0	% 0	% 10
10	2015	% 0	% 0	% 15
11	2016	% 0	% 0	% 05
12	2017	% 0	% 0	% 0

المصدر: براق محمد ، ميموني سمير ، الصناعة العمومية الجزائرية وتحديات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية ، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي ،2009 ، المدرسة العليا للتجارة ، العدد06 ، ص55

فالجدول السابق يوضح أن التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية الواجب التقيد بها منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ حسب القوائم المبينة فيه ، إلا أنه في الواقع لم يتم الالتزام بها بسبب ضعف البنية الصناعية للجزائر خارج المحروقات.

حيث تطرق وزير الشؤون الخارجية ، في ماي 2014م ببروكسل في أشغال الدورة الـ8 لمجلس الشراكة الجزائر–الاتحاد الأوروبي، الى الوضع الغير الطبيعي في علاقات الطرفين، حيث يواصل الاتحاد الأوروبي رفضه تطبيق بنود الاتفاق الموقع في فالنسيا في 2002 بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والذي ينص على مساعدة الاتحاد الأوروبي الجزائر على تنويع اقتصادها ونقل الخبرات، ويعزز مسار حرية تنقل السلع والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمارات المباشرة ومحاربة الجريمة بكل أنواعها ومكافحة الإرهاب، وهي البنود التي لم تلتزم بها بلدان الاتحاد جملة وتفصيلا منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ قبل 9 سنوات، وعلى العكس تماما منه، ان الاتحاد تسبب في التزام الجزائر بالتطبيق الحرفي لبنود الاتفاق في خسائر سنوية قدرتها مصالح الجمارك الجزائرية بـ2 مليار دولار سنويا بسبب الإلغاء التدريجي للتعريفة الجمركية على السلع ذات المصدر الأوروبي.[1]

ثانيا : المنتجات الفلاحية : لم يتم تحرير هذا القطاع تحريرا كاملا ، إنما يحرر تدريجيا ، فهو خاضع لنظام الحصص ، والتوقيتات الزمنية نظرا لحساسة هذه المنتجات من وجهة نظر الطرف الأوروبي فلم يأت الاتفاق بجديد في هذا الشأن ، وتبقى هذه الفئة من المنتجات خاضعة لمزايا اتفاقيات التعاونلسنة 1976، مع بعض التعديلات في الحصص المصدرة.[2]

ثالثا : تجارة الخدمات : تمنح الجزائر لشركات المجموعة المؤسسة على إقليمها وممولي الخدمات التابعين للدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي تمنحها لشركاتها ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، كما تمنح المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء لممولي الخدمات والشركات الجزائرية المؤسسة على إقليمها نظاما مماثلا.

[1] http://www.echoroukonline.com/ara/articles/204176.html ,12/05/2014 , heur 21h34

[2] علي لزعر ، بوعزيز ناصر ، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية، مرجع سابق، ص37

الفرع الرابع : شروط نجاح اتفاق الشراكة الاوروجزائرية:

ان انشاء منطقة تبادل حر بين الجزائر و الاتحاد الاوربي يفترض توفر العديد من عناصر النجاح المهمة على جميع المستويات ،منها ضرورة تاهيل الاقتصاد كما ونوعا وبالخصوص بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة قصد اكتسابها المردودية والنجاعة لتتمكن من منافسة المؤسسات الاجنبية في فترة لا تتعدى 12 سنة ومن شروط النجاح نجد:[1]

1. **دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**:

شرعت اللجنة الاوربية في برنامج طموح الجزائر يهدف الى رفع وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وهذا من اجل رفع مستوى المنافسة وتجسيدها في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ويستفيد من هذا البرنامج كل المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة باستثناء المؤسسات التجارية وعلى وجه الخصوص م ص م المتخصصة في الخدمات، مؤسسات الدعم، مراكز التكوين الخاصة، تامراكز التقنية والغرف التجارية، وكذا كل مؤسسة معنية بتطوير المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ويتعين على البرنامج المسلهمة في:

- تحسين قدرات 3000 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة للسماح لها بالتاقلم مع متطلبات السوق من خلال 80 مشروعا نموذجيا و 75 مشروعا مشتركا
- تسهيل الوصول الى المعلومة المهنية على رؤساء المؤسسات و المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص عبر 25 مشروعا.
- تحسين المحيط المقاولاتي عبردعم المؤسسات المعنية مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1- **تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة**:

من اجل تعويض عدم التوازن في ميزان المدفوعات على المدى القصير ولتحفيز العرض على المدى المتوسط.

2- **تقوية واصلاح النظام الضريبي**:

وهذا من اجل تعويض الانخفاض في الدخل الجمركي من الواردات نتيجة لازالة التعريفات الجمركية على السلع الاوربية.

[1] صالح صالحي, التحديات الاقتصادية في مجال الشراكة الاوربية، مجلة الشراكة مع الاتحاد الاوربي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد،02 ،2005، ص5

3- **تخفيض الدين الخارجي**:

حيث يؤدي وجوده الى تعقيد التصحيح الاقتصادي ويقلل من جذب المستثمرين الاجانب.

4- **زيادة التوجه نحو السوق**:

تحرير اسواق عناصر الانتاج والسلع المحلية وهذا لتسهيل نقل الموارد وسرعة الاستجابة الى تغيرات الاسعار، وهذا ما يؤدي الى زيادة التوجه نحو السوق.

5- **الخوصصة واصلاح القطاع العام**:

وهذا لضمان سرعة الاستجابة في الانتاج وقطاعات التجارة، مما يساهم في زيادة الكفاءة الاقتصادية العامة والمدخرات بالضافة الى توسيع المجال امام القطاع الخاص في الاقتصلد.

المبحث الثالث :انعكاسات الشراكة الاوجزائرية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

المطلب الاول: الاثار الايجابية والسلبية للشراكة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

ان دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي حيز التنفيذ معناه انفتاح الاقتصاد الجزائري بشكل عام وقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل خاض, وتتجلى تاثر هذا القطاع من خلال مايلي:

الفرع الاول :لاثار الايجابية وتتمثل في النقاط التالية:[1]

- الاستفادة من التطور التكنولوجي الذي يمكن من زيادة الكفاءة الانتاجية للمؤسسات ؛
- تحسين الخدمات يوفر الجو المناسب لعمل المؤسسات مما يؤدي الى زيادة الانتاج الوطني وتحسين النوعية و التقليل من التكلفة؛
- الاستفادة من الشبكة التكنولوجية المتطورة من الاتحاد الاوربي (التجارة الالكترونية) والشبكة الإلكترونية المتطورة في مخططات الإنتاج؛
- التطور الدائم لنوعية منتجاتها وخدماتها وكذا طريقة تسييرها؛
- مسايرة التطورات العالمية و اندماج الاقتصاد الجزائري في اطار مسار العولمة؛
- الاستفادة من التعاون الاقتصادي والبرامج المالية والمساعدات المقترحة من قبل الاوربين في اطار اتفاقية الشراكة؛
- تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا للانتقال الى اقتصاد السوق؛

[1] بلال احمية، **دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائريةفي ظل الشراكة الأوروعربية، ملتقى دولي حول** متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية .يومي 17 و 18 افريل 2006 ، جامعة جيجل،ص 449.

- تساعد المؤسسات على البقاء في السوق و الديمومة؛
- الاثر النفسي للمؤسسة المتمثل في الشراكة مع المؤسسات ذات قدرات عالية في الانتاج و المعرفة وفنيات التسيير والمعلومات الخاصة بتكاليف الانتاج مما يسمح لها بالندماج في الاقتصاد العالمي بسرعة وفعالية؛
- زيادة راسمال المؤسسة و بالتالي الزيادة في الاستثمار؛
- إستغلال الطاقات الكامنة و الغير مستغلة في الإقتصاد الوطني ؛[1]
- إمكانية نفوذ المنتجات الجزائرية إلى سوق أوروبية تضم أكثر من 300 مليون فرد ، خاصة التي تملك فيها مزايا نسبية ، و يتم هذا من خلال فتح الأسواق الأوروبية في وجه الصادرات الإنتاجية و بالتالي تطوير الصادرات الجزائرية خارج المحروقات؛
- زيادة حجم الإستثمارات الأوروبية المباشرة في الجزائر بفعل بنود الإتفاقية المشجعة للإستثمارات ، ومن ثم خلق مناصب شغل جديدة ؛
- تحسين القطاع الاعلامي في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[2]

الفرع الثاني الاثار السلبية:

كما لاحظنا أن الشراكة تساعد المؤسسات على أن تكون في تطوير دائم من خلال الإيجابيات المترتبة عن تطبيقها، ولكن هذا لا يعني خلوها من سلبيات يمكن أن تكون مهددة للاقتصاد الوطني منه :

1-الخروج من السوق أو التحول إلى أنشطةٍ أخرى:ستفقد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جراء التجارة أمام الاتحاد الأوروبي ما تتمتع به من حماية ، و سوف تشهد تدنيا تدريجيا في الإنتاج والعائد؛ الأمر الذي قد يترتب عليها إما الخروج من السوق أو التحول إلى أنشطةٍ أخرى.[3]

2-إفلاس عددٍ كبير من هذه المؤسسات بسبب المنافسة الشديدة: ستواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منافسة شديدة في الأجل القصير من المؤسسات الأوروبية بتفوقها في تقنيات الإدارة والتسويق والمعلومات، وهي منافسة غير متكافئة، مما سيؤدي إلى إفلاس عدد كبير من هذه المؤسسات .[4]

---

[1] المزايا النسبية للجزائر ، مجلة علوم الإقتصاد و التسيير و التجارة ، العدد 23 ، المدرسة الوطنية للإدارة ، ص : 115

[2] الطيب داودي, دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التمية الواقع و الافاق-حالة الجزائر, مجلة العلوم القتصادية و علو التسيير العدد 11 جامعة فرجت عباس سطيف,لسنة 2011 ص 77

3 احمد باشي، الآثار المحتملة لاتفاق الشراكة الأوروبية على الاقتصاد الجزائري ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 2004 ، 10، ص17

4 عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط 2003 ، 2، ص103

3– استفحال درجة البطالة في أغلب هذه المؤسسات :إن مضامين الشراكة الاقتصادية المالية والمتعلِقة بدعم القطاع الخاص وحرية الأسواق الداخلية وانفتاح الأسواق من دون قيود على تدفق استثمارات الاتحاد الأوروبي إليها .ويتضمن تحقيق هذه الأهداف الانتقال إلى رأسمالية حرية الأسواق أو الحرية الاقتصادية بدرجةٍ كبيرة، وسيؤدي هذا النظام إلى تفاقم سوء توزيع في الثروات وإلى انتشار البطالة والفقر أكثر مما هي منتشرة حاليًا[1] .

4– **يترتب على ازالة التعريفات الجمركية** اتخاذ سياساتٍ صناعية تعويضية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتخفيف من الأزمات الناجمة عن إزالة التعريفات الجمركية.

5– **خطر الاستثمارات المالية أو الاستثمارات غير المباشرة التي تتضمن شراء الأوروبيين سندات وأسهم الشركات المحلية وشراء العملات**؛ لانها تحقن الاقتصاد الوطني بعوامل عدم الاستقرار نتيجة إمكانية تصفية هذه الاستثمارات في لحظاتٍ، وتؤدي إلى أزمات مالية.[2]

كما يمكن ان نضيف بعض من السلبيات التي تؤثر على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

- التاثير على انتاجية المؤسسات , نظرا لعدم قدرتها على منافسة نظيرتها الاوربية؛
- دخول المنتوجات الاجنبية للسوق الجزائرية باقل تكلفة و احسن جودة, الامر الذي يؤثر على انجذاب المستهلك الجزائري اليها, وفقدان الثقة في المنتوجات المحلية؛
- التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية مما يؤدي إلى زيادة الواردات نتيجة ضعف المنتوج الصناعي الجزائري من جهة ، و جودة المنتوج الأوروبي من جهة أخرى؛
- إنخفاض المدخول الجبائي نتيجة إلغاء الرسوم الجمركية أو تخفيضها وهي التي تشكل منذ الإستقلال مورد هام لتمويل الميزانية ،(تمثل 10 % من ايرادات الخزينة العموميةاي حوالي 3 % من الناتج المحلي الاجمالي حيث تمثل موردا جبائيا هاما)؛

[1] محمد الأطرش حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأوروبية المتوسطية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 24 ، العدد 272 ، أكتوبر 2001 ، ص91

[2] نفس المرجع ص 93

المطلب الثاني: دور اتفاق الشراكة في التخفيف من تحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

من بين ما يواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجموعة من التحديات, فمنها تحديات داخلية تتمثل في قضايا فنية و تنظيمية وتمويلية , ومنها خارجية تتعلق بالمنافسة العالمية في ظل العولمة و تكمن هذه التحديات في :

اولا:التحديات الداخلية:

تساهم الشراكة الاوروجزائرية في التخفيف من التحديات الداخلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

1- بالنسبة للتحديات الادارية و التنظيمية:

تواجه معظم المؤسسات في الوقت الحالي مجموعة من المشكلات الادارية وتتمثل اهم هذه المشكلات في مشكلة نقص القدرات و المهارات الادارية ,عدم اتباع اساليب واجراءات الادارة الصحيحة , وعدم اتخاذ القرارات السليمة على المستويات الكلية.

وتعتبر الشراكة تحديا ومصدرا من مصادر توظيف الفنون الادارية و التنظيمية, نظرا لخبرتهم وقدرتهم على تنفيذ الدورات المتخصصة في الانماط الادارية المتميزة. [1]

وعليه فالشراكة قد تكتسب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فرصة الاستفادة من المهارات الدارية العالية بما يتناسب مع محيطها الاقتصادي و الاجتماعي.

2- بالنسبة للتحديات التسويقية:

تعاني المؤسسات مشاكل عديدة في مجال التسويق من بينها مشكلة المنافسة بين المنتجات المستوردة ونظيراتها من المنتوجات الوطنية,ومشكلة انخفاض الطلب على منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, اذ تعد الشراكة تحديا للرفع من القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية والدخول الى اسواق جديدة تعلم التقنيات الجديدة في التسويق وتطوير قدرات الانتاج. [2]

3- بالنسبة للتحديات الفنية:

اغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تعاني نقص ملحوظ في هذه المجالات , مما ينعكس على مستوى تكاليف الانتاج واسعار البيع وعدم القدرة على مواكبة التطورات الحديثة لانتاج السلع و

[1] شعيب اتشي، واقع م ص و م في الجزائر في ظل الشراكة الاوروجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي،2008/2007 ، جامعة الجزائر ، ص 127

[2] نعيمة برودي،التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية،بحث مقدم للملتقى الدولي حول، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية .نظمته جامعة حسيبة بن بوعلي يومي 17 و 18 أفريل2006

الخدمات, الا انه في اطار الشراكة يمكن الاستفادة من التكنولوجيا عن طريق البحث و التطوير, حيث تعتبر الشراكة احدى قنوات نقل المعرفة التكنولوجية.

4- بالنسبة لتحديات العمالة:

تعتبر العمالة المدربة من المشاكل الاساسية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, الا انه مع الشراكة يمكن تجاوز ذلك عن طريق الانتقاء الجيد و التكوين لليد العاملة, كما ان زيادة ارباح المؤسسات يساعد في تحديد مستويات اعادة الاستثمار,الامر الذي يوفر المزيد من فرص العمل. [1]

5- بالنسبة للتحديات التمويلية:

تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مشكل عويص وهو التمويل اذ يعتبر معوق رئيسي يحول دون نمو المؤسسات ,وتعد الشراكة مصدرا هاما لتمويل مؤسساتنا عن طريق اعداد برامج متعددة كبرنامج ميدا. [2]

ثانيا: التحديات الخارجية:

تلعب الشراكة الاوروجزائرية دورا هاما في مواجهة التحديات الخارجية التي تتمثل في:

1 – تحدي التكتلات الاقتصادية:

سينجم عن النظلم العالمي الجديد خلق تحالفات اقتصادية, و سيعزز من توجه العديد من الدول صوب التكامل القتصادي للقدرة على البقاء والاستمرار مما سيقود الى تاجيج درجة المنافسة بين تلك التكتلات الاقتصادية, اذ ان الاثر النفسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمثل في الشراكة مع مؤسسات ذات قدرات عالية في الانتاج والمعرفة وفنيات التسيير مما يسمح لها بالندماج في القتصاد العالمي بسرعة وفعالية.[3]

2 – تحدي الصلاح الاقتصادي:

تبنت الجزائر كغيرها من الدول النامية سياسة تحرير الاسواق و الانفتاح على العالم الخارجي, وهي في الطريق الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ,كما قامت بتشجيع الاستثمار الاجنبي للدخول في المشاريع القتصادية الوطنية.[4]

[1] شعيب اتشي، واقع م ص و م في الجزائر في ظل الشراكة الاوروجزائرية، مرجع سابق ص 128
[2] نفس المرجع السابق ص 129 و 130 .
[3] زايري بلقاسم، اثر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوربي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، كلية عاوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة وهران، العدد11 لسنة 2011 ، ص 264
[4] زايري بلقاسم ، اثر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوربي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مرجع سابق ص 264

3 – تحدي ثورة المعلوماتية:

ان غياب نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنبات و اليات التسيير تجعل هذا النوع من المؤسسات هشا وغير قادر على المنافسة, وتؤكد الدلائل على ان سمة القرن الواجد والعشرين هي المعلوماتية , وهذا ما يضع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة امام وجوب الاعتماد المتصاعد على تكنولوجيا المعلومات ووسائلها المتقدمة بهدف توسيع و تطور خدماتها بما يحقق التاقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين معها.[1]

4 – تحدي التنافسية العالمية:

ان الانفتاح على العالم الخارجي ورفع القيود امام حركة التجارة الدولية يؤدي الى تزايد المنافسة في القطاعات القتصاديةالمختلفة, مما يستدعي انطلاق روح الابداع و التطوير و الحفاظ على الجودة, من اجل امكانية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من غزو الاسواق العالمية او على الاقل حماية نفسها من غزو الصناعات الاجنبية.[2]

5 – تحدي التمويل:

يمكن تحسين الوضعية الملية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق الشراكة وذلك بالاستفادة من البرامج و المساعدات المالية التي يتيحها الاتحاد الاوربي لشركائه .

6 – تحديات جبائية و جمركية:

هناك اثر ايجابي على تكاليف انتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهذا عن طريق الشراكة, خيث انخفاض الرسوم الجمركية للسلع الوسيطة و النصف المصنعة, يعتبر مدخلا للعديد من منتجاتها.[3]

[1] شعيب اتشي، واقع م ص و م في الجزائر في ظل الشراكة الاوروجزائرية، مرجع سابق ص 129
[2] زايري بلقاسم ، اثر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوربي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مرجع سابق ص 265
[3] شعيب اتشي، واقع م ص و م في الجزائر في ظل الشراكة الاوروجزائرية، مرجع سابق ص 130

المطلب الثالث: تقييم الشراكة الاوروجزائرية

الفرع الاول : على مستوى الكلي

رغم محاولة السلطة السياسية تفعيل اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية ، الا ان مجال تنفيذها يبقى بطيئا و صعبا في ان واحد وذلك لتباعد الرؤى لدى الشريكين فبقدر ما تجتمع مصالح الطرفين الاجتماعية، الامنية والسياسية والاقتصادية بقدر ما تزداد فجوة الاختلاف و التباين في الاهداف و الوسائل .[1]

1- على المستوى الاجتماعي:

ان اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية لم تحقق اهداف الطرف الجزائري خاصة في مجال حرية انتقال العمالة الذي بقي محصورا في انتقال اصحاب رؤوس الاموال المقاولين والمهنيين الاحرار والذي يؤدي الى خلق طلب فعال للمؤسسات الاوربية وزيادة معدلات النمو والتراكم، وفي نفس الوقت يحرس الاتحاد الاوربي على تفعيل الاتفاقيات الامنية لمنع او التقليل من ظاهرة المد الديني و الثقافي وكذا الهجرة الغير السرية.

2- على المستوى المؤسساتي:

ان اتفاقية الشراكة الجزائرية الاوربية تدرج قضية مبادئ حقوق الانسان في بنود الاتفاقية وهي احد اوراق الضغط التي يستخدمها لممارسة سياسته وتحقيق اهدافه بالنسبة لدول الضفة الجنوبية للبحر الابيض المتوسط.

3- على المستوى الاقتصادي:

تفرض اتفاقية الشراكة على الجزائر قيود صعبة التحقيق بالنظر الى الوضع الاقتصادي المتدهور للجزائر، فقواعد المنشا التي يفرضها الاتحاد الاوربي تحول دون تحقيق صناعة محلية قوية في الوقت الراهن، الامر الذي يؤدي الى تعميق ظاهرة التبعية للاتحاد الاوربي وتعميق مبدا تحويل التجارة، بمعنى ان المنتج الجزائري الذي يصدر منتجاته الى التحاد الاوربي وامام قيود المنشا يلجا الى استيراد مدخلات اوربية مرتفعة التكلفة على حساب مدخلات منخفضة التكلفة من دول اخرى، ذلك فان.

[1] العايب عبد الرحمان، مسار تاهسل المؤسسات الاقتصادية في ظل الشراكة الاوروجزائرية ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11لسنة 2011 ص 309

4- عل المستوى المالي :

تعد المساعدات المالية المقدمة من طرف الاتحاد الاوربي للجزائر في اطار اتفاقيات التعاون قبل 1995 اكثر بكثير من المساعدات المالية المقدمة في اطار الشراكة (برامج ميدا 1 و ميدا2).

وفي سياق اتفاق الشراكة والتزام الاتحاد الاوربي بالمساهمة في تمويل برامج تاهيل المؤسسات ، العنصر البشري، والتكوين والمحيط الاقتصادي، فالمبالغ المقدمة على المستوى الكلي قليلة لا تكاد تذكر، ومن ناحية اخرى يمكن القول ان نسبة كبيرة من المساعدات المالية المقدمة لم توجه الى القطاعات الاقتصادية الرئيسية و بالخصوص تاهيل المؤسسات، وتركز على قطاعات اخرى كمحاربة الهجرة السرية و القتصاد الموازي وغيرها.[1]

الفرع الثاني: على المستوى الجزئي:

ان الشراكة فيما بين المؤسسات لم تكن وليدة السنوات الاخيرة من القرن الحالي بل ان جذورها تعود الى عهد الثمانينات، فالانتشار الواسع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ما اكسبته من تكنولوجيا و تجهيزات، وما تم تكوينه من اطارات وفنيين طيلة عشريتين من الزمن لم يحقق السير الجيد لهذه المؤسسات ولم تحقق الاهداف المرجوة،وفي ظل المتغيرات الاقتصادية تبرز صيغة الشراكة كالية متجددة لاعادة بعث النشاط الصناعي، لهذه المؤسسات وجعلها اكثر تواكبا مع المرحلة، غير ان الدراسات الميدانية التي اجريت على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و نظيرتها الاوربية بينت ضعف علاقة الشراكة .[2]

[1] Le quotidien d'orandu , l'economie algerienne , les enjeux de partenariat eura-med2004, p 07

[2] العايب عبد الرحمان، مسار تاهسل المؤسسات الاقتصادية في ظل الشراكة الاوروجزائرية ، مرجع سابق ص 310

وفي الاخير يمكن القول ان اتفاق الشراكة الاوروجزائرية يحمل انعكاسات ملحوظة على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهي تختلف من مؤسسة الى اخرى حسب الوضعية التنافسية الا انها تتراوح بين ما هو انعكاس ايجابي وذلك من خلال الاستفادة من المزايا و المكاسب التي يقدمها الاتحاد الاوروبي لهذه المؤسسات، اذ يمثل قناة هامة للحصول على التمويل والتكنولوجيا والدخول الى الاسواق الاجنبية وكذلك تأهيل ورفع القدرة التنافسية واعادة تنظيم النسيج الصناعي في الجزائر، كما انه يحمل انعكاس سلبي مؤثر مباشرة في الوضعية الراهنة للمؤسسات هذا بالنظر إلى الوضعية الحالية التي يوجد عليها و التي لا تسمح بمواجهة تحديات هذا الانفتاح و ظاهر الحال ينذر بتحديات جمة ، الا انه يمكن القول ان الشراكة تلعب دورا معتبرا في التخفيف من هذه التحديات التي تواجه م ص م .

لذا يتعين على الجزائر القيام باتخاذ الإجراءات و التدابير لنجاح هذه الاتفاقية ومساهمتها في اعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و وضع برامج التأهيل من اجل جعل هذه المؤسسات منافسة للمؤسسات الاجنبية و تجنيبه هذه الآثار السلبية أو على الأقل التقليل منها ،وهذا ما نتطرق اليه في الفصل الموالي.

تمهيد:

احتلت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا رياديا في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية , و ازدادت كثير من الدول اهتمامها بها , حيث عملت على توفير ظروف نجاحها و عملها و جعلها من الاولويات ضمن برامجها التنموية،وعلى غرار هذه الدول ادركت الجزائر اهمية و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصادها و لهذا بادرت باتخاذ مجموعة من الاصلاحات حتى تهيا لها بيئة عمل مواتية و توجهها قدما نحو بلوغ الاهداف التنموية.

لكن في الوقت الحاضر تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العديد من المشاكل والصعوبات التي تعيقها على أداء الأهداف المنتظرة منه، وهذا ما طرح بديلا جديدا ألا وهو اعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجعلها قادرة على المنافسة محليا ودوليا ، ولهذا سعت الجزائر إلى تبني العديد من البرامج بهدف مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تحسين تنافسيتها في ظل تطور المؤسسات العالمية.

ولهذا سنتطرق في هذا الفصل الى:

المبحث الاول : ماهية اعادة تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثاني : ادوات، اجراءات ومتطلبات اعادة التاهيل

المبحث الثالث: برامج اعادة التاهيل

المبحث الاول: ماهية اعادة التاهيل:

إن عملية التأهيل أصبحت ضرورة حتمية للرفع من تنافسية مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وجعلها في مستوى واحد مع مثيلاتها في العالم، وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول : مفهوم إعادة التأهيل:

قبل التطرق الى تقديم مفهوم التاهيل يجدر بنا العودة الى ظهور مصطلح التأهيل

الفرع الاول : ظهور مصطلح التاهيل

ظهر مصطلح التأهيل حديث و اقترن بتحسين تنافسية المؤسسات ,حيث ظهر أولا من خلال التجربة البرتغالية سنة 1988 في اطار اجراءات المرافقة لتكامل البرتغال مع أوروبا ، وكان يسمى بالبرنامج الاستراتيجي لتنشيط وتحديث الاقتصاد البرتغالي , ثم اصبح مصطلح التاهيل خاص بدول العالم الثالث خاصة الدول التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي، وقد غيرت وجهتها نحو اقتصاد السوق، فهي بحاجة إلى تطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الخبرة القليلة للرفع من أدائها التنافسي في الأسواق، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية (شدة المنافسة، الإبداع، التكنولوجيا، نظم المعلومات...) ، وهنا يكون البقاء للمؤسسات الأكثر تنافسية، لذا أصبح موضوع تأهيل المؤسسات ص و م يحظى بكل الاهتمام والرعاية من قبل الدول النامية، نتيجة لوعيها بأهمية ودور هذا النوع من المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وبضرورة تحسين تنافسيتها من جهة أخرى، ووضعها في مستوى مماثل للمؤسسات ص و م العالمية، فماذا نعني بالتأهيل إذن ؟[1]

الفرع الثاني: تعريف اعادة التاهيل:

لقد وردت عدة تعاريف خاصة بمفهوم التأهيل نستطيع أن نورد منها:

قبل أن نتطرق لتعريف إعادة التأهيل علينا بتعريف

تعريف 01 : التأهيل عبارة عن نظام تسيير يهتم و يعتمد على الموازنة و المقارنة بين إمكانيات المؤسسة و قدراتها التسييرية مع المؤسسات المنافسة لها نفس القطاع الذي تنشط فيه أو مع غيرها من المؤسسات الرائدة في قطاعات أخرى .[2]

[1] غدير احمد سليمة تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا رسالة ماجيستر في العلوم منشورة كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية جامعة و رقلة 2007 ص 53

[2]ABD ELHAK LAMIRI –la mise à niveau des sciences commerciales et de gestion –N2-ESC-Alger-juillet 2003- p 14

تعريف 02:تأهيل المؤسسات هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات و التدابير تهدف إلى تحسين و ترقية فعالية أداء المؤسسة إلى مستوى منافسيها الرائدين في السوق .[1]

تعريف 03: عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDU سنة 1995 بأنه عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الإنتقال من أجل تسهيل إندماجها ضمن الإقتصاد الدولي الجديد و التكيف مع مختلف التغيرات[2]

من خلال التعريفين 01و02 نستنتج أن نقطة بداية و انطلاقة عملية التأهيل هي مقارنة فعالية أداء المؤسسة مع المؤسسات المنافسة أما التعريف الثالث فهو يبين أهمية الاستمرار في عملية تأهيل المؤسسة لكي تكون قادرة على مواجهة محيطها و التغيرات التي تحدث فيها باستمرار .

يعرف برنامج إعادة التأهيل كمجموعة من القواعد تحث على تحسين منافسة المؤسسة ، كما يعرف على أنه عملية إصلاحات دائمة ، تعمل على إدخال فكرة التطور ، التنبؤ و البحث عن نقاط القوة و الضعف ، العملية الدائمة لإعادة التأهيل يمكن تعريفها بمفهوم النوعية . دون أن ننسى محاربة عدم النوعية التي يمكن إيجادها في نظام المؤسسة ، عملية التخزين ، مراحل الإنتاج ..الخ .

إعادة التأهيل المؤسسات عبارة عن دراسة لوضعيتها و التعرف على نقائصها و إيجابيها بالنسبة لتعاملها مع محيطها. فإعادة التأهيل عبارة عن مجموعة من الإجراءات تنبع عن استراتيجية واضحة في التعامل مع محيط المؤسسة. [3]

و في الاخير يمكن القول ان عملية التأهيل تتمثل في جعل المؤسسة تتمتع بقدرات تنافسية و ذلك لتحقيق مختلف الأهداف التي وجدت لأجلها، منها هدف الربح، من خلال إنتاجية متميزة تستجيب للمعايير الدولية من حيث الجودة و النوعية ؛ كذلك التأهيل هو عملية مستمرة حيث تكون المؤسسة قادرة على مواكبة التغيرات التي تحدث في محيطنا سواء الداخلي و الخارجي.

[1] مؤسسة إبن خلدون للدراسات و البحوث ، دراسات إقتصادية ، مركز البحوث و الدراسات الإنسانية ، العدد 02 ، دار الخلدونية للنشر 142، الجزائر 2000م ص 24 .

[2] غدير احمد سليمة تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، مرجع سابق ص 53.

[3] مدخل خالد وأخرون ، مرجع سابق ، ص24.

المطلب الثاني : اهداف اعادة التاهيل:

تتمثل اهداف اعادة التاهيل في :

ترقية وتطوير محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : يعتبر المحيط الوسط الذي تمارس فيه المؤسسات ص و م نشاطها وتسعى للتأقلم مع جميع متغيراته وتأثيراته فهو يعبر عن المؤشر الأساسي الذي يبين الوضعية التي تعمل فيها هذه المؤسسات، ولذلك وجب العمل على تأهيله وترقيته بالشكل الذي يساعدها على تحقيق أهدافها والنجاح في استمرارها وبقائها[1].

تحسين تسيير المؤسسات : تسعى الجزائر من خلال برامج التأهيل إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات ص و م حتى تستطيع الحفاظ على حصتها في السوق المحلي في مرحلة أولى والبحث عن أسواق خارجية في مرحلة موالية الانفتاح الاقتصادي، وذلك بإدخال مجموعة من المتغيرات في طرق وأساليب التسيير والإنتاج بغية الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة، وتنمية الكفاءات البشرية، والتنمية والبحث في وظيفة التسويق[2].

تعزيز وتدعيم مؤسسات الدعم : تسعى الجزائر إلى تعزيز الدعم وهذا على المستوى القطاعي لأن نجاح أي برنامج للتأهيل مرتبط بمدى قدرة وفاعلية هذه المؤسسات، فهذا البرنامج يهدف بالضرورة إلى تحديد أهم المتعاملين مع المؤسسة من حيث إمكانياتها ومهامها، بالإضافة إلى تطويرها حسب المتطلبات العالمية الجديدة ومن أهم هذه المؤسسات نجد : مؤسسات التكوين المتخصصة، مؤسسات تسيير المناطق الصناعية، بورصة المناولة والشراكة.[3]

القدرة التنافسية للمؤسسات [4] :يمكن الوصول إلى تحقيق هذه الأخيرة عن طريق :

- تكييف المؤسسات مع الظروف الحديثة للتسيير والتنظيم خاصة التحكم في نوعية المنتوجات و الخدمات، و يقتضي هذا وجوب خضوع المؤسسات للمقاييس الدولية الخاصة بالنوعية (مقاييس الأيزو ISO) .

[1] غدير احمد سليمة تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، مرجع سابق ص 59

2 نصيرة قوريش ، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف 18أفريل 2006 ص 1051

[3] غدير احمد سليمة، مرجع سابق ص 59

[4] نفس المرجع ،ص 59

- تدعيم مؤهلات المديرين, المسييرين ،المستخدمين المنفذين،في الوظائف الإنتاجية والتجارية و يتعلق الأمر هنا بتدعيم القدرة التسييرية لدى مسيري المؤسسات.

قابلية استمرار المؤسسة : تهدف التنافسية إلى السماح للمؤسسات بصيانة حصتها في السوق الداخلية، كمرحلة أولى و اقتحام الأسواق الدولية في مرحلة ثانية ومن أجل تجسيد ذلك يجب : [1]

- تحديد الاحتياجات الحقيقية للمستهلك و المنتج المحلي و الأجنبي (دراسة سوق...)، تشخيص المجالات ذات القدرات العالية،
- البحث عن تنمية متوازنة و مستقرة للاقتصاد الوطني بالتركيز على الثروات الطبيعية الموجودة،السطحية و الباطنية من أجل توفير فرص ملائمة للتصدير،
- العمل على تخصص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل التحكم في التكاليف؛
- تطور الشراكة الدولية بغية الاندماج الحقيقي في الاقتصاد العالمي؛
- مساعدة المؤسسات على إعادة إنشائها و تفرعها.

خلق مناصب الشغل: يهدف تأهيل المؤسسات إلى الحفاظ على مناصب الشغل الخالية من جهة و الرفع من عرض الشغل (أي التخفيض من نسبة البطالة إلى أقصى نسبة ممكنة)[2].

المطلب الثالث :دوافع اعادة التاهيل : إن الأسباب والدوافع التي أدت بالجزائر إلى حتمية اعادة تاهيل مؤسساتها تكمن في العوامل الخارجية والعوامل الداخلية.

الفرع الاول : العوامل الخارجية: تتمثل في :

تتمثل في تحديات المنافسة الخارجية نتيجة للتغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني كموجة التحرر الاقتصادي ،الاندماج ضمن فضاءات المناطق ذات التبادل الحر خاصة الانضمام الى منطقة التجارة الحرة مع الإتحاد الأوربي بعد الاتفاق المبرم في أفريل2002 في إطار الشراكة الاورو متوسطية بالاضافة إلى الانضمام المرتقب إلى منظمة التجارة العالمي ، جيث أن انفتاح الجزائر على الاتحاد الأوروبي كليا أصبح دافعا ملحا لقيام الدولة بإعداد برنامج خاص بتأهيل مؤسساتها خاصة فيما يتعلق بالترقية و تطوير التكوين و تأهيل الموارد البشرية و تنمية المعرفة التقنية و التسييرية و استشارة الخبرة[3].

[1] نصيرة قوريش، مرجع سبق ذكره ، ص1051
[2] تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 ، ص
[3] غدير احمد سليمة ، مرجع سابق ص 64

الفرع الثاني : العوامل الداخلية: تتمثل في مجموعة من الصعوبات

1- الصعوبات التمويلية :من بين المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل من البنوك نجد:ارتفاع أسعار الفائدة على القروض.,, قصر فترة سداد القروض.

تعدد إجراءات الحصول على القروض,عدم توفر الوعي المصرفي لدى أصحاب المؤسسات وعدم اعتيادهم على التعامل مع البنوك,عدم منح إعفاءات وامتيازات خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودية التمويل المتعلقة بالحجم والمشروطية والاولويات.[1]

2- صعوبة الحصول على المعلومة : يعتبر الحصول على المعلومات الاقتصادية المضبوطة من المشاكل العويصة التي تصطدم المؤسسات في رسم سياساتها الإنتاجية ومخططاتها التسويقية لعدم توفر مركز مختص في جمع ومعالجة وتوزيع المعلومة الاقتصادية[2].

3- ضعف التكوين والعمل المؤهل : تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدم إتباع أصحابها الأساليب الحديثة في الإدارة والتسيير، حيث يسود في إدارة هذه المؤسسات نمط المدير المالك الذي يجمع عادة بين وظائف الإدارة والتمويل والتسويق وغيرها بالإضافة إلى عدم وجود التخصص الوظيفي بالمعنى المعروف في سجل ترتيب الوظائف والمحاسبة والاقتصاد وغيرها، وعدم وجود تنظيم إداري واضح المعالم لسير العمل في أقسام ولدا ارت المؤسسة.

كما انه لا تلجا المؤسسات إلى تدريب وتكوين ورسكلة عمالها نتيجة للصعوبات المالية،بالإضافة إلى غياب ثقافة الاستثمار في العنصرالبشري وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية.[3]

4- الصعوبات الإدارية :إن القرا ارت والإجراءات الإدارية على مستوى جهاز التنفيذ مازالت تتسم بالتعقيد والتباطؤ وذلك بسبب تعدد مراكز القرارات، وضعف تجسيد سياسة تقريب الإدارة من المواطن، فلا زال المستثمرين يعانون الكثير من المشاكل ويواجهون العديد من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية، فمن لحظة ميلاد فكرة الاستثمار إلى أن يتجسد المشروع على ارض الواقع ،المستثمر عليه أن يتخطى 30 مرحلة قبل الحصول على الترخيص لإقامة المشروع ، تضاف إليها فترة أخرى مرتبطة بإجراءات تكوين المؤسسة تمتد من3 الى4 سنوات.[4]

---

[1] فتحي السيد عبدو، " الصناعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، مؤسسة شباب الجامعة 2004 ، ص : 85 ، 86

[2] غدير احمد سليمة ، مرجع سابق ص 64

[3] Lamari Abdelhak :« Gérer l'entreprise dans l'économie de marché »1er Edition-Algerie- 1993- p105

[4] غدير احمد سليمة ، مرجع سابق ص 64

5- **الصعوبات الخاصة بالعقار** :من بين العراقيل التي تواجه المستثمرين هو عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي لإقامة مشروع و لهذاغالبا ما يلجا المستثمر إلى تحميل مسكنه إلى ورشة عمل اومصنع صغيرة ، كما أن عدم استطاعته الحصول على عقد ملكية العقار يحول دون حصوله على القروض ، وكذلك الحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية ومناطق النشاط ، كما عرف العقار توزيعا غير مدروس إذ نجد الكثير من الأراضي مازالت غير مستغلة أو استعملت للقيام بنشاطات أخرى خارج القطاع ،اذ أصبح مشكل العقار عائق أمام إنجاز و تحقيق العديد من المشاريع الاستثمارية و الصناعية.[1]

6- **الصعوبات الفنية** :تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية، كما أنها تستخدم أجهزة ومعدات اقل تطورا عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة، أو لا تتبع أساليب الصيانة، والأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية.كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المؤسسات قد لا يخضع لمعايير فنية وهندسية مدروسة ولكنها تعتمد في اغلب الأحيان على خبرة أصحاب المؤسسات إلتي قد تكون محدودة في بعض الالات الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم تحقيق هذه المؤسسات لأهدافها في بعض الأحيان.

7- **الصعوبات الجبائية:** أهم مشكل يعاني منه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتمثل في اقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة في دورتها الاستغلالية العادية، بالإضافة إلى تطبيق الرسم الإضافي الخاص الذي انعكس سلبا على القطاع.كما يتميز النظام الجبائي بعدم المرونة الأمر الذي حال دون إعطاء فرص استثمارية سواء وطنية أو أجنبية[2].

8- **الصعوبات التسويقية** :تتمثل الصعوبات التسويقية فيما يلي :

- عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات هذه المؤسسات فضلا عن ضيق السوق المحلي،وعدم إتباع الأسلوب العلمي الحديث في مجال التسويق و نقص الكفاءات التسويقية وعدم الاهتمام بإجراءات البحوث التسويقية خاصة في مجال

[1] عبد الرحمن بن عنبر : " واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و آفاقها المستقبلية " الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية - كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير- جامعة سطيف - يومي 29 و 30 أكتوبر 2003 ، ص 16 .
[2] نفس المرجع السابق ، ص : 06 .

دراسة الأسواق وأساليب النقل، والتوزيع، والتعبئة، والتغليف، وأذواق المستهلكين...الخ .الأمر الذي يحد من قدرة هذه المؤسسات على تسويق منتجاتها.

- تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة بدافع التقليد او المحاكاة ا مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية.
- نقص المعلومات والإحصاءات المتاحة لدى هذه المؤسسات خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط و مواصفات السلع المنتجة.
- عدم وجود مؤسسات متخصصة لتسويق منتجات هذا القطاع.
- عدم القدرة على القيام بعمليات الدعاية والإعلان الكافية لمنتجات هذه المؤسسات في الخارج نتيجة ارتفاع تكاليف تلك العمليات.
- عدم وجود دراسات للأسواق الخاصة من حيث الحجم وطبيعة الأسواق وكذا طبيعة المنافسة التي تواجه المؤسسة الصغيرة.
- عدم التطوير في مواصفات المنتج بما يتلاءم و ذوق المستهلك.

المبحث الثاني: ادوات ، اجراءات ومتطلبات اعادة التأهيل:

المطلب الاول : : استراتيجية ووسائل اعادة التأهيل :

الفرع الاول: ادوات ووسائل اعادة التأهيل

1- الوسائل المادية:

الاستثمارات المادية المتمثلة في وسائل الإنتاج تساعد على رفع القدرة التنافسية للمؤسسة، عن طريق زيادة الإنتاج والتحكم في التكاليف.[1]

يستمد برنامج التأهيل أساسا المساعدة المادية من طرف الاتحاد الأوروبي وفقا لاتفاقية الشراكة المبرمة مع بلادنا، تقوم هذه الوسائل بتمويل المحاور الكبرى التي سترافق التأهيل في مجال تطوير المعلومات، التكوين و إعادة تكييف المحيط المباشر للمؤسسات.

- **الجانب المالي** :يرتكز الجانب المالي للتأهيل على إدخال تغييرات هيكلية في ميدان تسيير القطاع البنكي الذي يجب أن ينتهج قواعد أكثر ليونة في سياسة التسيير و منح القروض ومن اجل الوصول

[1] سمينة عزيزة ، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث العدد 2011/09 ص 159

إلى هذه النتيجة فانه يجب على النظام البنكي نفسه الاستفادة من تدابير التأهيل سواء فيما يخص تكوين المستخدمين أو فيما يخص هياكله من اجل التأقلم مع المتطلبات الجديدة لانفتاح الاقتصاد.

- **جانب المساعدة المالية** :يتمحور هذا الجانب حول المساعدة الضرورية التي يجب تقديمها للمؤسسات من اجل تحديد تجهيزاتها القديمة واقتناء وسائل جديدة للانفتاح من اجل تنمية قدرتها التنافسية.

ب . الوسائل غير المادية:

ويتعلق الأمر بجميع الاستثمارات المعنوية الهادفة إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة، خاصة ما يتعلق بالطاقات البشرية، المعارف العلمية، الدراسات والبحوث التطبيقية، البحث عن إقتحام أسواق جديدة، ابتكار منتوجات جديدة، تحسين الجودة، إعداد برامج معلوماتية تساعد على الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة، اعتماد أساليب جديدة في عمليات التنظيم، التسيير والإنتاج...إلخ.[1]

وهذه الاستثمارات تتمثل على شكل مساعدة تقنية تهدف إلى تحسين الفكرة التنافسية للمؤسسة في جميع وظائفها التقنية (تسييرية، تجارية، تنظيمية، نوعية، معلوماتية ...)

ج . وسائل التأهيل عن طريق إعادة تهيئة المؤسسات:

إن تكييف المحيط مع المتطلبات الجديدة للعولمة يعد عاملا هاما لاستمرار حياة المؤسسة.لان المحيط يشكل عائق رئيسي لإنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. لذا أصبح من الضروري التأثير على المحيط من اجل جعله عامل منشط.

المحيط القانوني و الإداري :

عملية تأهيل المحيط القانوني والاداري تتطلب ما يلي:

- مراجعة النصوص القانونية ؛
- تبسيط الإجراءات ؛
- اعتماد الشفافية في معالجة الملفات ؛
- تكوين واعادة تأهيل أعوان الإدارة من اجل تحسيسهم بالتحديات التي تفرضها العولمة.

[1] سمينة عزيزة ، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث العدد 2011/09 ص 159

الفرع الثاني : استراتيجية اعادة التاهيل

تمر استراتيجية إعادة التأهيل ، بأربع مراحل حتمية ، فالمؤسسة التي تريد تطبيق استراتيجية إعادة التأهيل تقوم بالتشخيص الاستراتيجي الشامل الذي يوضح و ضعية المؤسسة و تحديد نقاط قوتها و ضعفها مع استنتاج المشاكل المعرقلة لها ثم اختيار استراتيجية إعادة التأهيل و إعداد برنامج استراتيجية إعادة التأهيل ، في الأخير تطبيق استراتيجية إعادة التأهيل و الشكل التالي يوضح تلك المراحل .[1]

الشكل(3-1)، مراحل وضع إستراتيجية إعادة التأهيل

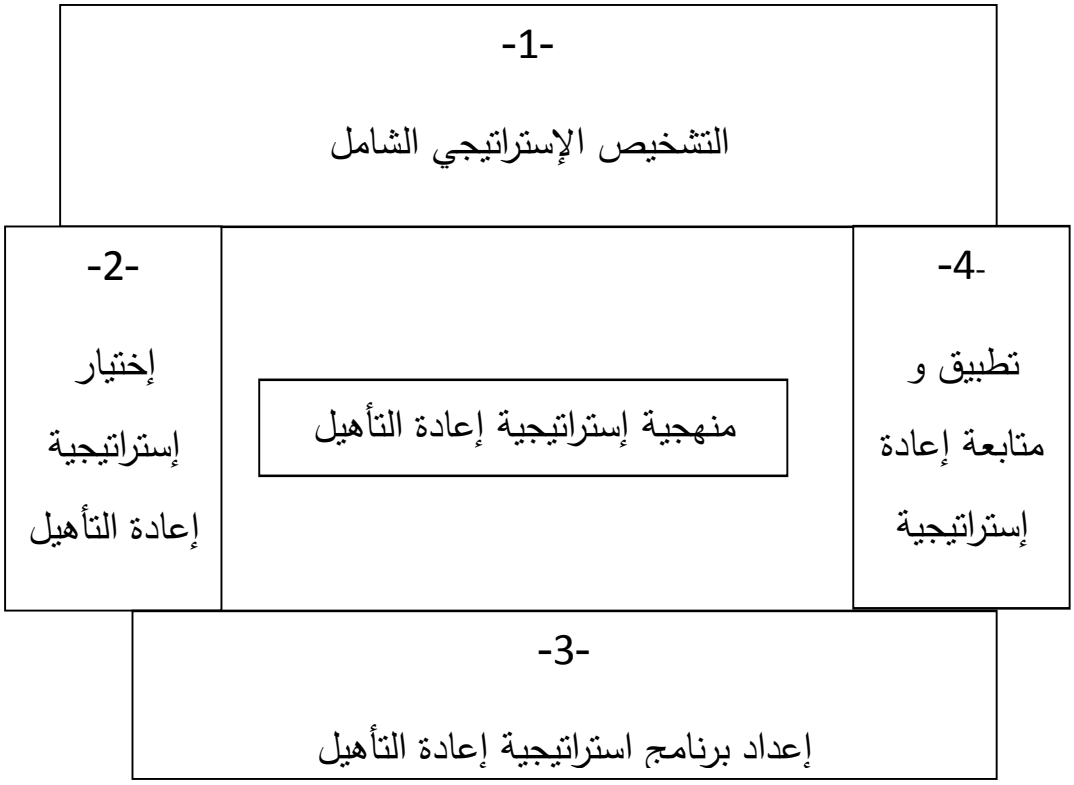

المصدر mohamed lamine dhaoui, restructuration industrielle et Mise a Niveau, guide méthodologique, p90

[1] mohamed lamine dhaoui, restructuration industrielle et Mise a Niveau, guide méthodologique, p90

المطلب الثاني: إجراءات برنامج إعادة التأهيل

1-الإطار القانوني و شروط الاستفادة : إن عملية التأهيل قد خصصت لها الدولة إطار قانوني يؤهل أي مؤسسة للاستفادة من البرنامج و يتمثل في مجموعة من القواعد و المواد القانونية فحسب قانون 99-11 المؤرخ في 15 رمضان 1420ه الموافق ل23 ديسمبر 1999م المتضمن قانون المالية 2000م خاصة المواد 32،89 المرسوم التنفيذي رقم 2000-192 المؤرخ في 14 ربيع الثاني 1421 ه الموافق ل16 جويلية 2000م المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 102-302 الذي سمي "صندوق ترقية التنافسية الصناعية " القانون التكميلي في 06 أوت 2001م المحدد لكيفيات المتابعة و تقييم حساب التخصيص خاص رقم 102-302 فإنها تعطي الصيغة و الصبغة الرسمية القانونية لعملية إعادة تأهيل أي مؤسسة .

بإمكان كل مؤسسة التي تتوفر لديها الشروط التالية الاستفادة من برنامج إعادة التأهيل و المساعدة المالية :[1]

- كل مؤسسة تنشط في الإطار القانوني في الجزائر مهما كان طابعها القانوني ؛
- متحصلة على الرقم استدلالي جبائي ؛
- أن عمر النشاط لا يقل عن ثلاث سنوات ، مع عرض الحصيلة المالية لثلاث سنوات الأخيرة .
- يجب أن توظف أكثر من 20 عامل أجير ؛
- أنها تملك إمكانيات النمو التهيئة بواسطة نتائجها المالية المحققة خلال سنوات الثلاثة الأخيرة .
- أصول صافية أكبر أو يساوي 50٪ من رأسمالها الاجتماعي إضافة إلى هذا فإنها يجب أن تجيب على دفتر المسائلة الذي تتسلمه من طرف الوزارة المعنية بحيث يحتوي على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالوضعية العامة للمؤسسة ،

2-آلية عمل برنامج إعادة التأهيل من أجل الاستفادة في المنح المقدمة من طرف الدولة لتحقيق برنامج إعادة التأهيل ، تمر المؤسسة بمرحلتين :

[1] Mohamed Lamine Dhaoui, restructuration et mise à niveau d'entreprise, guide Méthodologique, 2003, p 83.

2-1-المرحلة الأولى : يقوم مسؤولي المؤسسة باختيار وبكل حرية تامة مكتب دراسات أو مستشريين الذين يتم التعامل معهم من أجل دراسة وتحليل وتشخيص المؤسسة من كل جوانبها ووضع مخطط إعادة تأهيل المؤسسة المعنية .

وتكون هذه الدراسة مرفوقة بطلب الإعانة من المنح المالية ، على صندوق ترقية التنافسية الصناعية ، وبعد خضوعها لشروط قابلية الاستفادة والإجراءات المحددة من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية (CNCI) يصبح لهذه المؤسسة الحق في الاستفادة من الإعانات بمجرد الموافقة على ملفها .[1]

2-2- المرحلة الثانية : بعد موافقة CNCI يتم البدء بتنفيذ الإجراءات المادية وغير المادية المبنية في خطة إعادة التأهيل ، مما يعطي لها الحق الاستفادة من المساعدات المالية حسب اختيارين:

حسب ثلاث دفعات : الدفعة الأخيرة عند نهاية خطة العمل وهذه الأخيرة لا تتجاوز السنتين بدأ من تبليغ المؤسسة بالموافقة ، على دفعة واحدة تكون في نهاية المدة التي لا تتجاوز السنتين ، في حالة استثنائية يمكن للجنة أن تمدد من مهلة لا تتجاوز سنة أخرى من أجل تحقيق باقي الإجراءات .[2]

ملاحظة

-يتم معالجة الملفات في حدود الإمكانيات المالية المتوفرة وحسب ترتيبها الزمني .

-يقوم مكتب الدراسات أو المستشاريين بتشخيص أولي لتجنب أي تعهد مع المؤسسات التي لا تتوفر على الشروط اللازمة (القبول) .

3- ملف طلب المساعدة : تقدم المؤسسة طلب الاستفادة من المساعدة المالية مرفق بملف على الأمانة التقنية ل (CNCI) ويتألف الملف من :

دراسة التشخيص الإستراتيجي الشامل ومخطط التأهيل ممضي من طرف الدراسات والمؤسسة ، بحيث يتم إلتزام المعايير المنصوص عليها

- مخطط تمويل الإستثمارات بالإضافة على إتفاقية التمويل المبرمة مع البنك (رسالة الموافقة) .

- الوضعية المحاسبية والمالية مصادق عليها من طرف لجنة مكونة من خبراء ، محاسبين أو محافظي حسابات أو محاسبين معتمدين .

[1] Mohamed Lamine Dhaoui,ibid , p 82.

[2] Med Lamine Dhaoui, restructuration et mise à niveau d'entreprise, guide Méthodologique, 2003, p 82.

-بيانات تقديرية للإستثمارات المادية والمعنوية المنتظر تحقيقها

-بطاقة فنية للتشخيص الاستراتيجي ومخطط التأهيل .[1]

بعد التحقق من طرف الأمانة العامة التقنية ، للشروط اللازمة المنصوص عليها من قبل يمكن لها أن تقبل الملف .

في حالة قبول الملف تخضع لعملية التقييم حيث تضع الأمانة العامة بطاقة فنية للمؤسسة وترسلها إلى CNCI، أمافي وجود نقص في الملف فإنه يرسل إلى المؤسسة من أجل استكمال باقي المعلومات الناقصة ، و إن كان الملف غير مطابق للشروط الموضوعية تعلم الأمانة التنفيذ المؤسسة بقرار الرفض ، في هذه الحالة لا يمكن للمؤسسة الاستفادة من الإعانة.

4-تحقيق و متابعة برنامج إعادة التأهيل[2] : هنا يجب التفرقة بين نوعين من المساعدات المالية ، ومساعدات تتعلق بعملية التشخيص الشامل و تتمثل بمساهمة 70٪ في حدود 3 مليون دينار أما المساعدات المتعلقة بالاستثمارات ينقسم إلى

*مساهمة 15٪ ممولة من طرف المؤسسة بأموال خاصة .

* 10٪ من قيمة الاستثمارات عن طريق البنك .

* 50٪ للاستثمارات غير مادية أو المعنوية و التنظيم ، التكوين ..الخ .

و لا يتم صرف المساعدات المالية المتعلقة بإستثمارات إعادة التأهيل إلا بعد تحقيق العمليات المبرمجة و يتم صرفها في ثلاثة دفعات :

- الجزء الأول يجب أن تحقق المؤسسة على الأقل 30٪من المبلغ الكلي للإستثمارات المادية و غير المادية.

- الجزء الثاني يتم إنجاز على الأقل 60٪ من الإستثمارات المادية و غير المادية .

- الرصيد الباقي يكون إتمام مخطط إعادة التأهيل بحيث يمكن المؤسسة أن تتقدم بطلب منح المساعدات على دفعة واحدة عند نهاية مخطط إعادة التأهيل .

5- مدة الإنجاز :تنجز الإستثمارات المقبولة في أقصاه سنتين من تاريخ إمضاء الإتفاقية ، وبطلب من المؤسسة يمكن تمديد المدة إلى سنة واحدة إضافية بصفة إستثنائية .[1]

---

[1] op-cit, ,p 83

[2] Med Lamine Dhaoui, idem, p86 et 87.

المطلب الثالث : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1-**تأهيل العنصر البشري** :بإعتباره العنصر الاهم والركيزة الاساسية التي يجب أن يستثمر فيها بكثافة الوظائف أي ان هذا الاستثمار يمثل عبئا إضافيا على المؤسسة لانه يحتاج إلى مبالغ البشرية بأوجهها المختلفة والتي أعتبرت قاطرة لتحقيق النمو والتقدم الاقتصادي، ونشير في هذا الإطار إلى تخصيص السلطات في الجزائر مبلغ 3 مليون مارك لأعوان مستشارين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستفادة من التجربة الكندية[2].

2--**تأهيل المحيط الإداري** :يتطلب تأهيل المحيط الاداري تنشيط الإجراءات الادا رية وتذليل الصعوبات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة , سواء عند الإنشاء أو أثناء النشاط , وحل المشاكل التي تواجهها بالسرعة والكفاءة المطلوبة ,وهذا لن يتأتى إلا بإرفاق كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجهاز واحد توكل إليه مهمة مراقبة نشاطها وتقديم المساعدات اللازمة لها[3].

3-تدعيم البنية التحتية :يساعد تدعيم البنية التحتية على الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة, ويؤدي إلى تخفيف تكاليف الإنتاج وتحسين الوظيفة التسويقية للمؤسسة,وتبرز ضرورة الإسراع باستكمال المشاريع الكبرى ,كالطريق السريع (شرق,غرب) واعتماد مخطط وطني للصيانة المستمرة للطرق والمطارات وتحديث الحظيرة الوطنية للسكك الحديدية.وعلى صعيد آخر يجب حل مشكلة العقار ,وتطهير المناطق الصناعية[4].

4-**تأهيل الجهاز المصرفي** :يجب تاهيل الجهاز المصرفي وتفعيل دوره في موتمويل النشاط الاقتصادي، عن طريق تحسين نوعية خدماته ومستوى موظفيه وإطارته وإرساء قواعد تسيير شفافة وواضحة تعتمد على معايير موضوعية وتجارية في منح القروض البنكية ,مع ضرورة الانفتاح على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويل أنشطتها ,خاصة مع حل مشكل الضمانات,وهذا بإنشاء الصندوق الوطني لضمان الإستثمارات ,كذا صندوق رأس مال المخاطرة ,كما يجب إعادة النظر في تسيير البورصة ووضع الآليات المثلى من أجل لتعبئة المدخرات وتمويل المشاريع الإستثمارية بمختلف أحجامه[5].

---

[1] op-cit, ,p87

[2] عبد النور غريس، الملتقى الوطني حول:واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،عنوان المداخلة: مدي فعالية سياسة الإنفاق العام كأداة لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، محور المداخلة واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطةفي الجزائر يومي 05-2013/05/06 ص 9

[3] شعيب اتشي، واقع وافاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الاوروجزائرية، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، فرع تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 159

[4] عبدالنور غريس، مرجع سابق ص 9

[5].نفس المرجع ص 155

5-زيادة الإنفاق على البحث والتطوير :إن تعطل وظيفة البحث والتطوير , يجعل المؤسسات تلجأ دائما إلى الأجانب للحصول على التقنيات الحديثة وبتكاليف باهضة , كان بإمكانها الحصول عليها لو عرفت كيف تستغل الطاقات التكنولوجية المحلية ,فعند طلبات براءة الإختراع المودعة لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية بلغ 12 ألف طلب , دون أن تتاح الفرصة لأصحابها لتجسيدها ميدانيا.[1]

6-التسيير الاستراتيجي: والذي يعتبر مورد تستطيع أن تملكه المؤسسة وتحقق به ميزة تنافسية بحكم أنه نظام مرن، فهو يسمح لها بتدعيمالمركز التنافسي من خلال وضوح الرؤية المستقبلية والقدرة على اتخاذ القرارات الإستراتيجية، كما يهدف أيضا إلى تحسين المر دودية التنظيمية ويستخدم كأساس لإعداد أدوات التسيير وتكييف خدماتها ونشاطاتها طبقا لاحتياجات أسواقها وزبائنها[2].

7-التجديد التكنولوجي :والذي أصبح خيارا استراتيجيا لا مفر منه فهو السبيل الوحيد لرفع القدرة التنافسية لمؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة ولاقتصادنا ككل، وعليه يجب أن يكون التجديد شاملا لمختلف جوانب المؤسسة من منتجات، عمليات، تنظيم، موارد بشرية... ...،ضف إلى ذلك الاهتمام بتطوير الإبداع التكنولوجي داخل المؤسسة.[3]

المبحث الثالث : برامج اعادة تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

لقد تبنت الجزائر عدة برامج في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، و ذلك بالتنسيق مع السلطات الجزائرية اومن خلال الشراكة مع الاتحاد الاوروبي حيث أنها تعمل على تقوية و تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسة الجزائرية في جميع وظائفها لمواجهة المنافسة المتنامية وطنيا و دوليا وتتمثل هذه البرامج في :

المطلب الاول: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية :

الفرع الاول : تقديم البرنامج:

يسعى هذا البرنامج الذي تشغل أكثر من20 عامل والذي تشرف عليه وزارة الصناعة إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية منها والخاصة لترقية التنافسية الصناعية وذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة محيطها بتكييف جميع مكوناته من أنشطة مالية، مصرفية، إدارية، جبائية

[1] عبدالنور غريس، مرجع سابق ص 10
[2] غدير احمد سليمة، مرجع سابق ص 61
[3] شعيب اتشي، مرجع سابق ص 156

واجتماعية, وقدر المبلغ المخصص لتمويل هذا البرنامج ب 04 مليار دج، خصص مبلغ 02 مليار دج لتأهيل المؤسسات أما المبلغ المتبقي فخصص لتحديث واعادة تأهيل المناطق الصناعية.[1]

الفرع الثاني :أهداف التأهيل :[2]

يمكن توضيح الأهداف الرئيسية لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الشكل الآتي :

الشكل رقم (3-2) الأهداف الرئيسية لبرنامج التأهيل الموضوع من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI

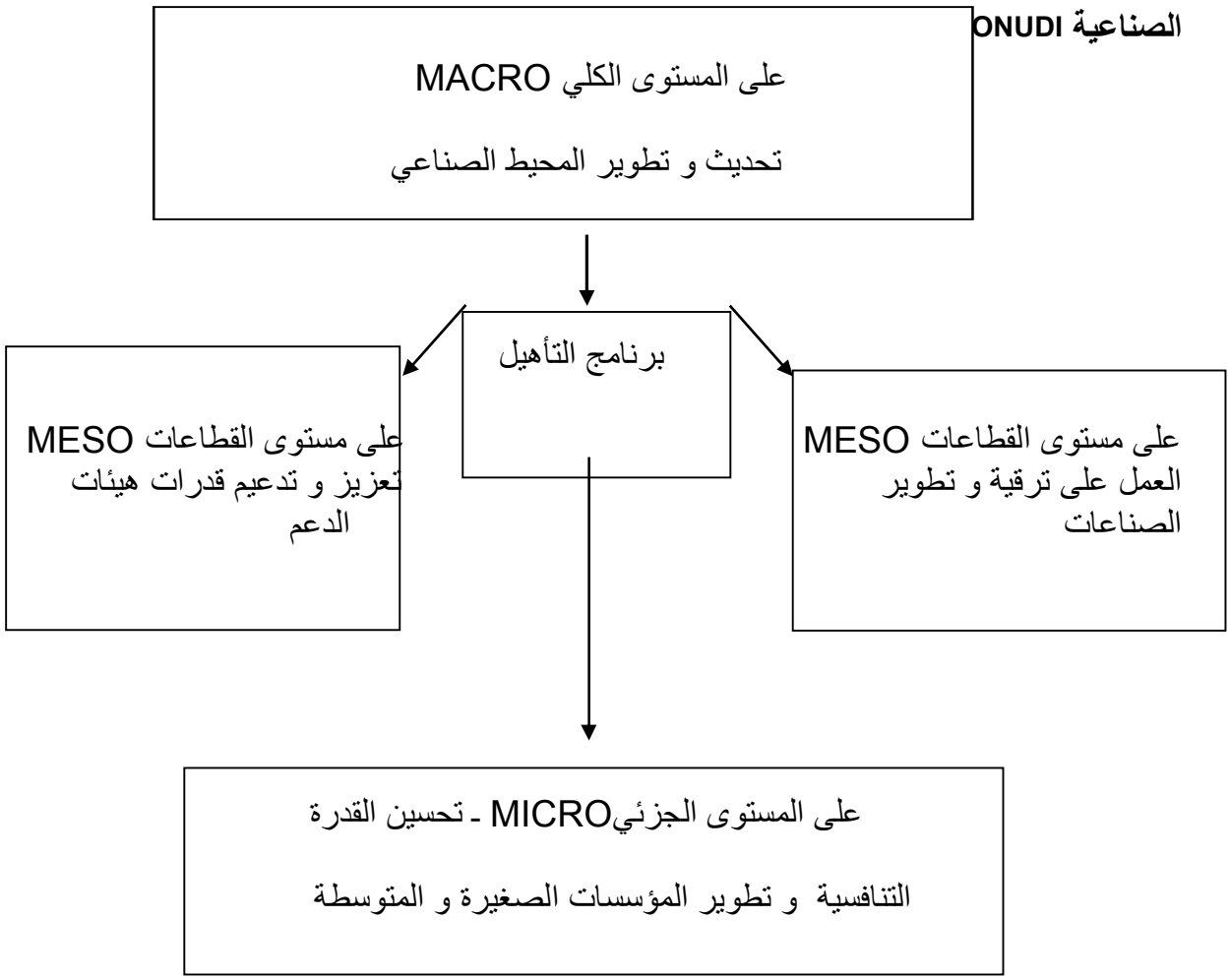

المصدر: **Mohmed lamine Dhoui ،Restructuration et mise a niveau des entreprises , Alger, 2003, p74**

[1] ابتسام بوشويط،**آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية) دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية(**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير،) غير .منشورة(، تخصص :إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010 ،ص35

[2] **Dr :Mohmed lamine Dhoui ،Restructuration et mise a niveau des entreprises , Alger, 2003, p :74**

من خلال الشكل تتمثل اهداف البرنامج في :

اولا: على المستوى الكلي [1](MACRO) : يتمثل هدف البرنامج الوطني للتأهيل أساسا في

- عصرنة المحيط الصناعي : حيث أنه يخص تطوير و ترقية المحيط الصناعي من جميع النواحي المادية والتنظيمية، و ذلك لمساعدة المؤسسات على مواجهة الانفتاح في أحسن الظروف، خاصة والمحيط الذي تنشط فيه هذه المؤسسات لا يقارن بالمحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الاقتصادية في الدول المتقدمة التي ستكون منافسة للمؤسسات الجزائرية.
- كما أن تحديث و عصرنة المحيط الصناعي هي من مهمة الحكومة و وزارة الصناعة حيث تقومان بتسطير توجهات السياسة العامة للتأهيل بإعداد سياسات صناعية وكذا وضع آليات عمل تسمح للمؤسسات و الهيئات الحكومية من مباشرة الإجراءات المتخذة على المستويين الوسطي والوحدوي بالإضافة إلى اعتماد برامج تحسسية و إعلامية لسياسة التأهيل تستهدف المتعاملين الاقتصاديين.

ثانيا: على مستوى الاقتصاد الوسطي[2](MESO):

1- تقويةقدرات هيئات الدعم :

حيث أن هذه الهيئات تساعد على نجاح برنامج التأهيل لذلك يجب تعيينها وتحديدها لمرافقة المؤسسة أثناء تأهيلها، و كذا القيام بترقيتها و تطويرها لجعلها قادرة على إمداد المؤسسة بما تحتاجه .و تتمثل هيئات الدعم هذه في كل من:

هيئات التكوين المتخصصة :

وهي مكلفة بإعداد إطا رات وتكوينهم في الميدان الصناعي و ذلك لجعلهم مؤهلين وفق متطلبات السوق.

البنوك و المؤسسات المالية :

تعتبر المرافق المالي للمؤسسات، حيث يجب أن تكون مسخرة لمساعدة المؤسسات المعنية في إطار تأهيلها وذلك بوضع هياكل متخصصة للتنسيق بين المؤسسات والإدارة.

بورصة المناولة والشراكة :

وهي عبارة عن مركز لتقديم المعلومات التقنية والصناعية وكذا ترقية المعالجة الصناعية بين المؤسسات بهدف الاستعمال الأمثل للقد رات المتوفرة التي تمتاز بها الصناعات.

[1] تشام فاروق و تشام كمال، متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، مداخلة في الملتقى الدولي حول دور و اهمية .التاهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات، جامعة السانية وهران، 17 و 18 افريل 2006 ، ص 65

[2] تشام فاروق ، مرجع سابق، ص66

2- ترقية و تطوير الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة :

ويتم من خلال تدعيم الصناعات التي لها إمكانيات و قدرات تجعلها قادرة على مواجهة الصناعات المنافسة لها، ويتم ذلك عن طريق تكوين الموارد البشرية من خلال تأهيلها وكذا تطوير البرامج التعليمية و تشجيع الشراكة مع مؤسسات أخرى ذات خبرة.

ثالثا: الأهداف على المستوى الجزئي[1](MICRO):يعتبر برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية نظام تحفيزي وترقوي لتنافسية المؤسسة،اذ يعد برنامج التأهيل مسار تحسين دائم لقدراتها التنافسية يدرج سيرورة تطور نمو وتنبؤ لمختلف الفرص المتاحة في السوق ومحاولة تقليص نقاط الضعف لديها.

يجب أن نشير أيضا أن برنامج التأهيل برنامج اختياري من طرف المؤسسة وليس إجباري، ولكن يمكن الدولة في الاستجابة لطلب المؤسسات الراغبة في الانضمام لهذا البرنامج ولكن يجب أن تتوفر فيها الشروط اللازمة لذلك،كما يهدف البرنامج إلى تحسين القدرة التنافسية و تطوير المؤسسات الصناعية .

الفرع الثالث : مسار برنامج التأهيل:

[1] تشام فاروق ، مرجع سابق، ص66

الشكل(03-03):مخطط برنامج التاهيل:

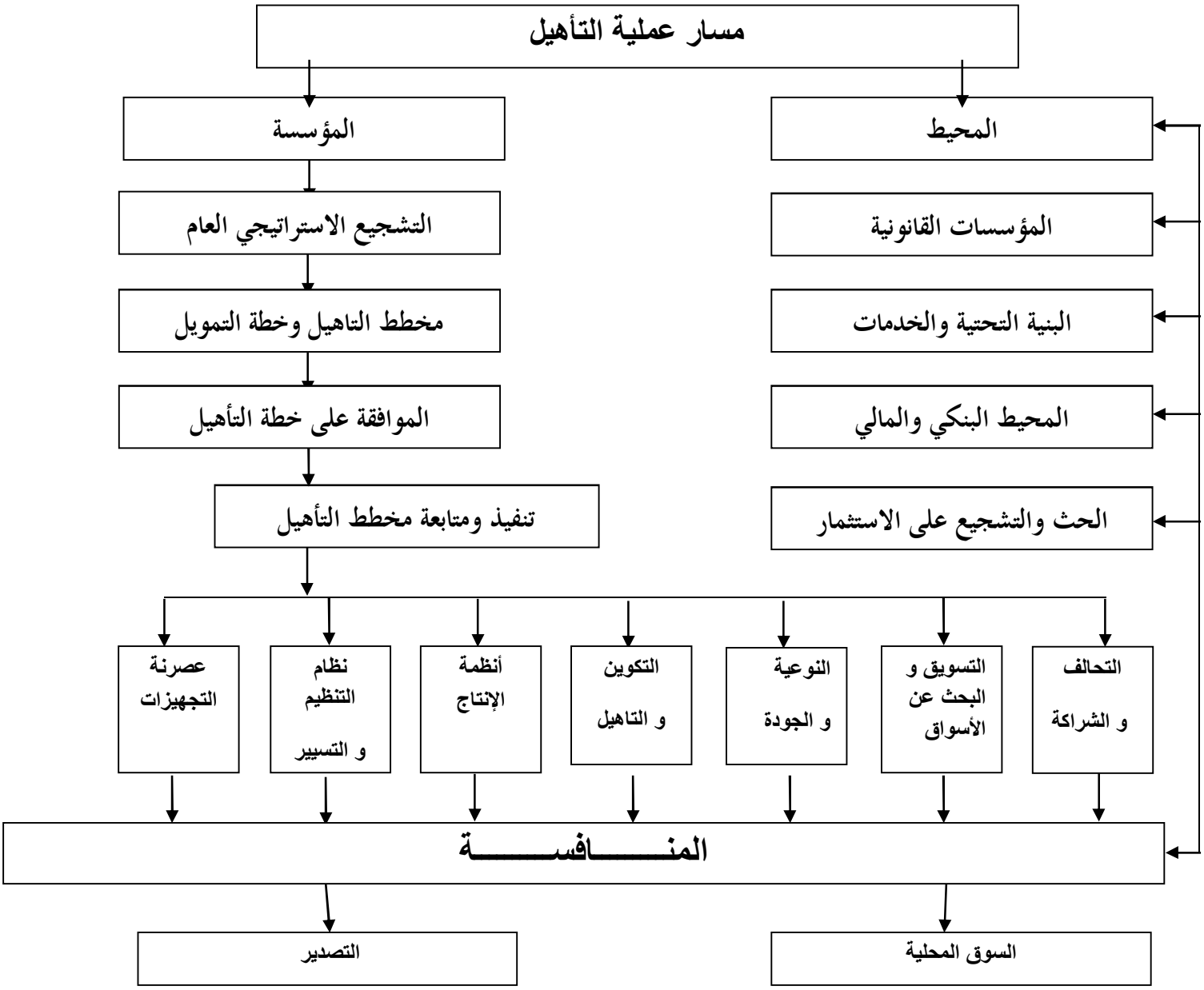

المصدر: Mohmed lamine Dhoui ،Restructuration et mise a niveau des entreprises , Alger, 2003, p 77

الفرع الرابع : هيكلة برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية[1]:

تسهر على تنفيذ هذا البرنامج عدة هيئات ومؤسسات وهذا لضمان سير عمل هذا البرنامج بطريقة أكثر نظاما و تحقيق الأهداف التي أسس من اجلها هذا البرنامج ومنه يمكن حصر هذه الهيئات فيما يلي:

- وزارة الصناعة المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية،
- اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية،
- صندوق ترقية التنافسية الصناعية،
- البنوك والمؤسسات المالية،
- مصالح ومكاتب الدعم،بالأخص المراكز التقنية المتخصصة، ومكاتب الدراسات والاستشارات الفنية.

الفرع الخامس : **المستفيدين وشروط الاستفادة من البرنامج**

المستفيدين من البرنامج :

يخص هذا البرنامج كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للخواص الخاصة بالإنتاج الصناعي في القطاعات التالية فقط :

المواد الغذائية و الفلاحية ؛الصناعات الغذائية ؛الصيدلية ؛مواد البناء ؛السلع المصنعة ؛

شروط الاستفادة من البرنامج:

- أن تكون تمارس إحدى قطاعات النشاط المشار إليها في البرنامج ؛
- أن يكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل ؛
- عدد العمال ما بين 10 إلى 250 على الأقل ؛
- يجب أن يكون على الأقل 60 من رأسمالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية ؛
- أن يكون مسجل على المستوى الجبائي خلال الثلاث سنوات الأخيرة ؛
- الانخراط في صندوق الضمان الاجتماعي خلال الثلاث سنوات الأخيرة ؛
- الالتزام بدفع 20 من التكلفة الكلية المخصصة لأجل التأهيل التنافسي (80) يمول من طرف الاتحاد الأوروبي.

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إستراتيجية تطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر **2004**، ص 76و77

الفرع السادس : نتائج البرنامج[1] :

حسب وزارة الصناعة فمنذ انطلاق برنامج التأهيل سنة 2001 ولى غاية 30 جوان 2010 فقد تمثلت حصيلته فيما يلي:

مرحلة التشخيص الاستراتيجي : تقدمت 492 مؤسسة منها 253 مؤسسة عمومية و 239 مؤسسة, حيث تم رفض طلب 136 مؤسسة منها 86 مؤسسة عمومية و50 مؤسسة خاصة بينما تم قبول 355 مؤسسة منها 168 مؤسسة عمومية و 187 مؤسسة خاصة.

ويعود السبب الرئيسي لرفض طلبات العديد من المؤسسات إلى وضعيتها المالية، حيث تعاني تلك المؤسسات من اختلالات مالية تجعلها غير مؤهلة للحصول على مساعدات من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية في إطار برنامج التأهيل.

مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل : تم قبول 175 مؤسسة منها 97 مؤسسة عمومية و 78 مؤسسة خاصة للاستفادة من الإعانات والمساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية من إجمالي 181 مؤسسة, ويمكننا تفسير العدد القليل من الملفات المعروضة وهي 181 ملف مقارنة بالملفات المقبولة والتي بلغت 332 ملف إلى قصر آجال التسجيل وإتمام الملفات من طرف المؤسسات، إضافة إلى التأخيرات المسجلة في معالجة طلبات الحصول على القروض من طرف البنوك.وبالنسبة للمؤسسات المقبولة والبالغ عددها 175 مؤسسة فقد تم اتخاذ إجراءات التأهيل ل 151 مؤسسة بينما اقتصرت24 مؤسسة الأخرى على دراسات التشخيص فقط .

المطلب الثاني : برنامج ميدا لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ED/PME:

الفرع الاول : تقديم البرنامج :

جاء مع اتفاق الشراكة الاوروجزائرية بهدف رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل هذا الاتفاق في برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أكثر من 20 عامل و التي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية للتمكن من الصمود أمام المؤسسات الأجنبية.

الفرع الثاني : اهداف البرنامج: [2]

[1] سهام عبد الكريم, سياسة تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME2 , مجلة الباحث, العدد 09 سنة 2011 جامعة البليدة ص144

[2] غدير احمد سليمة, مرجع سابق ص 73

الهدف الرئيسي :

ويتمثل في تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات ص و م الخاص، ليساهم بجزء كبير ومهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي للجزائر.

اهداف خاصة:

- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بعمليات التشخيص الاستراتيجي للمؤسسات، إضافة إلى دعم تكوين مسيري هذه المؤسسات.
- دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وتنفيذ عقود الشراكة مع المؤسسات المالية من أجل مساندة ودعم المؤسسات التي تدخل في نشاطات التأهيل والتطوير إضافة.
- دعم محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودعم جمعيات أرباب العمل والجمعيات الحرفية والمهنية في إعداد إستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا الدعم التقني.
- تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت والمنظمات المتعلقة مباشرة بقطاع PME.

الفرع الثالث : محتوى البرنامج :

يتميز هذا البرنامج ب :

1- الميزانية:

- 9. 62 مليون أورو توزع كما يلي:
- 57 مليون أورو من قبل المفوضية الأوربية
- 4. 3 مليون أورو من قبل وزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية
- 5. 2 مليون أورو مقدمة من طرف PME (دفع 20% من التكلفة الكلية لنشاطات التأهيل)

2- المدة والموقع:

- **المدة** 7سنوات من أكتوبر 2000 إلى ديسمبر 2007
- **الموقع:** البرنامج ينشط بفريق عمل دائم مكون من 25 خبيرا21 جزائريين و 4 أوروبيين، إذا يسير من قبل وحدة تسيير، UGP البرنامج والتي مقرها بالعاصمة بالإضافة إلى 5 فروع جهوية الجزائر، عنابة، سطيف، وهران غرداية

3-السلطات الوصية على هذا البرنامج متمثلة فيما يلي[1]:

1-من جهة الاتحاد الأوروبي :اللجنة الأوروبية La Commission européenne

[1] احمد غدير سليمة, مرجع سابق ص 76

2-من جهة الجزائر :وزارة الشؤون الخارجية Le Ministère des affaires étrangères

فوزارة الشؤون الخارجية هي المنسق ،أما المستفيد من البرنامج هي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- المستفيدين:[1]

المؤسسات ص و م الخاصة والتي تنشط في القطاع الصناعي، وكذا قطاع الخدمات التي لها علاقة مباشرة بـPME(الصناعات الميكانيكية والحديدية)؛ مواد البناء؛ الصناعات الغذائية؛ الكهرباء والصناعات الالكترونية؛ الصناعات الكيميائية؛ قطاع النسيج وصناعة الملابس؛ قطاع الجلود وصناعة الأحذية؛ قطاع الخشب وصناعة الأثاث.

5 - شروط الاختيار للمؤسسات:[2]

- لديها نشاط لمدة 3 سنوات على الأقل
- تشغل على الأقل 20 عامل دائم
- أن تكون منظمة على الصعيد الجبائي وكذا صندوق الضمان الاجتماعيِ CNAS
- حفظ على الأقل 60% من رأسمالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أومعنوي جزائري الجنسية

6- نشاطاته:

- تأهيل المؤسسات ص و م (التكوين، تقديم الاستشارة، تسهيل الوصول إلى المعلومة ...)
- دعم وتطوير أدوات مالية جديدة لأجل PME
- تغطية الضمانات من خلال صناديق الضمان مثل FGAR
- تقوية قدرات جمعيات أرباب العمل والجمعيات المهنية
- دعم المحيط المقاولاتي.

- الالتزام بدفع مشاركة قدرها % 20 من التكلفة الإجمالية للتدخلات المتوقعة لأجل التأهيل)الباقي % 80 يمول من طرف الاتحاد الأوروبي.

[1] نفس المرجع، ص 76

[2] غدير احمد سليمة ، تاهيل م ص م في الجزائر، دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، مجلة الباحث العدد 09 سنة 2011، ص 135

الفرع الرابع النتائج المنتظرة: وتشمل[1] :

- تنافسية مطورة على الأقل ل 3 بالمائة من مجموع النسيج الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقدر ب 71577 مؤسسة ص و م صناعية، أي ما قيمته 2150 مؤسسة صناعية خاصة من خلال الدعم والمساعدة المقدمة من قبل البرنامج.
- تنافسية مطورة لحوالي 80 مؤسسة قائدة استفادت مباشرة من مساعدة البرنامج خلال مرحلة الانطلاق.
- توفير شبكة للمعلومات والخدمات العامة والخاصة في مجال التسيير وتوزيع المعلومات الاقتصادية والمالية والتقنية المخصصة لقطاع PME.

الفرع الخامس : نتائج البرنامج:[2]

تقدمت 668 مؤسسة لاجراء التاهيل من المجموع، خضعت 405 مؤسسة ص و م فقط لنشاطات التأهيل اي بنسبة61 % ، نظرا لأن 65 مؤسسة انسحبت بعد التشخيص الأولي بنسبة 10 %و 92 انسحبت بعد عملية التشخيص، و 105 مؤسسة ص و م قامت بعملية التشخيص الأولي أي بنسبة 16 % ، فيما بقيت 157 مؤسسة للمرحلة الاخيرة أي بنسبة 23 %.

وحسب تصريح وزير القطاع انذاك السيد مصطفى بن بادة فإن الاتحاد الأوروبي أشاد بنجاح برنامج ميدا الأول، الأمر الذي شجع على الدخول في برنامج ميدا 2 الممتد من 2008 إلى 2010 إلا أنه تأخر الشروع في تطبيقه حيث تم الانطلاق فيه يوم 5 ماي2009 .

1- درجة تقدم م ص م في مراحل برنامج التاهيل:

[1] غدير احمد سليمة, مرجع سابق ص 76
[2] غدير احمد سليمة ، مرجع سابق ص 94

شكل (03- 04): يبين درجة تقدم 668 مؤسسة في مراحل برنامج التاهيل

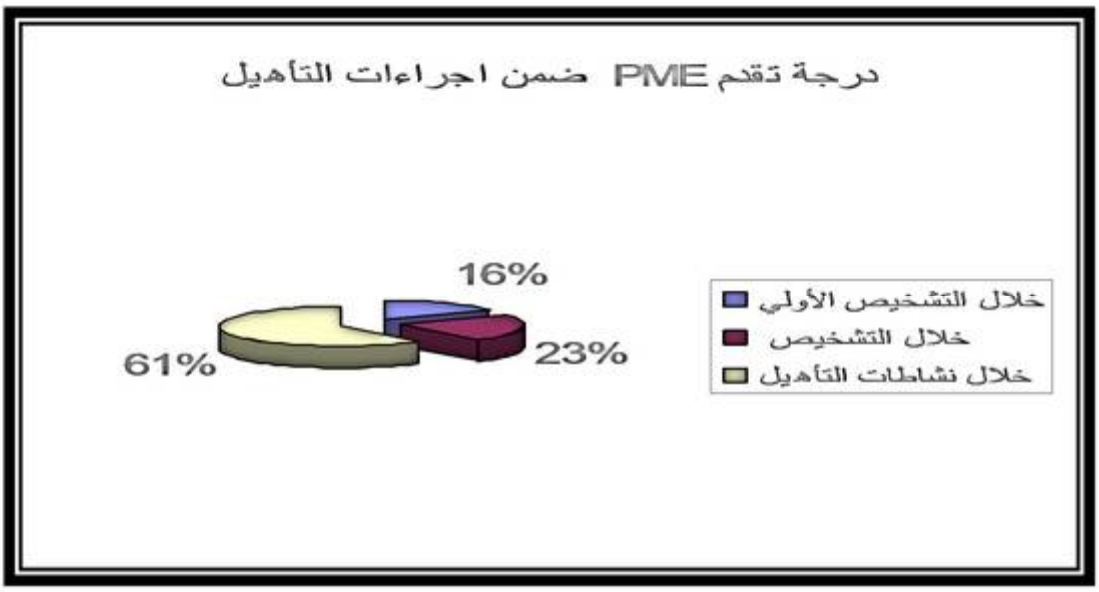

المصدر : Rapport final euro développement pme programme d'appui aux Pme/pmi ,des résultats et une expérience a transmettre, décembre 2007,p11

من خلال الشكل نلاحظ ان نسبة المؤسسات التي استفادت من البرنامج في صورته النهائية ضئيلة وهذا لاسباب عدة يمكن ذكر منها:

- طول فترة تطبيق البرنامج على المؤسسات ومعرفة نتائجه ادت الى تخوف مسيري المؤسسات على الانتظار و الاستفادة من النتائج؛
- عدم توفر المرونة الكافية لهياكل المؤسسة وهذا للاستجابة الى البرنامج من خلال مراحله
- تكاليف التأهيل وكذلك فقدان القدرة على التحكم في الأمور المالية للمؤسسة والحفاظ على توازنها.

2- توزيع م ص م حسب نشاطات التوزيع:

الشكل (03-05) يبين توزيع 405 م ص م حسب قطاع النشاط

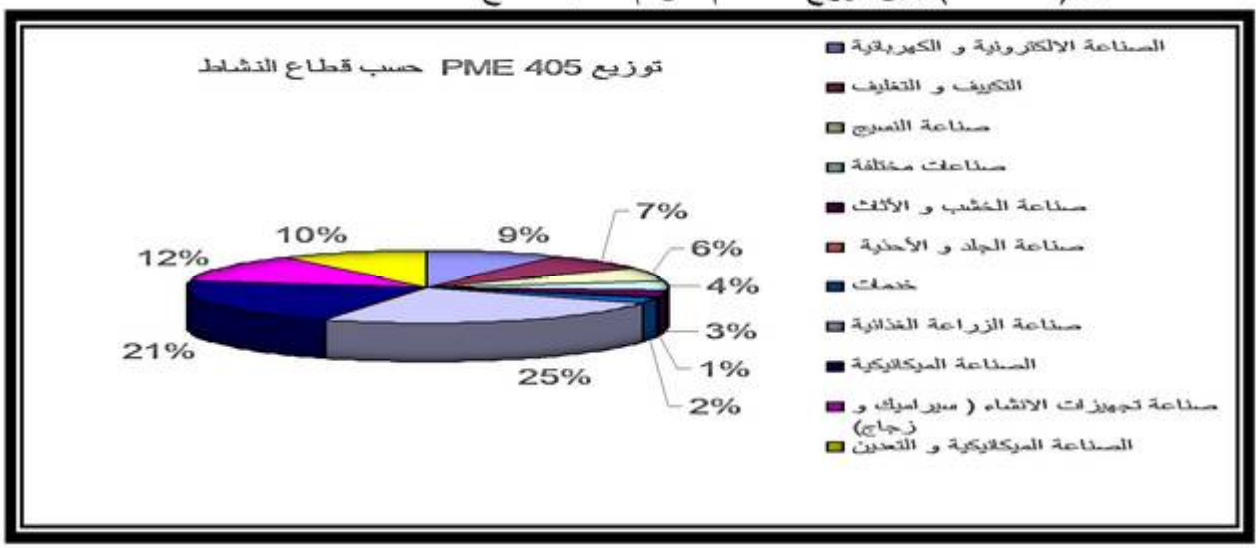

المصدر : Rapport final,edpme,op_cit,p12

من خلال الشكل يتضح لنا أن نسبة المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية هي الأكثر وهذا راجع إلى أن في هذا النشاط ليس لديها مشكل بالنسبة لتصريف منتجاتها لأنها مطلوبة دوما وهدفها الأساسي من قاومة المنافسة الأوروبية وتوفير منتجات بالمعايير العالمية وتليها الصناعات الكيمياوية ، واحتلت صناعة الجلود والأحذية المرتبة الأخيرة في الاستفادة من هذا البرنامج

3-توزيع م ص م حسب نوع نشاط التاهيل

الشكل (03-06):يبين توزيع م ص م حسب نوع النشاط

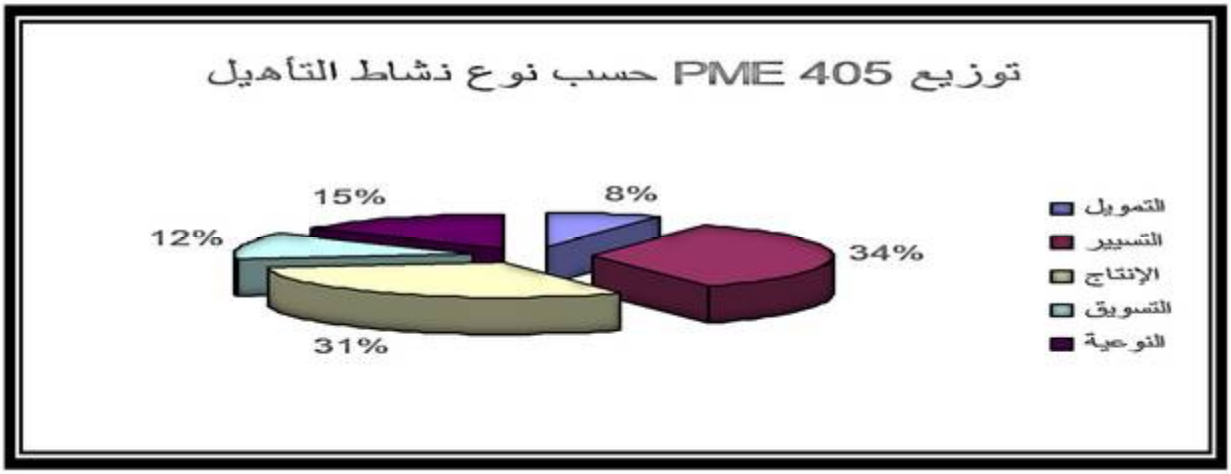

المصدر : Rapport final,edpme,op_cit,p 12

من خلال الشكل نلاحظ بأن توجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتسيير وكذا الإنتاج كان بنسبة غالبة وهذا يرجع للمشاكل التي تعاني منها مؤسساتنا الصناعية في قدم نمط التسيير وكذا الانتاج وعدم التحكم في تكاليف الإنتاج وغيرها من المشاكل.

4-توزيع م ص م حسب المناطق الجهوية

الشكل (03-07): يبين توزيع 668 م ص م حسب المناطق الجهوية

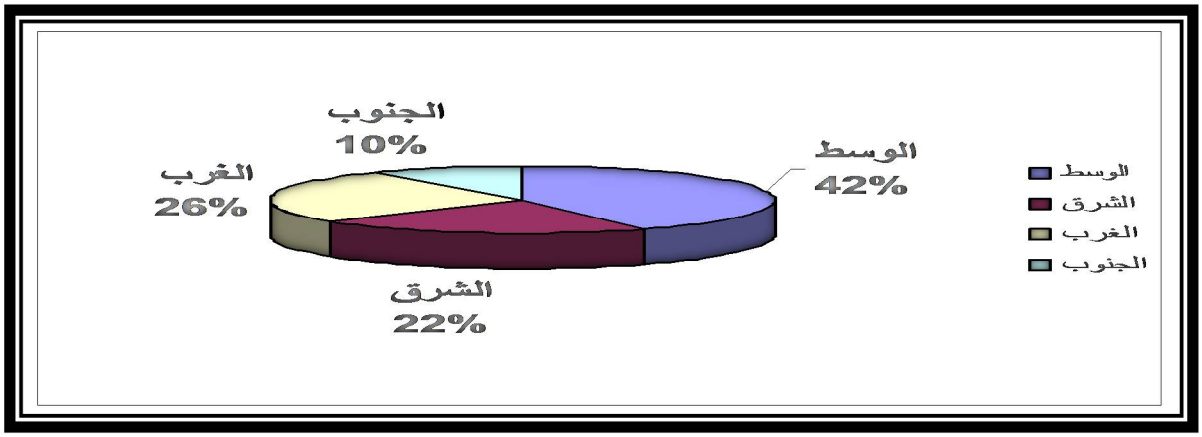

المصدر : Rapport final,edpme,op,cit,p24

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة المؤسسات المؤهلة في الوسط أكثر من باقي المناطق الاخرى وهذا راجع لحركية المؤسسات في هذه المنطقة وكذا لتوفر الظروف المناسبة لانتاج منتاجاتها وتصريفها عبر قنوات توزيع مضمونة ثم تلتها الغرب وبعدها الشرق واخيرا الجنوب.

المطلب الثالث :البرنامج الوطني لتاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

الفرع الاول تقديم البرنامج:

يندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة 18 التي تنص على قيام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل من أجل تطوير تنافسية المؤسسات وكذا ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية.

ولقد صادق عليه مجلس الوزراء في 08 مارس 2004 وانطلقت أولى مراحله منذ بداية سنة 2007 .[1]

[1] سهام عبد الكريم, سياسة تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME2 , مجلة الباحث, العدد 09 سنة 2011 جامعة البليدة ص145

الفرع الثاني :محتوى البرنامج[1]

- يهدف الى تاهيل 20000 مؤسسة صغيرة و متوسطة
- فترة التنفيذ :خمسة (05) سنوات ابتداءا من سنة 2007.
- الفئة المستهدفة:المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومحيطها .
- التكلفة الإجمالية للبرنامج:
- التكلفة الاجمالية للبرنامج والتي تتحملها الدولة تصل الى 385736000000 دج
- تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة و المدعمة من طرف الدولة 19287000 دج
- مصدر التمويل:
- ميزانية الدولة: الصندوق التحصيص الخاص رقم 124-302 المعنون الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- اداة التنفيذ :الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- المتابعة والتقييم:

اللجنة الوطنية للتأهيل: هيئة المراقبة و الإدارة الإستراتيجية و المتابعة و التقييم.

اللجنة الوطنية لتنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل :هيئة الاستفادة من المساعدات.

الفرع الثالث : اهداف البرنامج[2]

تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في التالي :

- وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة؛
- إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها؛
- التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج؛
- تحضير وتنفيذ ومتابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها.

[1] موساوي رشيد ، **عرض البرنامج الوطني للتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ص3

[2] سهام عبد الكريم، مرجع سابق ص145

الفرع الرابع : شروط الاستفادة من البرنامج[1]

- أن تكون المؤسسة تنشط في القطاعات التالية :الصناعة، البناء والأشغال العمومية والري، الصيد البحري، السياحة و الفندقة، الخدمات، النقل، خدمات تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- لمؤسسات التي بها 10 عمال دائمين أو أكثر، إلا قطاع البناء والأشغال العمومية والري فالعدد الأدنى 20 عامل؛
- المؤسسات الجزائرية؛
- في النشاط منذ عامين؛
- لديها هيئة مالية متوازنة.

الفرع الخامس :إجراءات المرافقة و التسهيل[2]

- **هيئات ضمان القروض البنكية** :لتعزيز البنوك في علاقاتها مع المؤسسات المؤهلة للتأهيل، ضمان صندوق ضمان سوف يوافق على تغطية قروض الاستثمار الموضحة في هذا الإطار (CGCI) . القروض الاستثمار.
- **لا مركزة في هذا الإطار** :أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هياكل جهوية مندوبيات في المناطق ذات كثافة صناعية عالية،عدد هذه المندوبيات مبدئيا هي ثمانية 8) (و تقع في كل من وهران، الجزائر، البليدة، سطيف،قسنطينة، عنابة، غرداية و تلمسان.
- **هياكل التأهيل بالنسبة لمحيط المؤسسة** :هذه العمليات تتضمن وضع هياكل الدعم لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،هذه الهياكل تتكون من أرضية للجودة.

الفرع السادس: نتائج البرنامج:[3]

منذ بداية البرنامج ولى غاية ماي 2010 فقد تم تسجيل النتائج التالية :

أبدت 1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة رغبتها في الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل، وتقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج ومن بين هذه المؤسسات نجد 206 ملف جاهز للدراسة أما 351 مؤسسة فقد انطلقت في إجراءات التأهيل, ومن بين 351 مؤسسة هناك 279 مؤسسة استفادت من عمليات تشخيص قبلي أو تشخيص استراتيجي بينما استفادت32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل..

[1] موساوي رشسد ،مرجع سابق ص 5
[2] موساوي رشيد ،**عرض البرنامج الوطني للتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ص 8و9.
[3] سهام عبدالكريم ، مرجع سابق ص 146

وقد شملت عمليات التأهيل مجموعة من الميادين أهمها :التنظيم، نظام تسيير الجودة، التسويق، المنتوج المبتكر، تكاليف الإنتاج،تسيير الإنتاج، تسيير الموارد البشرية.

المطلب الرابع : برنامج دعم م ص م والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال2 PME :

الفرع الاول: تقديم البرنامج :

تم الشروع في تطبيقه في 5 ماي 2009 ,تضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إلى جانب إرساء نظام للجودة على مستوى تلك المؤسسات.

وعليه فإن برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال هو برنامج تأهيلي يساعد المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة على تعزيز قدرتها على تحسين أدائها وتوسيع حصتها في السوق، ويلعب فيه الاتحاد الأوروبي دورا مركزيا باعتباره ممونه الأساسي.

الفرع الثاني : محتوى البرنامج

- قدر المبلغ المخصص له ب 44 مليون يورو، حيث تساهم المفوضية الأوروبية ب 40 مليون يورو، أما 04 ملايين يورو فتمثل حصة مساهمة الجزائر.
- تم تحديد مدة البرنامج ب 34 شهرا بداية من انطلاقه والذي كان في ماي2009 ،ويعود السبب الرئيسي لتصميم هذا البرنامج إلى نقص استعمال المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.[1]

الفرع الثالث: اهداف البرنامج:[2]

- يهدف هذا البرنامج إلى مساعدة المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة على تحسين تنافسيتها، وتأهيلها من أجل تمكينها من الحفاظ على حصصها في السوق المحلية وتطويرها على الصعيد الدولي، والاستغلال الجيد لجميع الإمكانيات والمزايا التي تتيحها سياسة انفتاح السوق؛
- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسييرها؛

[1] سهام عبد الكريم, سياسة تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME2 , مجلة الباحث, العدد 09 سنة 2011 جامعة البليدة.

[2] Programme d'Appui aux PME/PMI et à la Maîtrise des TIC, op.cit, P 01.

- التنسيق والمرافقة من طرف الجهات المعنية و ارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وو ارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- تأسيس نظام للجودة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الرابع : نشاطات البرنامج : [1]

- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نقل الممارسات وأساليب التسيير الحديثة، وتقديم الدعم التقني ودعم إرساءأنظمة الإبداع واليقظة التكنولوجية
- الدعم المؤسساتي من خلال دعم و ارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، و ارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، ودعم هيئات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم الجودة من خلال توحيد المقاييس، إصدار الشهادات، الاعتماد والتقييس، وتوعية مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمتطلبات الجودة، ودعم هيئات تقييم المطابقة

الفرع الخامس: نتائج البرنامج:[2]

خلال الفترة الاولى من انطلاق البرنامج , تم تنفيذ التنظيمات و اتمام اجراءات العمل و ذلك بتدخل مجموعة من الخبراء من مجموعة المساعدة و الدعم التقني , اما بالنسبة للمؤسسات المؤهلة فتم تحديد 200 مؤسسة , و اختير منها 100 مؤسسة لتنفيذ البرنامج , كما تم انشاء المراكز التقنية الصناعية من اجل دعم هذه المؤسسات , وتم ايضا اعداد سوق الخدمات ب 07 مليون يورو من اجل الدعم التقني للجودة، و ما يميز هذا البرنامج عن البرامج الاخرى هو تركيزه على الدعم التقني و الاستثمارات اللامادية.

اكثر من تركيزه على الدعم المادي و المالي، كما أنه بخلاف البرامج السابقة والتي تتوجه إليها المؤسسات بطلبات الانضمام، فإن هذا البرنامج قد تم فيه تحديد عينة من المؤسسات المترسخة والقادرة على الاستفادة بشكل دائم من الدعم ، هذا كمرحلة أولى ليتم تعميمه على مؤسسات أخرى في مرحلة لاحقة .

هذا ويبقى هذا البرنامج في مرحلته الأولى، إلا أنه يعتبر خطوة هامة نحو ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة،والنهوض بمستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبناء مجتمع معلوماتي وبالتالي التوجه نحو إنجاح مشروع إستراتيجية الجزائر الالكترونية.

[1] Programme d'Appui aux PME/PMI et à la Maîtrise des TIC, op.cit, P5.

[2] سهام عبدالكريم، مرجع سابق ص 148،149 .

و في الاخير يمكن القول ان عملية تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تكتسي اهمية بالغة في الجزائر, كونها تعتبر بمثابة مرحلة انتقال المؤسسة من مستوى الى مستوى اخر يتميز بالاداء , الكفاءة والمردودية, وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة خاصة مع دخول الجزائر في الشراكة مع الاتحد الاوربي و استعدادها للانضمام الى منظمة التجارة الخارجية , وهذا ما يؤدي الى تعزيز القدرات التنافسية لمؤسساتها من اجل مواجهة نظيرتها الخارجية.

وعلى الرغم أن برامج التأهيل المعتمدة في الجزائر سواء منها الوطنية او في ظل الشركة مع الاتحاد الاوروبي(MEDA1 ET PME2) ، لم يعني بعض المؤسسات لعدم استيفائها لشروط القبول الضرورية للاستفادة من مزايا هذه البرامج إلا أن ذلك لا ينفي فعالية هذه البرامج في سبيل دعم هذا القطاع وإنعاشه من أجل تنمية الاقتصاد الوطني و يظهر ذلك جليا في ارتفاع الصادرات الجزائر خارج " النفط" .

خاتمة

من خلال هذه الدراسة كان هدفنا من هذا الموضوع هو محاولة، التعرف على مساهمة الشراكة الاوروجزائرية في اعادة تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تطرقنا في البداية الى ماهية و واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، اين استنتجنا انه توجد صعوبات في اعطاء تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهذ راجع إلى اختلاف درجات النمو، واختلاف النشاط الاقتصادي،اذ ان تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستند إلى مجموعة من المعايير والمؤ شرات الكمية والنوعية، منها عدد العمال، ورأس المال، كما هذه المؤسسات تتصف بخصائص ومميزات تجعلها تلعب دورا رياديا وهاما على الصعيد الداخلي و الخارجي من خلال مساهمتها في التشغيل والناتج الداخلي والقيمة المضافة وعلى الصعيد الخارجي، من خلال مساهمتها في كل من الاستيراد و التصدير، اما واقعها، فرغم التعداد المعتبر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الا انها تعاني من معوقات ومشاكل عديدة تقف وراء تقدمها، حيث ازدادت التحديات التي تواجهها، فلم تعد قادرة على مواجهتها لوحدها.

ثم عمدنا ثانيا الى مسار الشراكة الاوروجزائرية و انعكاساتها على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث برزنا فيه مختلف المفاهيم التي تدور حول الشراكة، ودوافع قيامها و اهدافها ، ثم انتقلنا الى واقع اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية اين وقعت الجزائر عليها بصفة نهائية يوم 22 افريل 2002،واصبحت سارييية الفعول في سبتمبر 2005 ،ولجا من خلال هذه الاتفاقيات انعكاسات ملحوظة على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهي تختلف من مؤسسة الى اخرى حسب الوضعية التنافسية الا انها تتراوح بين ما هو انعكاس ايجابي وذلك من خلال الاستفادة من المزايا و المكاسب التي يقدمها الاتحاد الاوروبي لهذه المؤسسات، اذ يمثل قناة هامة للحصول على التمويل والتكنولوجيا والدخول الى الاسواق الاجنبية وكذلك تأهيل ورفع القدرة التنافسية واعادة تنظيم النسيج الصناعي في الجزائر، كما ان هذه الشراكة لا تخلو من انعكاسات سلبية تؤثر مباشرة في الوضعية الراهنة للمؤسسات هذا بالنظر إلى الوضعية الحالية التي يوجد عليها و التي لا تسمح بمواجهة تحديات هذا الانفتاح و ظاهر الحال ينذر بتحديات جمة ، الا انه يمكن القول ان الشراكة تلعب دورا معتبرا في التخفيف من هذه التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

و في الاخير بين فيه عملية ومختلف البرامج التي تبنتها الدولة من اجل اعادة تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء البرامج الوطنية او برامج في ظل الشراكة وذلك من اجل جعل هذه المؤسسات منافسة للمؤسسات الاجنبية، وعلى الرغم أن هذه البرامج المعتمدة لم يعني بعض المؤسسات لعدم استيفائها لشروط القبول الضرورية للاستفادة من مزايا البرنامج او عدم وضوح هذه البرامج لبعض رؤساء المؤسسات، إلا أن ذلك لا ينفي فعالية هذه البرامج في سبيل دعم هذا القطاع وإنعاشه من أجل تنمية الاقتصاد الوطني و يظهر ذلك جليا في ارتفاع الصادرات الجزائرية خارج النفط.

إثبات صحة الفرضية:

سمحت لنا عملية اختبار مختلف الفرضيات التي اعتبرت كإجابات أولية على إشكالية بحثنا هذا، التوصل إلى نتائج نقدمها بشكل نتأكد معه من مدى صحة تلك الفرضيات المقدمة.

الفرضية الأولى: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يبين ان الجزائر تمتلك عددا معتبرا من المؤسسات , الا انه مازال هشا يعاني من عدة مشاكل و معوقات.

حيث استنتجنا من الفصل الاول ما يلي :

- تملك الجزائر نسيجا من م ص م ، اذ يشمل المشهد الاقتصادي الوطني على 747 934مؤسسة صغيرة و متوسطة عند نهاية السداسي الأول لعام 2013، إلا أنه مازال هشا ويعاني من عدة مشاكل منها ما هو متعلق بيئتها الداخلية من سوء تسيير، محدودية الموارد ، وضعف التكوين والتأهيل، ومنها ما هو متعلق بالبيئة الخارجية التي تنشط فيها مثل مشكل التمويل، ومشكل العقار، وانتشار القطاع غير الرسمي وهذا الأخير أدى بدوره إلى عدم مصداقية المعطيات الاقتصادية الوطنية.
- رغم التقدم الملحوظ في تعداد المؤسسات الصغيرة إلا أن دورة حياة المؤسسات الجزائرية تواجه ثقل الإجراءات و حواجز تعيق أداءها مما تمنع بروز نسيج صناعي كثيف و تنافسي.

وبالتالي نثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية : انضمام الجزائر الى الشراكة مع الاتحاد الاوربي يسمح لها بالتمتع بعدة مزايا وهذا لا ينفي الآثار السلبية التي قد تقع عليها.

حيث استنتجنا من خلال الفصل الثاني ما يلي:

- ان انضمام الجزائر الى الشراكة مع الاتحاد الاوربي يسمح لها بالتمتع بعدة ايجابيات وذلك من خلال الاستفادة من المزايا و المكاسب التي يقدمها الاتحاد الاوروبي لهذه المؤسسات، اذ يمثل قناة هامة للحصول على التمويل والتكنولوجيا والدخول الى الاسواق الاجنبية وكذلك تأهيل ورفع القدرة التنافسية واعادة تنظيم النسيج الصناعي في الجزائر،
- تتمثّل أهم الآثار السلبية التي يمكن أن تنشأ عن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في إمكانية خروجها من السوق أو تحولها إلى أنشطةٍ أخرى وافلاس عدد كبير من هذه المؤسسات بسبب المنافسة الشديدة، والحيلولة في المستقبل دون تطوير مؤسسات صغيرة ومتوسطة تحويلية غير قائمة حاليا أو قائمة على نطاق محدود، بالإضافة إلى استفحال درجة البطالة في أغلب هذه المؤسسات، وبالتالي نثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة : إعادة التأهيل عملية حتمية لمواكبة التطورات الحالية

استنتجنا من الفصل الثالث مايلي:

- ان الانفتاح الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر إثر الشراكة الأورو– جزائرية، والانضمام ل OMC الدافع وراء تبنيها لبرامج التاهيل والرفع من تنافسيتها ، ولا يتم هذا إلا بتوفير جميع PME ، ساعية من وراء هذا إلى تطوير متطلبات التأهيل أهمها : في مجال التسيير الاستراتيجي، والإنتاج، والنوعية، والتجديد التكنولوجي وغيرها، بالإضافة إلى تأهيل المحيط الذي تنشط فيه هذه المؤسسات .

وبالتالي نثبت صحة الفرضية

الفرضية الرابعة: المؤسسات ص و م في الجزائر لم يتم اكتمال تأهيلها بعد للدخول إلى المنافسة الدولية ، وهذا من خلال واقع مساهمة هذه المؤسسات في السوق الجزائرية.

حيث استنتجنا من الفصل الثالث ما يلي:

- كثرة العراقيل بالنسبة للمؤسسات التي تحول دون الاستفادة الفعالة من برامج التأهيل ؛
- عدم التحكم الجيد في إدارة برامج التأهيل وهذا لتعددها؛
- نقص الخبرات الكافية لتطبيق برامج بهذا الشكل؛
- تخوف المؤسسات من الانضمام للبرامج وهذا راجع لعدم الفهم الجيد، أو تكاليف التأهيل، والوقت الطويل المستغرق في تكملة البرامج؛

- عدم الاستغلال الجيد للموارد المتاحة لانجاز برامج التأهيل.
- ومن هذه الاستنتاجات يمكن أن نثبت صحة الفرضية.

نتائج الدراسة :

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الهامة لدعم الاقتصاد الوطني وتطويره باعتبارها المصدر الرئيسي للثروة الاقتصادية ومساهمتها في توفير مناصب العمل وتحقيق النمو الاقتصادي.
- إن برامج التأهيل المعتمد في الجزائر يخص عينة محددة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تخضع لشروط التأهل غير أنه لا ينفي الفعالية والجهود المبذولة من أجل دعم الاقتصاد الوطني
- برنامج ميدا لا يراعي خصوصية المؤسسات ص و م الجزائرية، والدليل على ذلك جملة المشاكل والمعوقات التي تعرض لها، والتي أدت به إلى التأخر في التنفيذ لمدة سنتين، إذ أنه لو كان هناك تشخيصا دقيقا لPME لما وقع البرنامج في تلك المشاكل ، بالإضافة إلى ضعف درجة تجاوب PME مع البرنامج (23 % PME المستهدفة وهذا بغض النظر عن الذين انسحبوا) .

التوصيات:

- تكثيف الحملات الاعلامية و الاشهارية للتعريف ببرنامج التاهيل و اهدافه, قبل دخوله حيز التنفيذ.
- العمل على الاستفادة باكبر قدر ممكن من ايجابيات الشراكة و التقليل من سلبياتها
- توفير جميع متطلبات التاهيل قبل القيام بعملية التاهيل.
- التركيز على تاهيل محيط PME اولا ثم الانتقال الى تاهيل PME في المرحلة الثانية.
- القيام بدراسات ميدانية حول واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قبل تصميم برنامج التاهيل في صيغته النهائية
- العمل على توحيد المفاهيم الواردة في برامج التاهيل , و توضيح الاهداف لتصبح موحدة لدى جميع رؤساء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

قائمة المراجع

أولا باللغة العربية

1- قائمة الكتب

- عبد الغفور عبد السلام وغيرهم –إدارة المشروعات الصغيرة – دار النشر الصفاء سوريا ، 2001م.
- عمورة عمار، الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري – دار المعرفة للنشر الجزائر ، 2000م.
- نبيل جواد ،إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، دار مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،لبنان الطبعة الأولى 2007 .
- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2005 .
- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية 2001.
- سمير علام، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط2001 .
- كاسر ناصر المنصور وشوقي ناجي جواد، إدارة المشروعات الصغيرة من الألف إلى الياء، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،عمان، 2000 .

2-الرسائل و الاطروحات:

- لخلف عثمان، **واقع المؤسسات ص و م وسبل دعمها وتنميتها**– دراسة حالة الجزائر –أطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،الجزائر،2004.
- يوسف قريشي **سياسات تمويل المؤسسات ص و م في الجزائر** "**دراسة ميدانية**"، أطروحة دكتوراة دولة في العلوم لاقتصادية(غير منشورة)،تخصص:علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير الجزائر،2005 .
- عبد الرشيد بن ديب ،تنظيم وتطور التجارة الخارجية (حالة الجزائر) ، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية فرع تسيير غير منشورة ، فرع التسيير ، جامعة الجزائر، 2002-2003 ،
- أوشن ليلى، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في القانون،) غير منشورة تخصص :قانون التعاون الدولي، كلية الحقوق، مدرسة الدكتورات للعلوم القانونية والسياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2011 .

- سهام عبد الكريم،دور الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية) دراسة حالة مجمع صيدال) ،مذكرة ماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة)،تخصص :إدا رة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم ،التسيير،جامعة سعد حلب،البليدة،2007
- غدير أحمد سليمة ، تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر ، دراسة تقييمية لبرنامج ميدا ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،(منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2007
- العالية الشرع , اثر اتفاقية التعاون و الشراكة على التجارة العربية البينية , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر , معهد العلوم التجارية و علوم التسيير بغرداية،2010 –2011 .
- لخضر مداني ، تطور سياسة التعرفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الاقليمية دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الإتحادالأوروبي، رسالة ماجستير علوم اقتصادية فرع تحليل اقتصادي ،غير منشورة ، جامعة الجزائر،2006/2005.
- شعيب اتشي، واقع م ص و م في الجزائر في ظل الشراكة الاوروجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر ،2008/2007 ،.
- محسن عواطف، إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات ص و م في الجزائر، دراسة ميدانية للمؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بورقلة، .مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية) غير منشورة(، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،ورقلة، 2008 .
- ابتسام بوشويط،**آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية**(، مذكرة ماجستير في علوم التسيير،(غير .منشورة)، تخصص :إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010 .

3-الملتقيات:

- علي سام ارمبص، مدى تنافسية المؤسسات ص وم في الدول العربية، الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات .الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،الشلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006.
- نصيرة قوريش ، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف 18أفريل 2006 ص 1051.

- عبد النور غريس، الملتقى الوطني حول:واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،عنوان المداخلة: مدي فعالية سياسة الإنفاق العام كأداة لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، محور المداخلة واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطةفي الجزائر يومي 05-2013/05/06 .
- تشام فاروق و تشام كمال، متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، مداخلة في الملتقى الدولي حول دور و اهمية، التاهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات، جامعة السانية وهران، 17و 18 افريل 2006 .
- بلال احمية، دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائريةفي ظل الشراكة الأوروعربية، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية جامعة جيجل، يومي 17 و 18 افريل 2006 .
- إبراهيم بورنان وآخرون ، التعاون المالي والتجاري الأوروبي الجزائري في إطار اتفاق الشراكة ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني : اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات ، جامعة الأغواط ، 18 و20 أفريل،2005 .

4-المجالات :

- سهام عبد الكريم, سياسة تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME2 , مجلة الباحث, العدد 09 سنة 2011 جامعة البليدة.
- سمينة عزيزة ، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث العدد 2011/09 .
- العايب عبد الرحمان، مسار تاهسل المؤسسات الاقتصادية في ظل الشراكة الاوروجزائرية ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11لسنة 2011.
- زايري بلقاسم، اثر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوربي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، كلية عاوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة وهران، العدد11 لسنة 2011.
- صالح صالحي, التحديات الاقتصادية في مجال الشراكة الاوربية، مجلة الشراكة مع الاتحاد الاوربي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد،02 ،2005.

- براق محمد ، الصناعة العمومية الجزائرية وتحديات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية ، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي ، المدرسة العليا للتجارة، العدد 9،2009.
- علي لزعر ، بوعزيز ناصر ، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، جامعة بسكرة، العدد 05 ، جوان2009
- بورغدة حسين ،الشراكة الاوروجزائرية واثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس سطيف، العدد11 لسنة 2011.
- نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معطيات السداسي الاول 2013 ، رقم23
- الطيب داودي, دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التمية الواقع و الافاق–حالة الجزائر, مجلة العلوم الاقتصادية و علو التسيير العدد 11 جامعة فرجت عباس سطيف,لسنة 2011 ص 77
- المزايا النسبية للجزائر ، مجلة علوم الإقتصاد و التسيير و التجارة ، العدد 23 ، المدرسة الوطنية للإدارة

5- المواقع الإلكترونية

www.nadaa.com : موقع المكتبة الإلكترونية ندا للإقتصاد.

www.sarambite.dz : موقع خاص بالبحوث الجامعية.

http://www.echoroukonline.com/ara/articles/204176.html

6- القوانين و المراسيم

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 77 – القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المواد – المؤرخ يوم السبت 30 رمضان 1422هـ الموافق ل15 ديسمبر 2001

ثانيا باللغة الأجنبية

1- LIVRES:

- mohamed lamine dhaoui, restructuration industrielle et Mise a Niveau, guide méthodologique
- Lamari Abdelhak :« Gérer l'entreprise dans l'économie de marché »1er Edition-Algerie- 1993
- Anne Deysine Jacques Dubois , " S'internationaliser stratégie et technique " , édition Dalloz , paris , 1995.
- Cristian Cravanda , " la sous-trétance d'un marché des traivians et services " , édition Economica , 1978.
- BANAMER BEROUAYAL , le partenariat , une expérience et des perspectives édition ,1998.

2-Rapports:

- Perspective de l'OCDE , Editition 2000
- Dispositif Opérationnelle De Mise a Niveau Des Entreprises Et De Leur Environnement Ministère De l'Industrie Et De La Restructuration Industrielle <MIR> 2004
- Le quotidien d'orandu , l'economie algerienne , les enjeux de partenariat eura-med2004
- Ministère de PME Pmi, rapport sur l état de secteur de la PME , Juin 2000
- Ministère De L'industries Et De La Restructuration Industrielle <MIR> 2004.

3 - Sites Internet:

www.mir-algeria.org ; Site Internet Du Ministère De L'Industrie Et De La Restructuration.

www.pmeart-dz.org ; Site Internet Du Ministère De PME.

الجدول:FGAR : الملفات المعالجة حسب الجهة منذ 2004 إلى نهاية جوان 2013

الجهة	عدد المشاريع	قيمة الضمان(دج)	عدد مناصب الشغل
الشرق			
عنابة	21	634 093 375	1 307
الطارف	6	273 920 100	241
تبسة	13	263 573 383	350
سوق أهراس	6	72 053 556	227
باتنة	20	370 629 327	637
بسكرة	9	224 157 947	222
قسنطينة	27	1 088 220 346	1 504
خنشلة	3	67 319 000	99
مسيلة	9	210 876 564	350
سطيف	26	860 551 238	1 512
برج بوعريريج	18	703 894 629	1 057
بجاية	55	1 057 112 135	2 136
جيجل	2	69 300 000	227
أم البواقي	4	101 170 000	226
سكيكدة	5	71 955 214	154
قالمة	2	90 364 060	67
ميلة	4	38 398 400	162
المجموع الجزئي	**230**	**6 197 589 274**	**10 478**
الوسط			
بويرة	23	739 529 762	950
تيزي وزو	79	1 791 587 558	3 819
بومرداس	38	655 836 594	1 067
الجزائر	271	6 746 425 071	11 540
بليدة	41	669 954 745	1 102
تيبازة	20	662 975 437	1 098
المدية	7	101 554 945	145

الجلفة	3	32 818 942	93
المجموع الجزئي	**482**	**11 400 683 054**	**19 814**
الغرب			
عين الدفلة	3	61 310 000	193
شلف	9	284 219 088	731
تيارت	6	174 016 000	104
غليزان	11	284 873 423	451
النعامة	3	38 788 880	69
سيدي بلعباس	11	378 018 940	681
عين تيموشنت	5	87 520 139	105
تيسمسيلت	1	18 623 450	23
سعيدة	3	38 256 984	73
وهران	77	2 112 495 651	3 814
معسكر	10	347 027 211	997
مستغانم	19	589 973 715	650
تلمسان	21	603 026 974	753
المجموع الجزئي	**179**	**5 018 150 455**	**8 644**
الجنوب			
أدرار	5	106 690 935	135
الوادي	6	163 131 100	144
بشار	1	24 851 800	80
غرداية	8	244 057 488	393
الأغواط	3	117 786 870	118
ورقلة	12	284 679 485	401
تينذوف	1	7 260 000	34
تمنراست	1	26 220 600	8
إليزي	2	46 858 400	16
المجموع الجزئي	**39**	**1 021 536 678**	**1 329**
المجموع الكلي	**930**	**23 637 959 461**	**40 265**

Euro Développement Pme

Liste des PME adhérentes au programme Euro Développement PME

Entreprise	Nom du responsable	Téléphone	Fax
Ouargla (Touggourt)			
EFMC	Lazhar Bendjeriou	029 69 61 29/ 62 08/ 61 70	029 69 61 58
RYMEL PLASTIQUE	Mohammed Salah Messaï	029 67 02 92	029 67 12 74
CIVENCO	Abderrazak Ouassa	029 69 61 14	029 69 62 53
MAGHREB CERAMIQUE	Khaled HAMROUNI	029 69 61 37	029 69 61 37
SICAPLAST	Saci SAADOUDI	029 69 63 00 / 01	029 67 26 05
SPMC	Mohammed Seghir TEDJINI	029 63 31 40/41	63 40 20
BMO	Mokhtar HORR	029 67 20 22/20 04	029 67 06 22
SAFCAS	Abdeslam ZEKKOUR	029 67 47 36	029 67 24 18
STB	Mohammed El-Kebir TEDJINI	029 63 43 53 / 43 54	029 63 42 00
Laghouat			
GUETTAÏ ANABIB	Sedouk GUETTAÏ / Tayeb GUETTAÏ	029 71 20 79/ 92 08 86/ 020 87 40 42/ 029 71 29 66	029 92 08 86/93 43 91
MOULAÏ	Ben Ahmed Moulaï	029 94 64 01 / 02 / (LD) 04	029 94 64 03
Ghardaïa			
BENNACER	Aflah Bennacer	029 85 31 21	029 85 26 84 / 85 34 46
BLANCHE NEIGE	Bahadi Nacer	029 87 31 01	029 87 30 07
CHIHANI PLAST	Chihani Omar	029 86 56 43	029 86 58 31
COSVET	Baelhadj Bazine	029 86 46 61	029 86 46 61
CUIVREX	Boukhecha Mohammed	029 87 30 69/ 87 30 75	029 87 31 46 / 87 31 92
ENERGICAL	Boukhecha Mohammed	029 87 30 69/ 87 30 75	029 87 31 46 / 87 31 92
FAVEL	Zerga Abdelrahmane	029 87 32 50	029 87 30 50
FEAPO	Hamiter Hamou	029 87 31 55	029 87 34 90
Filature des OASIS	Nourreddine AOUF	029 87 30 54	029 87 30 01
GHARDAÏA FLACONS	MOUNIR MOUSSELMAL	029 87 33 42 /31 08/ 30 08	029 87 32 31
GTI	DEBBOUZ KACEM	029 84 62 45	029 84 62 46
ISBG Imprimerie du Sud	BRAHIM BABAOUSMAIL	029 87 30 59	029 87 31 20
Laiterie ALOUANI	Alouani SAÏD / Brahim	029 86 49 79	029 86 43 82
L'AVENIR	Ali GUELLAADROUS	029 87 30 78 / 87 30 92	029 87 30 78
LE FLACON	Ben zekri Yahia	029 87 33 22	029 87 33 23
Les Dentelles Sahariennes	Nacer Brahim	029 85 34 70	029 85 32 50
LUMICLAIRE	Bouchene	029 87 30 56 / 87 31 56	029 87 31 10
PASO	Abdelhamid Alouani	029 87 31 88	029 87 30 23
Pâtes du SERSOU	El Habiri Kamel	029 87 33 71/ 30 61/ 32 62/ 32 53	029 87 30 68

قائمة PME التي لها علاقة مع برنامج ED/PME في الجنوب

EDPME Antenne Sud
Pme Adhérentes ua Programau
mise à jour au 07/04/2007

PLASTAFRIQUE	Djaadi Brahim	029 86 45 90
PLASTUB	Allahoum Fodhil	029 87 34 76
PLATRE DU SUD	Chadouli Mansour	029 87 33 75 / 87/(LD): 30 11
SABRINEL	Reguig-Essaq Mustapha	029 88 60 76
SABY ZINE	Bazine Saadallah / Bakir	029 87 30 02
SAPH	Slimane Bouabsana Med	029 85 21 21
Semoulerie du Sersou	El Habiri Kamel	029 87 31 06/ 30 33
SIAM	Said Salah	029 87 30 06
SICPO	Badis Aoumer / Zeghmoum Hamou	029 86 45 97/ 86 45 94
SINARLA	Dielane Aoumeur	029 85 32 02
SMCM	Bellakhdar Moussa	029 82 42 01
SNTB	Baelhadj Bazine	029 86 46 61
SONERAS	Ouled Kouider Mustapha	029 87 31 99
TECHNOSAT	Bakir Maherzi	029 86 48 30
TISCOBA	Boukherfas Mohammed	029 85 31 75 / 01 (LD)
TRANSFO-METAL	Hamdi Ahmed	029 85 34 45
TRICODUNE	Baelhadj Bazine	029 88 80 85
TTBM	Guelta Aïssa	029 88 44 08
El Oued		
AL-MALAHATE	Med Lamine Meraghni	032 20 22 23
AMARA MUSTAPHA	Amara Mustapha	032 21 97 91
ANABIB EL WAHATE	Kamel Touati Tiba	032 20 49 46
CERAM BEL	Lakhdar Rezzag-Barra / Hadj Abdellah	032 20 15 44 / 20 16 50/21 52 07
COSMESAV	GUEMARI Rachid	032 21 90 84
DELIBA BACHIR	Deliba Bachir	032 23 61 67 / 23 62 46
KIPA	Khlef Achour	032 20 40 55
Nedjma Semoule	Kouider Abdelhamid	032 20 03 36
Parfums WOUROUD	Med Bachir DJEDIDI / Tayeb Ghazal	032 20 15 15
PLASTI ANABIB	Lakhdar Rezzag-Barra / MAMER KHIARI	032 20 40 73 / 20 45 40 / 21 52 07/ 038 88 82 98 / 99 (Annaba)
PRODIAK	Abdelhamid Dia	032 20 46 12
ROYALE MONDIALE	Djamel Bahi	032 20 46 11
SEROLUX	SEROUTI Abdelkrim	032 21 73 61
SOCPA	Nacer Bouzina	032 25 63 00 / 02 / 021 24 28 60
SOUF Dattes	Lakhdar Rezzag-Barra / Saad LARGOT	032 21 65 45/ 21 52 06
UTPA - DAOUIA	Salemi	032 21 73 09
WALID Emballage	Mohamed Bachir Djedidi	032 20 15 15
Djelfa		
VELMOD	Siousiou	027 87 72 36
SABRID	Hadj Ahmed AOUISSET / Maamar	027 87 17 68
BADR	Ben Ali Hadj Mahfoud	027 82 58 58/040 50 40 09
Biskra		
BABAHOUM Briqueterie	Med Laid HOUGGUI	033 72 73 62 / 72 71 22/72 73 60
BISCO-FRUIT	Lamine BOUGHDIRI	033 75 98 21 / 22

029 86 45 92	
029 87 30 17	
029 87 30 11	
029 88 40 86	
029 87 31 97	
029 85 24 24	
029 87 30 90	
029 87 33 37	
029 86 57 16	
029 85 36 10	
029 82 42 01	
029 86 46 61	
029 87 33 49	
029 86 48 29	
029 85 31 02	
029 85 34 46	
029 86 46 61	
029 88 15 88	
032 20 15 32	
032 21 97 22	
032 20 40 80	
032 20 14 44 / 45 42	
032 21 04 39	
032 27 39 74	
032 20 45 76 / 20 39 39	
032 20 08 50	
032 20 15 60 / 21 60 60	
032 20 45 42	
032 20 48 48	
032 20 46 15 / 24 99 32	
032 21 76 79	
032 25 62 97	
032 21 52 07	
032 21 98 91	
032 20 15 60 / 21 60 60	
027 87 72 36	
027 87 50 19	
027 82 52 52	
033 72 73 59 / 73 61	
033 75 96 17	

قائمة PME التي لها علاقة مع برنامج
ED/PME في الجنوب

EDPME Antenne Sud
Pme Adhérentes ua Programau
mise à jour au 07/04/2007

ECODATTE	BOUZEGHAIA ABDELHAMID	033 75 98 74	033 75 96 05
Ets HADDOUD Salim	Med Nadjib HADDOUD	033 78 61 54	033 78 61 53
GRIL PLAST	BAARIR Djafer	033 75 45 01	033 75 41 12
GUEDILA	Med Laid HOUGGUI	033 70 44 72/033 72 71 21	033 72 73 59
Société Générale Biscuit SGB	Samir Benchenf	033 75 96 66	033 75 98 00
SOCODAT	Khaireddine Aymen	033 75 96 67/75 88 71	033 75 96 55
SOFFTEX	BenAlia Med (DG Adjoint)	033 76 93 19	033 76 92 37
TOLGA EL BARAKA	Manaa Ali	033 78 70 01	033 78 65 69
Les Grands Moulins du Sud	Aïssa Mokhtari	033 70 81 38 & 033 70 82 69	033 70 81 61
Djoudi frères réalisation	Djoudi amar	033 76 01 49	033 76 08 65

قائمة PME التي لها علاقة مع
برنامج ED/PME في الجنوب

EDPME Antenne Sud
Pme Adhérentes ua Programau
mise à jour au 07/04/2007